



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية التربية الأساسية

المباحث النحوية في كتاب مختار  
تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها  
لأبي الفتح عثمان  
بن جني

رسالة قَدَّمَتها

إسراء قحطان خلف

إلى مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة ديالى  
وهي جزءٌ من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة  
العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ الدكتور

محمد علي غناوي الحمداني

٢٠١٤م

١٤٣٥هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

إِنِّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ

شَاءَ اتَّخَذَ إِلَیْهِ سَبِيلًا

المزمل: ١٩

## الإهداء

إلى مَنْ أرشدني وعلمني     ربي وخالقي     عبر الأيام لي  
مسانداً  

إلى المبرأ من كل عيب خير ولد آدم     حبيبنا المصطفى  

إلى من أشتاق إليه أبي     وأمي التي هي من الروح أغلى  

إلى زوجي الغالي     لولاه ما كنتُ أخطُ حرفاً أو أحرك ساكناً  

إلى كل من أضحى وأمسى لله شاكراً  

إسراء

بسم الله الرحمن الرحيم

## إقرار المقوم العلمي

أشهد أنّ هذه الرسالة الموسومة بـ ﴿المباحث النحوية في مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لأبي الفتح عثمان بن جني﴾ التي قدّمتها الطالبة (إسراء قحطان خلف) ، قد صححتها من الناحية العلمية بحيث أصبحت بأسلوب علمي خالٍ من الأخطاء والتعبيرات اللغوية والنحوية غير الصحيحة ولأجله وقعت .

التوقيع :

الاسم : أ. د. إبراهيم رحمن حميد الاركي

التاريخ : / / ٢٠١٤ م

# بسم الله الرحمن الرحيم

## قرار لجنة المناقشة

نحن - أعضاء لجنة المناقشة - نشهدُ أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ ﴿المباحث النحوية في مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لأبي الفتح عثمان بن جني﴾ التي قدّمتها الطالبة (إسراء قحطان خلف) ، وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها ، وفي ماله علاقة بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بتقدير ( جيد جداً ) .

رئيساً	عضواً
التوقيع :	التوقيع :
الاسم : ا. د. علي عبد الله حسين	الاسم : ا. م. د نصيف جاسم محمد
التاريخ : ٦ / ٦ / ٢٠١٤ م	التاريخ : ٦ / ٦ / ٢٠١٤ م

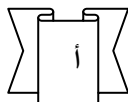
عضواً	عضواً ومشرفاً
التوقيع :	التوقيع :
الاسم : ا. م. د سلام حسين علوان	الاسم : ا. د. محمد علي غناوي الحمداني
التاريخ : ٦ / ٦ / ٢٠١٤ م	التاريخ : ٦ / ٦ / ٢٠١٤ م

صدّق قرار اللجنة مجلسُ كلية التربية الأساسية - جامعة ديالى .

أ. م. د. حاتم جاسم عزيز  
عميد كلية التربية الأساسية \_ جامعة ديالى  
التاريخ : / / ٢٠١٤ م

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
٤ - ١	المقدمة
١٦ - ٥	التمهيد: إضاءة حول كتاب مختار التذكرة
٦ - ٥	أولاً: معنى التذكرة
٦	ثانياً: التعريف بكتاب مختار التذكرة
٧	ثالثاً: أهمية الكتاب
١١ - ٧	رابعاً: عنوان الكتاب
١٤ - ١١	خامساً: بين الشيخ والتلميذ
١٦ - ١٤	سادساً: صحة نسبة الكتابين
١٦ - ١٤	أ- صحة نسبة التذكرة لأبي علي الفارسي
١٦	ب- صحة وجود مختار التذكرة ونسبه لابن جني
٤٣ - ١٧	الفصل الأول : منهج ابن جني وموارده في مختار التذكرة
٣٠ - ١٧	المبحث الأول: منهج تأليف مختار التذكرة
١٩ - ١٧	أولاً: التقسيم المنهجي للكتاب
١٧	١- مقدمة الكتاب
١٩ - ١٧	٢- ترتيب الموضوعات
٢٠ - ١٩	ثانياً: أسلوب الحوار والمناقشة
٢٠ - ١٩	١- حوار التلميذ مع شيخه
٢٠	٢- الحوار الافتراضي
٢١ - ٢٠	ثالثاً: الأحكام العروضية



## المحتويات

٢٢-٢١	رابعاً: الاستدلال بالآراء الفقهية وردّه على الفقهاء
٢٣-٢٢	خامساً: الإحالة إلى المؤلفات الأخرى
٢٥-٢٣	سادساً: التأثر بالمنطق
٢٧-٢٥	سابعاً: العناية بالمعاني اللغوية
٢٨-٢٧	ثامناً: توضيحه أصل بعض الكلمات واشتقاقاتها
٢٩-٢٨	تاسعاً: العناية بلغات القبائل
٣٠	عاشراً: المزج بين الظواهر الصوتية وبين القراءات القرآنية
٤٣-٣١	المبحث الثاني: الموارد النحوية في مختار التذكرة
٣١	- موارد النحوية
٣٢-٣١	أولاً: الأخذ عن الشيوخ
٣٦-٣٢	ثانياً: الأعلام
٣٨-٣٧	طرائق ذكر الأعلام
٣٩-٣٨	ثالثاً: النقل عن الكتب
٤٠	طرائق ذكر الكتب
٤٢-٤١	رابعاً: النقل عن المذاهب النحوية
٤٣-٤٢	خامساً: طرائق النقل والإفادة من المصادر
٨١-٤٤	الفصل الثاني: أصول النحو
٦٥-٤٤	المبحث الأول: السماع
٤٩-٤٤	أ- الاستشهاد بالقرآن الكريم
٥٣-٤٩	ب- الاستشهاد بالقراءات القرآنية
٥٦-٥٣	ت- الاستشهاد بالحديث الشريف
٦٤-٥٦	ث- الاستشهاد بكلام العرب
٦١-٥٦	١- الشعر
٦٤-٦٢	٢- النثر

## المحتويات

٦٣-٦٢	أ- الأمثال
٦٣	ب- الكلام المروي عن الرواة
٦٤-٦٣	ت- الكلام المنسوب الى العرب
٧١-٦٥	المبحث الثاني: القياس
٦٧-٦٥	- القياس
٦٨-٦٧	أولاً: الألفاظ التي استعملت للتعبير عن القياس
٧١-٦٩	ثانياً: مراتب القياس
٧٠-٦٩	١- القياس المطرد
٧١-٧٠	٢- القياس الشاذ
٧١	٣- القياس المتروك
	الفصل الثالث: الأسماء
٧٤-٧٢	التوطئة
١٠٣-٧٥	المبحث الاول: المرفوعات
١٠١-٧٥	أولاً: المبتدأ والخبر والنواسخ
٧٨-٧٥	أ- رافع المبتدأ والخبر
٨٢-٧٩	ب- تقديم الخبر على المبتدأ
٨٧-٨٣	ت- حكم الاسم الواقع بعد مُدْ ومُنْذُ
٩١-٨٧	ث- حذف خبر إن وأخواتها للعلم به
١٠٣-٩١	ثانياً: الفاعل
٩٤-٩١	أ- علة رفع الفاعل
٩٦-٩٤	ب- حذف الفاعل
١٠٣-٩٦	ت- فاعل نَعَمْ وبئسَ ( اسم جنس مضمّر على شريطة التفسير )



## المحتويات

١٢٤-١٠٤	المبحث الثاني: المنصوبات
١٠٧-١٠٤	١- تقديم خبر ليس عليها
١٠٩-١٠٧	٢- حذف أحد مفعولي ( ظن ) وأخواتها
١١٠-١٠٩	٣- نصب المفعول المطلق بفعلٍ دلَّ عليه الكلام
١١٣-١١١	٤- عمل الفعل في المفعول معه بمعونة الحرف
١١٨-١١٣	٥- نصب المستثنى بمعنى يتوسط ( إلا ) لا باستثني
١٢٢-١١٨	٦- بناء المنادى لوقوعه موقع المبني
١٢٤-١٢٢	٧- قيام المصدر مقام الفعل كـ ( سقيًا ) وغيره
١٣٥-١٢٥	المبحث الثالث: المجرورات
١٢٩-١٢٥	أولاً: الفصل بين المضاف والمضاف إليه
١٣٢-١٢٩	ثانياً: حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه
١٣٥-١٣٢	ثالثاً: العطف على الضمير المجرور
١٦٦-١٣٦	الفصل الرابع: الأفعال
١٣٧-١٣٦	التوطئة
١٥٤-١٣٨	المبحث الأول: الفعل المضارع
١٤٠-١٣٨	أولاً: علة رفع الفعل المضارع
١٤٤-١٤١	ثانياً: أرتفع الفعل بعد ( قد ) و ( السين )
١٤٧-١٤٤	ثالثاً: نصب الفعل المضارع بعد الفاء على إضمار أن ومعانيه
١٤٩-١٤٧	رابعاً: نصب الفعل المضارع بعد ( حتى )
١٥٢-١٤٩	خامساً: الجازم لجواب الشرط في الفعل المضارع
١٥٤-١٥٣	سادساً: تقديم جواب الشرط على فعل الشرط

## المحتويات

١٦٥-١٥٥	المبحث الثاني: الفعل الماضي
١٥٧-١٥٥	أولاً: علة بناء الفعل الماضي على الفتح
١٦٢-١٥٨	ثانياً: شبه ( ليس ) بالفعل
١٦٦-١٦٢	ثالثاً: فعلية ( أفعل ) التعجب
٢٠١-١٦٧	الفصل الخامس: الحروف
١٧٠-١٦٧	التوطئة
١٨٠-١٧١	المبحث الأول: الحروف الاحادية
١٧٤-١٧١	أولاً: همزة الاستفهام
١٧٨-١٧٥	ثانياً: واو العطف
١٨٠-١٧٩	ثالثاً: وقوع الفاء بعد أمّا
١٨٩-١٨١	المبحث الثاني: الحروف الثنائية
١٨٣-١٨١	أولاً: مجيء ( أو ) بمعنى الواو
١٨٦-١٨٣	ثانياً: ( أن ) المصدرية الناصبة
١٨٩-١٨٧	ثالثاً: عنْ بمعنى الواو
٢٠٠-١٩٠	المبحث الثالث: الحروف الثلاثية
١٩٢-١٩٠	أولاً: حرفية إذن
١٩٥-١٩٢	ثانياً: إضافة ( إذا ) إلى المستقبل في حكاية الماضي
١٩٩-١٩٥	ثالثاً: حذف المرفوع بعد لات
٢٠٠-١٩٩	رابعاً: الجر والنصب والرفع بعد حتى
٢٠٥-٢٠٢	الخاتمة
٢٣٠-٢٠٦	ثبت المصادر والمراجع
A	ملخص الرسالة باللغة الأنكليزية

## التمهيد/ إضاءة حول كتاب مختار التذكرة

### أولاً: معنى التذكرة:

إنَّ كتاب التذكرة لأبي علي الفارسي - رحمه الله - ظل مسموعاً به حتى عصر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) صاحب الخزانة ، ولم يذكر أحدٌ بعد البغدادي أنه رآه أو أخذ منه فغاب عن النظر ولم يغب ذكره .

وهو كتاب عزيز كبير الفائدة تكلم فيه أبو علي على معاني عدد من آياتِ مِنَ القرآن ، وعدد من أحاديث النبي محمد ( ﷺ ) وعدد من معاني أبيات أشعار العرب ، ومسائل مِنَ النحو والتصريفِ أبدعَ فيه ؛ لذا هو ذو فائدةٍ جمّة<sup>(١)</sup> .

وقد عَنونه بالتذكرة وهي (( ما تُسْتَذَكَّرُ )) به العامة ، ويُقال: (( استذكر الرجل أي ربط في إصبعه خَيْطاً ليذكر به حاجته ، واستذكر الشيء: درسه للذِّكْرِ ))<sup>(٢)</sup> .  
والتذكرة عنوان من عنوانات التأليفِ في العربية ؛ فقد أَلَّفَ على غرارهِ كثيرٌ من العلماءِ وفي مختلفِ المجالاتِ ؛ فأبو حيان التوحيدي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) أَلَّفَ كتاب التبصرة والتذكرة ، مبيِّناً أن معنى التذكرة هو ما يستذكر به الحاجة كما ذكرنا آنفاً ، والتبصرة (( التعريف والإيضاح ورجلٌ بصيرٌ بالعلمِ عالم به ))<sup>(٣)</sup> ، والتبصُر (( التأملُ والتَّعَرُّفُ واستبصرَ : استَبَانَ ))<sup>(٤)</sup> .

فالتبصُرُ بالشيءِ هو العلمُ أما التذكُّرُ فهو الشيءُ الذي يعين على استرجاع المعلومة.

ولذا قيل في الشعر<sup>(٥)</sup>:

نظمتها تبصرةً للمبتدي      تذكرةً للمنتهي والمسند

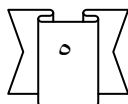
(١) يُنظَرُ : بغية الطلب في تاريخ حلب : ٢٢٦٦ / ٥ .

(٢) لسان العرب : مادة (ذكر).

(٣) المصدر نفسه : والصفحة نفسها.

(٤) القاموس المحيط : مادة ( بصر ) .

(٥) لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، ينظر: شرح التبصرة والتذكرة



فهي تبصرةٌ للمبتدئ الراغب بالتعلم ، وهي تذكرةٌ أيضاً للناسي الذي أخذ من هذا العلم بنصيب وغفل عن بعضه ليتذكر بهذا الكتاب<sup>(١)</sup> .  
واستناداً إلى ما تقدّم يمكننا أن نقول: إن كتاب التذكرة قد طوى بين ثناياه مسائل كانت تمثل ما يمر على أبي علي الفارسي ليتذكر بها بين الحين والآخر تلك المسائل ؛ فإنّ أبا علي كان قد سمّى التذكرة بالروزنامة<sup>(٢)</sup> ؛ وهي كلمةٌ فارسيةٌ تعني المذكرة أو الدفتر الذي تُنبت فيه الأمور والوقائع اليومية وتشرحها لتستعين بها على التذكر<sup>(٣)</sup> .

و هي بمعنى آخر: المستودع الذي كان يجمع فيه أبو علي ما يمر به من مسائل وموضوعاتٍ مختصرةٍ لتذكر أبا علي بالمسألة كاملة بعد ذلك.  
وألفت على غرار اسم التذكرة كتب حملت هذا الاسم<sup>(٤)</sup> وعلى غرار المختار ألفت كذلك مجموعة من الكتب<sup>(٥)</sup> .

## ثانياً: التعريف بكتاب مختار التذكرة:

هو الكتاب الذي ألفه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) واختصر فيه تذكرة أبي علي الفارسي والتعليق على مواضع منها<sup>(٦)</sup> .

(١) يُنظر : التبصرة والتذكرة : ٧٣/١ .

(٢) يُنظرُ : إنباه الرواة : ١٥٤ / ٣ .

(٣) فهرنك فارسي امروز : ٦١٠ .

(٤) من ذلك: التذكرة الفخرية للمصاحب بهاء الدين المنشي ، التذكرة في أصول الفقه للإمام الحسن بدر الدين بن عبد الغني المقدمي ، تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، التذكرة السعدية لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي ، التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري .

(٥) من ذلك: المختار من نوادر الأخبار لمحمد بن أحمد بن إسماعيل المقرئ الابياري ،

المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع .

(٦) يُنظرُ : وفيات الأعيان : ٢٤٧/٣ ، وإنباه الرواة : ٢٣٧/٢ ، ومختار التذكرة (المقدمة): ٢٥ .

### ثالثًا: أهمية الكتاب:

لم يحاول ابن جني في كتابه هذا جمع كتاب شيخه ( التذكرة ) بل أراد اختصاره واختيار مسائل شرحًا وتهذيبًا لهذا الكتاب الذي قيل إنه يقع في عشرين مجلدًا<sup>(١)</sup>.

ويتضح من اسم مختار التذكرة أن صاحبه اعتمد فيه على منهج الاختيار الذي يعني الانتقاء واختيار ما يشاء من موضوعات التذكرة<sup>(٢)</sup>. وهذا يعني أنه أي مختار التذكرة ضم مسائل مختارة في علوم اللغة كالصرف والنحو والعروض والصوت دلت بمجموعها على حرفة الرجلين وعلميتهما وتضلعهما في علوم العربية؛ فضلًا عن أن الكتاب لم يكن اختصارًا أو نقلًا، بل جاء فيه ابن جني بغير الفوائد ونفائس العوائد استدراكًا وتصحيحًا، وتعقبًا وإيضاحًا وزياداتٍ ضمتها دفتاه وهو بهذا يُتِم ما بدأ به شيخه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ).

### رابعًا: عنوان الكتاب:

اجتمع لكتاب مختار التذكرة عنوانات كثيرة منها :

١- التذكرة : قد يكون ذلك لأنها مختصر منها ، ولكن لا يمكن أن تكون هي التذكرة وإن احتوت على نصوص هي نفسها وجدت في مصادر أخرى ؛ قال أصحابها إنها من مسائل التذكرة ومن تلك المسائل ما ذكره البغدادي في الخزانة.

قال أبو علي في التذكرة: (( يقول كالذي حفر بئرًا وهو حين حفرها لم يُقدّر أنها تقع على فساد ، فلما أن حفرها وقع على فساد فبناها على ذلك وتهدم ما بنى وكان

(١) يُنظرُ : فهرست ابن الخير : ٢٨٦.

(٢) يُنظرُ : أساس البلاغة : ١٧٦.

قبل ذلك يأمل التمام لما يريد ، فمثل هذا لما أن مدح مدح على رجاءٍ تمامٍ للمدح ، فأخلف فهوى بدمٍ ))<sup>(٣)</sup> .

وذكر أيضاً في بيت الفرزدق:<sup>(١)</sup>

إذا قيل أيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةً ؟  
أشارت كُليبٍ بالأكفِّ الأصابعِ

(( وروى أبو علي (في تذكرته): ( أشرَّت ) بدله ، وقال: أشارت إليها بأنها شرُّ الناس ، يقال: لا تُشِرُّ فلاناً ، أي: لا تُشيرُ إليه بشرٍ ))<sup>(٢)</sup> . وهو في مختار التذكرة وقد تصرف في النص البغدادي فعبارة أبي علي هي:

(( إذا قيل أيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةً أشرَّت كُليبٍ بالأكفِّ الأصابعِ

يريد: أشارت إليها بأنها شرُّ الناس. يقال: (( لا تُشيرُ فلاناً ، ولا تُشنعُه ) . ( لا تُشِرُّه): لا تُشيرُ إليه بِشَرٍّ ... ))<sup>(٣)</sup> .

٢- التذكرة القصرية : وكذلك وُجِدَتْ نصوصٌ من التذكرة عند البغدادي سمى الكتاب الذي أخذ منه ( بالتذكرة القصرية ) طابقت ما ذكره ابن جني في كتابه ( مختار التذكرة ) ومن تلك النصوص: (( قال أبو علي في التذكرة القصرية: وجه زيادة الباء في اسم ( لیت ) شَبَهُ ( لیت ) لنصبها ورفعها بالفعل ، والفعل يصل تارةً بنفسه وأخرى بالباء ؛ قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾<sup>(٥)</sup> ومثله في أنه لما أشبه الفعل عُدِّي تعديته ، تارةً بنفسه وأخرى بحرف الجر: يا زيدُ و يا يزيدِ . فإن قلت: فهل يكون على إضمار اسم ( لیت ) كقوله<sup>(٦)</sup>:

(٣) خزانة الأدب: ١٤٦/٤ ، ويُنظرُ : مختار التذكرة: ٢٦٩ .

(١) شرح ديوان الفرزدق : ٥٢٠/٢ .

(٢) خزانة الأدب: ١١٦/٩ .

(٣) مختار التذكرة : ٤٧٨-٤٧٩ .

(٤) العلق : ١٤ .

(٥) النور : ٢٥ .

(٦) لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه: ٣٥٠ ، والبيت فيه :

أَلَا لَيْتَ أَنِّي يَوْمَ تَدْنُو مِنِّي شَمِمْتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْفَمِّ

فإنَّ ذلك لا يستقيم لئلاَّ يُبتدأ بـ( أَنْ ) مفتوحةً . وسدَّ الطرف في خبر ( أَنْ ) مسدًّا خبر ( لَيْت ) ؛ كما سدَّ في قولك: ( علمتُ أَنْ زيدًا في الدار ) مسدًّا للمفعول الثاني وجواز حذف الخبر في ( لَيْت ) و ( إِنَّ ) وبابه بوقوع الجمل أخبارًا لها ((<sup>(١)</sup>) . وهذا النص موجود في مختار التذكرة<sup>(٢)</sup> .

فهذا يدعو إلى تساؤل في كون التذكرة كتابًا والتذكرة القصصية كتابًا آخر ؟ لأنه أطلق العنوانين لكننا نجد أنَّ البغدادي يستعمل أكثر من عنوان للكتاب الواحد وهذا ما فعله مع أبي علي فكتاب ( الشعر ) مثلًا قد أسماه بعدة عنوانات مع عنوانه الأصلي فقال : إيضاح الشعر و الإيضاح الشعري ، وإعراب الشعر وكتاب الشعر في أبيات الإعراب المسوقة على كتاب الإيضاح<sup>(٣)</sup> . وإنه حيث ذكر مصنفات أبي علي قال : (( لأبي علي من التصانيف : كتاب الحجة ، التذكرة ، الإيضاح الشعري ، المسائل البغدادية ، المسائل القصصية... وكل هذه المؤلفات عندي والله الحمد ))<sup>(٤)</sup> .

أما عن تسميتها بالمسائل القصصية أو القصصيات ، فالمسائل القصصية والقصصيات تسمية واحدة ؛ لأنها لكتاب واحد وتقال القصصيات فقط للاختصار فقد قال البغدادي (( وكلُّ منهما لم يرَ ما كتبه أبو علي الفارسي في المسائل القصصية ... قال أبو علي الفارسي: حدَّثنا الشيخ أبو الحسن الكرخي عن يحيى بن الحرّيش الرقي قال: أرسلني الكسائي إلى محمد بن الحسن أسأله عن الجواب في هذه الأبيات:

فإن ترفقي يا هندُ فالرفقُ أيمَنُ وإن تخرقي يا هندُ فالخرقُ أشأمُ

فِيالَيْتِ أَنِّي، حَيْثُ تَدْنُو مِنِّي شَمِمْتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْفَمِّ

(١) خزانة الأدب: ١٥٢ / ٤ .

(٢) يُنظرُ : مختار التذكرة : ١٥٧ .

(٣) يُنظرُ : مقدمة كتاب الشعر : ٢١-٢٥ .

(٤) حاشيته على قصيدة بانة سعاد : ٩٢ / ١ .

ثلاث وَمَنْ يَخْرُقُ أَعْقُ وِ أَظْلَمُ  
فما لامرئٍ بعدَ الثلاثِ مُقَدِّمٌ

فَأَنْتِ طَلِاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ  
فَبَيَّنِي بِهَا إِنْ كُنْتِ غَيْرَ رَفِيقَةٍ

قال: فَأَتَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ بِالْأَبْيَاتِ ، فَقَالَ: إِنْ نَصَبَ ( الثَلاث ) فَهِيَ ثَلاثِ تَطْلِيقَاتٍ وَإِنْ رَفَعَ ( الثَلاث ) فَهِيَ واحِدَةٌ كَأَنَّهُ أَرادَ أَنْ يُخْبِرَ أَنَّ عَزِيمَةَ الطَّلَاقِ ثَلاثِ. قال: فَرجَعْتُ إِلى الكَسائِي فَأخْبَرْتُهُ بِقولِ مُحَمَّدٍ ، فَتَعَجَّبَ مِنْ فِطْنَتِهِ ((<sup>(١)</sup>) ، والنص موجود في مختار التذكرة<sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر ياقوت في معجم الأدياء عندما ترجم لـ ( محمد بن طويس القصري أبي الطيب ) إنه: (( أحد تلاميذ أبي علي الفارسي ، أملى عليه (المسائل القصرية) وبه سُميت ))<sup>(٣)</sup> ، أما البغدادي وهو نفسه الذي استشهد بالنص السابق الذي ذكر فيه عن المسائل القصرية قال في الخزانة: (( والتذكرة القصرية: هي المسائل التي جرت بينه وبين صاحبه أبي الطيب محمد بن طوسي المعروف بالقصري ))<sup>(٤)</sup> .

وقد قال القفطي (( صحب أبا علي وأخذ عنه وأكثر ، وسأله المسائل المعروفة بالقصرية ، وهي أكثر مسائل أبي علي ؛ مع اختصار ألفاظها ، وقد قيل إنها من مسائل التذكرة لأبي علي ))<sup>(٥)</sup> .

وهذه النصوص تؤيد ما ذهبنا إليه في كون التذكرة كما بين القفطي هي رزنامة بالفارسية، ومن اسمها يتبين أنها كتاب ضم مسائل أبي علي الفارسي، فهي كانت مدونة له يدون فيها المسائل التي تمر به؛ ليعود لها متى ما أراد التذكر.

(١) شرح أبيات مغني اللبيب : ٣٢٧ / ١ ، غير أن الأبيات سبقت الكلام .

(٢) يُنظَرُ : مختار التذكرة : ٣١٩-٣٢٠ .

(٣) معجم الأدياء : ٢٥٤٣ / ٦ .

(٤) خزانة الأدب : ٣٣٧ / ١٠ .

(٥) إنباه الرواة : ١٥٤ / ٣ .



و يبدو من خلال ما تقدم صحة تسمية الكتاب بهذا الاسم وهو مختار التذكرة الذي اختاره له المحقق .

### خامساً: بين الشيخ والتلميذ

كيف توصف علاقة بين شخصين أحدهما تلميذ بار وفيّ و الآخر شيخه في التعليم الذي قوّم شخصيته بما أسداه له من علم ودراية وطريقة بحث. فإن أغلب علم ابن جني هو من فيض علم أبي علي وهذا يشهد به ابن جني نفسه ويعترف بفضلته ويقرُّ أخذه ويدون لفظه بقوله: (( وهي رأي أبي علي رحمه الله، وعنه أخذته لفظاً ومراجعة و بحثاً ))<sup>(١)</sup> .

فإنه قد صحب أبا علي الفارسي أربعين سنة ، وكان سبب تلك الصحبة ، أن أبا علي الفارسي كان قد سافر إلى الموصل ، فدخل إلى الجامع فوجد أبا الفتح عثمان بن جني يُقريء النحو وهو شاب ، وبستمع إليه متعلم له وهو يكلمه في قلب الواو ألفاً ، فاعترض عليه أبو علي فوجده مقصراً ، فقال له أبو علي: (( زببت قبل أن تحصرم )) ، ثم قام أبو علي ولم يعرفه ابن جني ، وسأل عنه ف قيل له: هو أبو علي الفارسي النحوي ، فأخذ في طلبه ، فوجده ينزل إلى السميرية يقصد ببغداد ، فنزل معه في الحال ، ولزمه وصاحبه من ذلك الحين إلى أن مات أبو علي ودرس النحو ببغداد وأخذ عنه ، وكان تبحرُ ابن جني في علم التصريف ؛ بسبب صحبته لأبي علي و تغريبه ومفارقتة أهله<sup>(٢)</sup> .

وذكر السيوطي أنّ أبا علي وابن جني كانا مُعْتَرِئَيْن<sup>(٣)</sup> وأنهما سواء في الأخلاق والآراء فلم يذكر في علاقتهما شيءٌ عكس صفاء العشرة بينهما ، لأن هذه العلاقة تسمو فوق المنافع الشخصية ، فضلاً عن تواضعهما تواضع العلماء

(١) الخصائص بتحقيق النجار : ١/ ١٢٠ .

(٢) يُنظر: نزهة الالباء : ٢٤٥ .

(٣) يُنظر: المزهرة للسيوطي : ١/ ٢٢ .

وأسلوبهما الذي تمثل بالحوار العلمي الذي يجعل المتحاورين لا يمل أحدهما من الآخر فكلاهما يريد أن ينهل من علم صاحبه ، فالعلاقة أساسها الاحترام المتبادل وحب غيرهم واعتزاز الشيخ بتلميذه ، فكلاهما يجلُّ صاحبه إجلالاً عظيماً<sup>(٤)</sup> .

فكان أبو علي مُحَبًّا لابن جني ومعتزًّا به وهذا واضح (( من استجادته كتبه كلها ومن حرصه على مصاحبته له في قصور الملوك والأمراء في الحل والترحال نحو أربعين سنة ولم يفترقا بعدها إلا بالموت ))<sup>(١)</sup> .

وكذلك ابن جني عدُّه الشيخ الفاضل والأستاذ المبجل بقوله: (( فهذه أحكام تصريف هذه اللفظة ، ولست أعرف أحدًا من أصحابنا خاض فيها إلى هاهنا ، ولا قارب هذه المواضيع أيضًا ، بل رأيت أبا علي وقد نشمَّ فيها شيئًا من القول يسيرًا لم يستوف الحال فيه ، ولا طار بهذه الجهة ، وإن كان بحمد الله. والاعتراف له - الشيخ الفاضل والأستاذ المبجل. ولو لم يتضمن هذا الكتاب من الكلام على الدقيق أكثر من هذه المسألة لكانت - بحمد الله - جمالًا له ، ومحسنةً حاله ))<sup>(٢)</sup> .

إن العلاقة بينهما علاقة علمية أساسها تبادل الآراء والمسائل وتوجيه الشيخ تلميذه وأخذ التلميذ عن شيخه وتدوينه ، فأغلب كتب ابن جني من إملاء أبي علي ، إذ إن التلميذ يسأل والأستاذ يوجه وربما يأخذ برأي تلميذه<sup>(٣)</sup> ، (( وكان أبو علي يعرض عليه قسمًا من المسائل أو يذكر له تعليلًا أو يسأل عن تعليل وكان يطلبه إذا غاب ، وابن جني يوافقهُ و يؤيد رأيه ببرهان ، أو يخالفه ويرى رأيًا آخر . ولم يكن أبو علي يضيق بهذه المخالفة بل كان ينزل على رأيه أحيانًا ، وكانا متحابين كما يظهر جليًّا في كتب ابن جني نفسه ، وابن جني كان يكتب له يسأله إذا لم يكن معه وعزَّ عليه الجواب ))<sup>(٤)</sup> .

(٤) يُنظرُ: مقدمة محققي سر صناعة الإعراب: ٣٤.

(١) يُنظرُ: مقدمة محققي سر صناعة الإعراب: ٣٤.

(٢) سر صناعة الإعراب ت د. حسن هندلوي : ٢ / ٦٦٣-٦٦٤.

(٣) يُنظرُ: أطروحة أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني : ١١

(٤) ابن جني النحوي : ٤١-٤٢.

وقال شوقي ضيف (ت ١٤٢٦ هـ): (( لعلنا لا نغلو إذا قلنا إن أكثر الأصول التي اعتمدها ابن جني في كتابه الخصائص إنما استمدها من املاءات وملاحظات أستاذه أبي علي ))<sup>(٥)</sup>.

فكان أبو علي يحترم آراء تلميذه ويدون بعضها ويعتز بها ، قال ابن جني: ((وقلت مرة لأبي علي- رحمه الله- : قد حضرني شيء في علة الإتياع في ( نقيذ ) وان عري أن تكون عينها حلقيه ، وهو قرب القاف من الخاء والغين إياهما بحروف الفم ، فالنقيذ في الإتياع كالمُنْخُل و المُنْغِل فيمن أخفى النون ، فرضيه وتقبله ، ثم رأيته وقد أثبتته فيما بعد بخطه في تذكرته ))<sup>(١)</sup> .

قال الدكتور مهدي المخزومي(ت ١٤١٤ هـ): (( كان ابن جني يعرض ما يكتبه على استاذه أبي علي فيقره عليه ، ويزداد إعجاباً به ، ويشجعه على المضي في تمهيد هذه الطريق الوعرة التي تحامها كثير من الدارسين على ما لهم من بعد المهمة وطول الباع في الدرس اللغوي والنحوي ، وأن تلمذة أبي الفتح لأبي علي الفارسي حملته على أن يكون من الذين يذهبون مذهب أهل البصرة ، وهو بصري المذهب فعلاً ، ويُعنى بالقياس والتعليقات و التخريجات والتأويلات وهو فضلاً عن ذلك يعنى بالرواية عن استاذه وعن شيوخ بصريين كثيرين ، وعن كثير من رواة الأدب واللغة ))<sup>(٢)</sup> .

فابن جني لم يكن ذلك الطالب الذي يوافق شيخه وأستاذه دون تفكير فقد كان يعترض على أبي علي بقوله: (( فقلت لأبي علي معترضاً عليه ... ))<sup>(٣)</sup> .  
أو أنه ينقل عن بعض أصحابه في ما ذهبوا عن أبي علي فيقول: (( وحكى بعض أصحابنا عن أبي علي- ولم أسمع منه- أنه قال ... ))<sup>(٤)</sup> .

(٥) المدارس النحوية : (شوقي ضيف) : ٢٥٩ .

(١) مقدمة محققي سر صناعة الإعراب : ٣٤ .

(٢) أعلام في النحو العربي/ الموسوعة الصغيرة : ٩٨ .

(٣) المنصف : ١٤٦/٢ .

(٤) المصدر نفسه : ١٩٦/٢ .

وتظهر العلاقة جلية باحترام التلميذ لشيخه ؛ لأن ابن جني لا يرد رداً مباشراً حتى لا يجرح مشاعره ، في حين يصور نفسه أنه ينتصر لبعض العلماء الذين يعارضون أبا علي وكل هذا يدل دلالة واضحة على ما يضمه التلميذ من إجلال لأستاذه واحترامه لمكانة استاذه العلمية<sup>(٥)</sup> .

وليس من أدل على سير ابن جني على خطى أستاذه في التأليف ، فتأليفه كتاب المحتسب في ضوء كتاب الحجة ، وشواذ القراءات في ضوء علل القراءات السبع ، وكتاب اللمع في ضوء كتاب الإيضاح العضدي وغيرها<sup>(١)</sup> .

إن العلاقة بينهما إنما هي علاقة علمية أساسها تبادل الآراء و المسائل ، وتوجيه الشيخ لتلميذه ، وأخذ التلميذ عن شيخه وتدوينه ؛ لأن أغلب كتب ابن جني هي من إملاء أبي علي ، فالتلميذ يسأل والأستاذ يُوجه ، وربما يأخذ برأي تلميذه<sup>(٢)</sup> .

### سادساً: صحة نسبة الكتابين

أ- صحة نسبة التذكرة لأبي علي الفارسي: يُدرك أهل العربية أن كتاباً لأبي علي الفارسي يحمل اسم ( التذكرة ) ظل معروفاً لهم فغاب الكتاب ولم يغيب ذكره ولقد ذُكرت مسائل من التذكرة مع ورودها في مختار التذكرة في عدة كتب منها:

١- الخصائص لابن جني ، فقد قال في أصل كلمة ( تَبْهُورَة ) والوجه فيها: (( وقد ذكر ذلك أبو علي في تذكرته ))<sup>(٣)</sup> وقد ذكره ابن جني أيضاً في كتاب مختار التذكرة<sup>(٤)</sup> .

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٧١/٢.

(١) يُنظرُ : المدارس النحوية ( شوقي ضيف ) : ٢٦٦ ، و أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني: ١١ .

(٢) يُنظر الخصائص: ٣٤٣/٣.

(٣) مختار التذكرة : ٥ .

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح : ١٢١

(٥) مختار التذكرة : ٣١ .

٢- وفي إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي: (( وقال في التذكرة: قال بعض البصريين: اعلم أنّ العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولام بمنزلة ما فيه ألف ولام ، فترفعه كما ترفع ذلك فتقول: نِعْمَ أخو قوم زيدٍ ))<sup>(٤)</sup> . وهذا النص في مختار التذكرة<sup>(٥)</sup> .

٣- وفي اللسان ( حذفر ) : (( وحذفار الأرض: ناحيتها ؛ عن أبي العباس من تذكرة أبي علي ))<sup>(١)</sup> ، وفي مختار التذكرة: (( وأخبرنا عن أبي العباس: يقال: سار فلانٌ في حذفار الأرض. ويقال: سار بحذفار الأرض ؛ إذا سار في ناحية منها. وحذافير الأرض نواحيها ))<sup>(٢)</sup> . وفيه أيضاً: (( وقال أبو العباس: سار في حذفار من الأرض ؛ إذا سار في ناحية منها. و ( حذافير ) الأرض: نواحيها ))<sup>(٣)</sup> .

٤- وفي المقاصد النحوية : في بيت زياد الأعجم<sup>(٥)</sup>:

وجدنا الحُمَرَ من شَرِّ المطايا      كما الحَبَطَاتُ شَرُّ بني تميم

قال العيني: (( قوله: ( فإنَّ الحمر ) بضم الحاء المهملة وسكون الميم جمع حمار ، هكذا وجدته مضبوطاً في نسخة صحيحة لأبي علي الفارسي ؛ أعني التذكرة ))<sup>(٤)</sup> . ورواية البيت موجودة في مختار التذكرة كما ذكر العيني<sup>(٦)</sup> .

٥- وفي الخزانة: (( الذي رأيناه في تذكرة أبي علي مخالفةٌ س فإنهُ بعد أن نقل كلام س قال: ( سراويل ) وإن كان واحداً فهو على مثال الجمع الذي لا يكون الواحد على

(١) لسان العرب: (حذفر).

(٢) مختار التذكرة : ٢٦٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٤٣٩ .

(٥) شعر زياد الأعجم : ٩٧ ، ويُنظر : خزانة الأدب : ٢٠٤/١٠ .

(٤) المقاصد النحوية : ٣ / ٣٤٦ .

(٦) يُنظر: مختار التذكرة : ١٠٥ .

مثال ، فأنت ما لم تُسمَّ به فهو منصرف ؛ ( كَأَجْرٍ ) الذي ليس في الواحد ولا غيره على مثاله ، فإذا سميت به صار مثل شَراحيل ))<sup>(٧)</sup> . وهذا النص موجود في مختار التذكرة<sup>(٨)</sup> .

### ب- صحة وجود مختار التذكرة ونسبه لابن جني:

إن هذا الكتاب هو مختصر لكتاب التذكرة وتعليق على مواضع من تلك المسائل ، قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) (( وكننت وأنا أنسخ ( التذكرة ) لأبي علي إذا مرَّ بي شيء ، قد كنتُ طرفاً منه أو أَلَمْتُ به فيما قبل ، أقول له: قد كنتُ شارفتُ هذا الموضوع ، وتلوح لي بعضه ، ولم انته إلى آخره ، وأراك أنت قد جئت به واستوفيتُه وتمكنت فيه ، فتبسم - رحمه الله - له ويتطلق إليه ، سروراً باستماعه ومعرفته بقدر نعمة الله عنده ، وفي أمثاله ))<sup>(١)</sup> ، وقد ذكر البغدادي: أن لديه نسخة منه<sup>(٢)</sup> ، كما ذكرت بعض الكتب أن ابن جني لديه هذا الكتاب وهي:

- ١- وفيات الأعيان: ٢٤٧/٣ .
- ٢- الإنباه: ٢٣٧ / ٢ .
- ٣- عيون التواريخ: ١٥٠/١٢ .
- ٤- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبه ٣٨٩ .
- ٥- جامع العلوم في الجواهر ( إعراب القرآن المنسوب للزجاج ): ٢٧٣ .
- ٦- كشف المشكلات: ٩٩٧ ( في هامش الصفحة ) .
- ٧- كشف الظنون حاجي خليفة: ٣٨٤ .

(٧) خزانة الأدب : ١ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٨) يُنظر: مختار التذكرة : ١٥ .

(١) الخصائص : ١ / ٢٠٧ .

(٢) يُنظر: حاشية على شرح قصيدة بانة سعاد : ١ / ٢٠٠ .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على خير الأنام المبعوثِ رحمةً للعالمين نبينا وسيِّدنا محمدٍ وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين ، أما بعدُ . . .

فبعدُ كتاب مختار التذكرة لابن جني (ت ٣٩٢هـ) كتاباً واسعاً ؛ إذ ضمَّ بين دفتيه الكثير من المسائل اللغوية في النحو والصرف ، و الدلالة ، جعلت منه مرجعاً لا غنى عنه لأي دارسٍ أو باحثٍ ، أو مُحِبٍّ للعربية وعلومها ؛ خاصة أنه امتازَ بسمةِ التنقل من موضوع لآخر ؛ مستطرِّداً في أغلبِ موضوعاته ؛ منتهجاً فيه أسلوب التعليل والاحتجاج لدعم رأيه أو لموافقة رأي البصريين في أكثر الأحيان ، ولرأي الكوفيين في أحيانٍ قليلة.

وقد جاء اختيار هذا الموضوع مع كثرة الدراسات التي تناولت جهود أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وابن جني ؛ كونهما خصاً العربية بمؤلفاتٍ و آراءٍ جعلت منهما مدرسة بحد ذاتها ؛ فضلاً عن كون هذا المؤلف ظلَّ مُغَيَّباً ؛ وجاء تحقيقه متأخراً ؛ ولذا عقدتُ العزمَ على دراسته وتوضيح جملة من الأمور المتصلة بمنهجه وأسلوب ابن جني فيه ، فضلاً عن تناولي القضايا النحوية فيه.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يُقسمَ على مقدمةٍ يعقبها تمهيدٌ وخمسة فصولٍ، متلوّةٍ بخاتمةٍ أبرزتُ فيها أهم النتائج التي أسفرَ عنها البحثُ ، وثبتتُ للمصادر

والمراجع ، وعملت جاهدة على أن يكون عدد صفحات الفصول متساوية إلا أن طبيعة المادة في الكتاب اقتضت بأن تكون مادة الأسماء لها النصيب الأكبر في البحث .

أما التمهيد فجاءَ إضاءةً حول كتاب مختار التذكرة من حيث معنى التذكرة ، ومعنى مختار التذكرة وأهمية الكتاب ، فضلاً عن الحديث عن العلاقة بين أبي علي النحوي الفارسي وابن جني ، وقد نأى البحث عن الحديث عن حياة الرجلين ؛ بسبب كثرة الدراسات التي تناولت هذا الجانب منها على سبيل المثال لا الحصر: أبو علي الفارسي حياته ومكانته وآثاره ، وأبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية ، وابن جني النحوي ، وابن جني عالم العربية ، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، وغيرها.

وفي الفصل الأول تناولتُ منهج ابن جني وموارده في تأليف كتاب التذكرة ومختارها من حيث مجموعة من المحاور تضم التقسيم المنهجي لكتاب المختار من التذكرة وترتيب الموضوعات فضلاً عن محاور أخرى.

وفي الفصل الثاني تناولت أدلة الصناعة في الكتاب من خلال مجموعة من المباحث : الأول: السماع ، والثاني: القياس ، والثالث: التعليل ، والرابع: العامل والقواعد الخاصة والعامة المبينة لحكم العامل.

أما في الفصل الثالث ، فتناولت القضايا النحوية في باب الأسماء وتضمن ثلاثة مباحث: الأول: الأسماء المرفوعة ، والثاني: الأسماء المنصوبة ، والثالث: الأسماء المجرورة .



وفي الفصل الرابع ، تناولت القضايا النحوية في باب الأفعال وتضمن  
مبحثين: الأول: الأفعال المضارعة ، والثاني: الأفعال الماضية .

وأما في الفصل الخامس ، فتناولت القضايا النحوية في باب الحروف وتضمن  
ثلاثة مباحث: الأول: الحروف الأحادية ، والثاني: الحروف الثنائية ، والثالث:  
الحروف الثلاثية .

ثم طوِّبَ البحثُ بخاتمةٍ أُبرزتُ فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها ، فثبَّتِ  
للمصادرِ والمراجعِ التي اعتمدتُ عليها في عرضِ مادةِ البحثِ .

وقد سرَّرتُ في بحثي هذا على مَنْهَجِ تحليلي ؛ وهو إيراد آراء النحويين في  
المسائل ، فضلاً عن بيان آراء المحدثين في بعض المسائل ، ومن ثم أعرض رأي  
ابن جني في مختار التذكرة ، وحاولت قدر المستطاع أن أتتبع الرأي الصائب .

ولا يخلو طريقُ البحثِ من معوقاتٍ دللها اللهُ تعالى تتمثل في تداخل الآراء  
والموضوعات في الكتاب ؛ فضلاً عن كثرتها ، مما جعل عملية الانتقاء صعبة  
ودقيقة .

وأخيراً أقدم بخالص شكري وامتناني لأستاذي المشرف الدكتور محمد علي  
غناوي الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على بحثي هذا ماداً لي يدَ العونِ والمؤازرةِ  
المعنوية والعلمية من علمه وتواضعه ، وحسن رعايته .

وخالص شكري وامتناني لأستاذي الفاضل الدكتور مكي نومان مظلوم الذي  
اقترح عليَّ عنوان الرسالة ، ومد لي يدَ العونِ من مادة علمية وكتب ، ولم يدَّخرْ

وسعاً في إبداء النصح و التوجيه.

وأقدم شكري لأستاذي الفاضل الدكتور مهدي عبيد جاسم الذي لم يبخل بتقديم مساعدة ، أو مشورة.

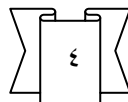
ويقتضي واجب الوفاء أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى الدكتور رعد كريم حسن الذي لم يدخر وسعاً في نُصحي ، وتقديم المساعدة.

وأقدم شكري وامتناني إلى جميع أساتذتي الذين ابدوا المساعدة ، والى كل من مد لي يد العون لإتمام رسالتي ولو بالدعاء ، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بوافر شكري واحترامي وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة التي سيكون لملاحظاتها وتوجيهاتها الأثر البالغ في الارتقاء بمستوى الرسالة ، وما كان من صواب فمن الله وحده وما كان من سهوٍ وزللٍ فمني ، وحسبي أنّ هذه هي النفس البشرية المجبولة على النقص ، ومن الله السداد .

أما آخر دعوانا فأن الحمد لله ربّ العالمين و الصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين

الباحثة



# الفصل الأول

منهج ابن جنى وموارده فى مختار التذكرة

- المبحث الأول / منهج تأليف مختار التذكرة.

- المبحث الثانى / الموارء النحوية فى  
مختار التذكرة .

## أولاً: التقسيم المنهجي للكتاب :

### ١. مقدمة الكتاب:

نهج ابن جني كغيره من العلماء الذين سبقوه كسيبويه (ت ١٨٠هـ) مثلاً على عدم وضع مقدمة في كتابه ، فهو لم يكتب لكتابه مقدمة سوى ابتدائه بالبسملة والحمدلة فقال (( بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، والصلاة على رسوله محمد وآله الطاهرين ))<sup>(١)</sup> .

و عدم ذكر مقدمة للكتاب لا يقلل من كونه كتاباً قيماً ضمَّ بين طياته كنزاً معرفياً من فنون الأدب والنحو والصرف واللغة وغيرها من علوم العربية ومما حفظته الذاكرة ، أو مما وجده في كُتُب من سبقوه أو عاصروه .

### ٢. ترتيب الموضوعات:

إنَّ كتاب مختار التذكرة - كما دُكِرَ- كتاب كبير ضمَّ عدداً كبيراً من المسائل ، وإن هذا الحشد من المسائل يجعل من هذا الكتاب مرجعاً مهماً لا غنى عنه لكل دارس وباحثٍ محبٍ للعربية ، وعلى الرغم من ذلك هو ليس كتاباً منهجياً فمسائله غير مترابطة و وشائج الصلة بين الكثير من المسائل في هذا الصنف مفقودة أو زائدة ، ولا يجمعها نظام أو منهج منسق .

والملاحظ على الكتاب سمة التنقل من موضوع إلى آخر ، وهذه تسمى ظاهرة الاستطراد وكانت شائعة عند النحاة الأوائل إذ نرى هذه الظاهرة في كتاب سيبويه فيعدونه ذا فائدة علمية وربما وجد القارئ فيه نوعاً من المتعة العلمية<sup>(٢)</sup> ، وقد ذكر الدكتور محمد عبد الله قاسم بأنَّ ظاهرة الاستطراد (( هي سمة غالبية عند أبي علي في

(١) مختار التذكرة: ٣ .

(٢) يُنظر: تطور الدرس النحوي: ٤٥ .

جُلَّ كتبه ... تتداعى معارف الشيخ ، فيُسلمك من موضوع إلى موضوع حتى ليغيب عنك ما عُقد من اجله الحديث ((<sup>(١)</sup>) ، إذ نرى انه ينتقل من مسألة نحوية إلى مسألة صرفية إلى أخرى صوتية أو يشير إلى مجلس ضمَّ نحويين أو لغويين ، أو مضمون كتاب ومثاله ما ذكر في قوله: (( أتى فلانٌ فلاناً في داره أرنبانٍ مملولتانٍ نضجيتين ضخمتين ، فنصب الأخيرتين ))<sup>(٢)</sup> ، ومن تلك المسألة النحوية يدخل في مسألة صرفية (( قال: رأيتُ أشائي كثيرةً ، وتقديرها أفاعل ))<sup>(٣)</sup> ثم ينتقل إلى مسألة لغوية فيقول: (( ونظَرَ إلى جرابٍ ملقى فقال : أجزاباً ذاك أم شَنُّ ؟ ))<sup>(٤)</sup> ليعود بعدها إلى مسألة نحوية في الاستثناء ليقول: (( وقال: ما ضَرَّها الذئبُ غير أن نَبَّها ناباً في حلقها ))<sup>(٥)</sup>. وأحياناً يبقى في المادة النحوية غير أنه يُنوع في موضوعه ويستطرد ومنه ما ذكر في قوله: (( قال: ( ضَرِّي زيداً قائماً ) ابتداءً لا خبر له ؛ لأنك إنما تحتاج إلى خبر لأن يُفِيدَ معنى ، فإذا أفدتَ المعنى استغنيتَ عن الخبر ، فقلتُ له: ( قائم ) يتضمَّن ( ضري ) ، فقال : فكيف يتضمَّنهُ وهو لا يكون ظرفاً له ؟ لأنَّ ( قائم ) هو أنت ؟ و( ضري ) مصدر ))<sup>(٦)</sup> .

فهنا تحدث عن المبتدأ والخبر ثم انتقل بعدها إلى موضوع الجزاء ( الشرط ) فقال: ((قال أبو عثمان : وإنما وَقَعَ الماضي بعد الجزاء يُراد به المستقبل؛ إن ضَرَبْتَنِي ضَرَبْتُكَ؛ معناه: إن تضررتني أضرتك ، ولا يجوزُ ( ضَرَبْتُكَ إن تضررتني ) لأنَّ الفعل الماضي يَدْخُلُ فيه معنى المضارع مؤخراً ، فإذا قُدِّم صار لفظه ماضياً ومعناه ماضياً ، والجزاء لا يكون كذا ))<sup>(٧)</sup> .

(١) الأصول النحوية والصرفية في الحجة: ١/ ٢٤٤ .

(٢) مختار التذكرة: ٤٨٢ .

(٣) المصدر نفسه: والصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه: والصفحة نفسها.

(٥) المصدر نفسه: والصفحة نفسها.

(٦) المصدر نفسه: ١٣٦ .

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وبعدها يدخل في موضوع نحوي آخر وهو الاستفهام فيقول: (( وسألتُه: لِمَ يُمنَعُ الاستفهامُ أن يعمل ما بعده فيما قبله ؛ نحو : أزيداً ضربتَ ؟ فقال: لأنَّ الاستفهام لا يستغني بما قبله ، إنما يستغني بما بعده ، ولو عملَ الفعلُ بعد حرفِ الاستفهام فيما قبله لا يستغني في الأسماء بما قبله ؛ نحو زيدٌ أمطلق ؟ قلتُ: فلمَ لا يعملُ فيه ما قبله؟ فقال لأنه إذا مَنع غيره كان لنفسه أشدَّ منعًا .  
قوله: ( يَمنع غيره ) يعني: ضربتُ أزيدًا ؛ يقول لِمَا مَنع حرفَ الاستفهام غيره أن يعمل فيه الفعلُ صار لنفسه أشدَّ منعًا ))<sup>(١)</sup> .

### ثانيًا: أسلوب الحوار والمناقشة :

صيغة الأمر بالعلم كان سائدًا في كتب النحو ، وهو إلقاء القاعدة على القارئ لتحفظ وتستظهر أخذها النحاة عن سيبويه<sup>(٢)</sup> ولم يحاولوا العدول عنها رغم أن الجاحظ بيّن ما لهذه الطريقة وما عليها<sup>(٣)</sup> .

أما أسلوب الحوار فعُني به علماء النحو وجعلوه سمة من سمات منهجهم في التأليف على سبيل المثال ، لأن أسلوب الحوار في عرض المادة ، له القدرة على إثارة الاهتمام وبث الحيوية في نفس المتعلم وتفاعله مع المادة<sup>(٤)</sup> ولقد ضم هذا الكتاب نوعين من أسلوب الحوار هما:

١. حوار التلميذ مع شيخه: وفيه يقوم ابن جني بسؤال شيخه فيقول: (( وكنتُ سألتُ أبا علي عن التاء في ( تجفاف ) اللإلحاق هي ؟ فقال: نعم هي له ، وقد ترى أن أبا

(١) مختار التذكرة: ١٣٦-١٣٧ .

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣٩/٢ ، ٣١٠/٢ ، التفاحة في النحو: ١٤ ، ١٧ .

(٣) يُنظر: النحو التعليمي: ٢١٥ .

(٤) يُنظر: تيسير العربية بين القديم والحديث: ٨٦ .

الحسن كيف ذهب إلى أنها في ( تُؤدِّ ) ليست للإلحاق ، إذ لو كانت عنده لَلَزِمَ إظهار التضعيف ، وأن يقال ( تُؤدِّد ) على ما تقدم ))<sup>(١)</sup>

## ٢. الحوار الافتراضي:

وفيه يقوم المؤلف بوضع سؤالٍ يفترضه ويجب عنه ، وهو محاولة من المؤلف بمشاركة القارئ معه في هذا الحوار ، أو ما يمكن أن نطلق عليه: علم نفسك النحو بنفسك ، أو تعلم النحو بلا معلم<sup>(٢)</sup> ، ومثال ذلك في انقطاع الجزاء عن الإضافة قوله: (( فَإِنْ قَلَّتْ :إِذَا جازتِ إِضافةُ ( الغلام ) ونحوه إلى الجزاء ؛ نحو: ( غلامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرَبُ ) ، فهلاً جازت إضافة ( إذ ) إليه و( حين ) ونحو ذلك ؟ فالقول: إِنَّ إِضافةَ ما كان خارجاً مِنْ حَيْزِ الفعل - الذي هو الشرطُ - إليه لا تَصِحُّ كما صَحَّتْ إِضافةُ ( الغلام ) ونحوه إليه....))<sup>(٣)</sup>

## ثالثاً: الأحكام العروضية:

قد نجد في مختار التذكرة بعض المسائل العروضية التي تخص الأبيات الشعرية التي يستشهد بها الشيخ وتلميذه ومن ذلك في حديثه عن الصفة وقال في بيت لأبي الجودي<sup>(٤)</sup> :

(( بِرَجَزٍ مُسَخَّنْفِرٍ الرَّوِيِّ  
مُسْتَوِيَاتٍ كَنَوَى الْبَرْنِيِّ

(١) مختار التذكرة: ٤٨٩ .

(٢) يُنظَرُ: النحو التعليمي: ٦٦ .

(٣) مختار التذكرة: ٤٩٦ .

(٤) يُنظَرُ: شرح أشعار الهذليين: ٦٧٦ / ٢ .

فقال: ( مستويات ) أراد الأبيات ، وجاز أن يَصِفَ أبياتَ الرَّجَزِ بالاستواء ، وإن كانت مستويةً في الرِّنة فَحَسُنَ ذلك للزَّحاف الممكن أن يجيء فيه ؛ ولأن الاستواء أيضا يمكن أن لا يُراد به الوزنُ ، لكن استواء المعنى وجودته ؛ ألا ترى أنهم قد يَصِفون الأبيات بعكس ذلك فيقولون: (( شِعْرُ فلان كالدرِّ نُظِمَ مع أبعادِ الظباء )) ؛ وقد حُكي عن بعضهم ذلك في شِعْرِ ذي الرُّمة ؛ فهذا حَسُنَ أن يوصف به الأبيات ((<sup>(١)</sup>)).

وسُمي الرجز بهذا الاسم: (( لأنه يقع فيه ما يكونُ على ثلاثة أجزاء ... فلما كان هذا الوزن فيه اضطراب سُمي رَجَزًا تشبيهاً بذلك )) ((<sup>(٢)</sup>)).

والمقصود بالزحاف هو: (( تغير ثواني الأسباب الخفيفة أو الثقيلة ، بتسكين متحرك أو حذف ساكن ، ويقع في أول التفعيلة أو وسطها أو آخرها وفي الأعراب والضروب أو في غيرها ، ولكنه لا يلزم في سائر القصيدة )) ((<sup>(٣)</sup>)).

#### رابعًا: الاستدلال بالأراءِ الفقهية وردّه على الفقهاء:

ومن المسائل التي ذُكرت في مختار التذكرة ، مسائل خُلط فيها بين النحو والفقهِ ، ومنها ما كان يناقشها ويرفضها بالدليل والحجة وهذا يدل على أنه كان عالمًا نحويًا وفقهيًا ومنها :

١- فمما خالف فيه الفقهاء مما يعرض الأحناف لمسألة ( إذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر ) ، في باب العنق<sup>(٤)</sup> فقال عنه: (( لا يخلو ( يومئذ ) من أن يكون متعلقًا بـ ( حر ) أو بـ ( لي ) فلا يكون متعلقًا بـ ( حر ) لأنه لو كان متعلقًا بـ ( حر ) لوجب أن يُعتق ما كان في ملكه يوم حلف ، ولا يدخل ما أشتراه بعد ؛ لأنه لا شيء في الكلام يُوجبُ دخوله فيه .

(١) مختار التذكرة: ٤١٦ .

(٢) كتاب الكافي في العروض والقوافي: ٧٧ .

(٣) بحور الشعر العربي عروض الخليل: ٢٦ .

(٤) يُنظر: المبسوط: ٨١/٧ ، وينظر: البحر الرائق: ٤٢٥/٤ .



فإذا لم يَتَعَلَّقْ بـ ( حُرٌّ ) تَعَلَّقَ بقوله ( لي ) ؛ كأنك قُلْتَ: كلُّ مملوكٍ ثبتَ لي يومئذٍ أو رَقًّا يومئذٍ ... ألا ترى أنَّ حُكْمَ المعمول أن يلي العامل ، و( لي ) هو العاملُ وقد وُلِّيَهُ ( يومئذٍ ) الذي هو معموله ((<sup>(١)</sup>).

٢- ومما وافق فيه رأي أبي حنيفة في الحديث الشريف (( ذكَاةُ الجنين ذكَاةُ أُمَّهِ ))(<sup>(٢)</sup>).  
فقال: (( حُكِيَ لَنَا عَمَّنْ لَا أَسْكُنُ إِلَى رِوَايَتِهِ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ: (( ذكَاةُ الجنين ذكَاةُ أُمَّهِ ))  
بالنصب . فإن صَحَّ فهو على ما يقوله أصحابنا لا غير . والمصدرُ مضافٌ إلى  
المفعول ، والفاعلُ محذوفٌ كقوله: ﴿ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾(<sup>(٣)</sup>) ، و ( ذكَاةُ ) الثاني  
منتصبٌ بالمصدر الأول ؛ لأنه لا يجوز أن يكون انتصابه لأنه خبرٌ أو في موضع  
الخبر ، فتقديره: أن يُذَكِّيَ الجنينُ مثل ذكَاةِ أُمَّهِ مشروعٌ أو مأخوذٌ عليكم أو نحو ذلك  
... ألا ترى أنَّ ما ذَكَرَ مِنْ قَوْلِهِ: ( ذكَاةُ أُمَّهِ ) تسديدٌ لخبرِ المبتدأ ((<sup>(٤)</sup>

### خامساً: الإحالة على المؤلفات الأخرى:

من الأمور المنهجية التي وجدت في كتب النحويين ، هو الإحالة إلى مؤلفاتهم  
الأخرى ومثال ذلك :

١- الإحالة إلى كتب مصنف الكتاب ، ومما ورد ذكره في مختار التذكرة: (( إِنْ بَنِيَتْ  
مثل ( اسحنفر )... والفرق بين ( فَعَلَّلَ ) وبين امتناعهم مِنْ ( ضَنَّرَبَ ) و ( عَنَّلَمَ )  
أنَّ هذا تمثيلٌ للصيغة ، و( ضَنَّرَبَ ) و( عَنَّلَمَ ) جارٍ عندهم مجرى أصولِ كلامهم.

(١) مختار التذكرة: ١٥٤ .

(٢) مسند الإمام أحمد (١١٣٦٣): ٨٠٣ ، وينظر: النهاية في غريب الحديث: ١٢٦/٢ ، ويُنظرُ:  
شرح اللمع للباقولي: ٢٩٠ .

(٣) فصلت: ٤٩ .

(٤) مختار التذكرة: ٢٤٧-٢٤٨ .

وقد أوضحتُ هذا في كتابي في شرح التصريف<sup>(١)</sup> ، فأطلبُبه هناك ((<sup>(٢)</sup>) .  
٢- الإحالة إلى كتب ليست للمصنف ، ومن ذلك ما ورد ذكره في الحديث عن (شلاً)  
في الشاهد الشعري لعبد مناف بن ربح الجربي الهذلي<sup>(٣)</sup> :

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قُتَائِدَةٍ      شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرْدَا

فذكرَ بأنه: (( منتصباً بجواب ( حتى إذا ) بل الناصبُ لـ ( ذنوب ) هو ما دلَّ عليه  
قوله: ( نهلت وعلت ) حتى أنك إذا ذكرتهما فكأنك قد ذكرته ، فإذا كان كذلك كان  
الناصبُ لـ ( زيد ) في ( أزيداً ضربته ؟ ) [ ضربتُ الذي دلَّ عليه ضربته ] . أولاً ترى  
أنَّ المراد ليس هو ( إذا نهلت وعلت استقت ) ؛ لأنها لا تنهل ولا تعل حتى تستقي ،  
فإذا كان كذلك احتاجت ( إذا ) إلى جواب . فليُنظر في البيت الذي يليه من بعده أو  
قبله في ديوانه إن شاء الله ))<sup>(٤)</sup> .

## سادساً: التأثر بالمنطق

ذكر ابن منظور أن معنى النطق من نطق الناطق نُطقاً أي تكلم والمنطق هو  
الكلام ويقال نطق لسانه كما يقال نطق الرجل والمنطيق: البليغ<sup>(٥)</sup> .  
وذكر الغزالي (ت ٥٠٥هـ) إن المنطق هو (( القانون الذي به يميز صحيح الحد والقياس  
عن فاسدهما فيتميز العلم اليقيني عما ليس يقينياً وكأنه الميزان أو المعيار للعلوم  
كلها ))<sup>(٦)</sup> .

(١) يُنظر: المنصف: ٤٤ / ١ .

(٢) مختار التذكرة: ٤٠٨ - ٤١٢ .

(٣) شرح أشعار الهذليين: ٦٧٥ / ٢ ، والقُتَائِدَة: مكان ، الشُّلُّ: الطرد ، الجمالة: أصحاب الجمال .

(٤) مختار التذكرة: ١٥٢ .

(٥) يُنظر: لسان العرب: مادة نطق .

(٦) مقاصد الفلاسفة: ٦-٧ .

فالنحو يدخل المنطق مرتباً له والمنطق يدخل النحو محققاً له فالمنطق علم يبحث في صورة الفكر أو ما ينبغي أن يكون عليه التفكير السليم وهل يقبله السامع أو القارئ وهل هو مقبول و معقول<sup>(١)</sup> .

فالنحو العربي التزم النزعة المنطقية التزاماً شديداً ولقد اعترف بهذه الحقيقة العلماء القدماء عندما ذكر السيرافي (ت ٣٦٨هـ) بأن النحو منطق مسلوخ عن العربية<sup>(٢)</sup> . ويتسم أسلوب أبي علي الفارسي بالعمق والتمثيل من مسائل المنطق<sup>(٣)</sup> ، ويظهر تأثر ابن جنى والفارسي بالمنطق من خلال العبارات التي ضمنتها تضاعيف مختار التذكرة من صفحات اهتمت بالأمر الكلامية والمنطقية ومنها ما ذكر في مسألة كل ما صح أن يكون صلةً للموصول أو صفة للموصوف فهو خَبْرٌ محتملٌ للصدق والكذب ، فقال: (( هذا على غير الظاهر وتأويله الحكاية ؛ كأنه قال : التي أقول فيها هذا القول و إضمار القول شائعٌ كثير ، والحكاية مستعملةٌ إذا كان عليها دليلٌ ، والدلالة هنا قائمةٌ وهي أنّ الصلة إيضاحٌ ، وما عدا الخبر لا يُوضِح ))<sup>(٤)</sup> .

ومنها أيضا : (( سألني بعضهم عن قول الله تعالى: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ

السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾<sup>(٥)</sup> وهو يريد التأييد ، ونحن نعلم أنّ السموات والأرض لا تبقى أبداً. والجواب أنّ الغرض هنا التأييد لا محالة ، وإنما جاز هذا من قبَلِ أنه شاع واطردَ في اللغة استعمال هذا ونحوه في موضع الأبد بلا غاية ؛ ألا تراهم يقولون : (( لا أكلّمك ما طار طائرٌ )) ؛ وهم يريدون : أبد الدهر وان لم يَطِرْ طائرٌ فيما بَعْدَ ، ... فلما شاع هذا ونحوه عنهم واستعمل الأبد البتّة إلى غير غايةٍ ، وكان القومُ إنما حُوطِبُوا بلُغَتهم التي

(١) يُنظر: النزعة المنطقية في النحو العربي: ١٦ - ١٧ .

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٢ .

(٣) يُنظر: تيسير العربية بين القديم والحديث : ٤٦ .

(٤) مختار التذكرة : ٢١٠ .

(٥) هود : ١٠٧ - ١٠٨ .

يَتَعَاطُونَ بَيْنَهُمْ وَيَعْتَادُونَهَا فِي مُحَاوَرَتِهِمْ جَازٌ أَنْ يُقَالَ (( مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ))  
وهو يريد : أبد الأبيد البتة )) (١) .

### سابعاً: العناية بالمعاني اللغوية :

وجدنا في مختار التذكرة عناية بتوضيح أغلب المعاني الغريبة رغبة من صاحب الكتاب في تيسيره على مَنْ يقرأ ، وليسهل عليه فهم المسألة دون إحالته إلى كتب المعجمات ، وذكر الدكتور عبد الكريم خليفة عن المعاني: (( ويفصل لنا الإمام ابن حزم طبيعة العلاقة بين علم النحو واللغة ، وأنها علاقة عضوية ، حيث يرتبط النحو ارتباطاً تاماً بالمعاني ، وأنه لا قيمة عملية للنحو بعيداً عن هذا المفهوم )) (٢) ومما ورد في مختار التذكرة الذي يمكن أن يكون تحت هذا الباب:

١- توضيح الكلمات دون الاستدلال بشاهد قوله: (( قال مالكُ بنُ خالدٍ { الخُناعي } وهو { خُناعَةٌ } بنُ سعد بن هُذيل (٣) :

في رأسِ شاهقةٍ أنبُوبُها خَصِرٌ      دونَ السماءِ له في الجوّ قُرْناسُ

( أنبُوبها ) : طريققتها (٤) ، ( قُرْناس ) : أنفٌ يخرج من الجبل ، ( دون السماء ) : يكون ظرفاً لـ ( له ) والمعنى: أنه طويلٌ ، ويكون متعلقاً بـ ( خَصِر ) ؛ أي باردٌ دون السماء . ويجوز أن يكون ( خصر ) و( دون السماء ) جميعاً خبر للمبتدأ ... )) (٥) .

(١) مختار التذكرة : ٢٤٣ .

(٢) تيسير العربية بين القديم والحديث: ٥٤ .

(٣) شرح أشعار الهذليين: ٤٤٠/١ .

(٤) لسان العرب: مادة ( نيب ) .

(٥) مختار التذكرة: ٣٦٥ .

٢- الاستدلال بالشواهد على دلالات الألفاظ ومنها استعانته بالآيات القرآنية في إثبات المعنى المراد كقوله: (( يقال للعَيْن: مَنَام ؛ لأنه ينام بها ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ: ﴿إِذْ يُرِيكُمُ فِي مَنَامِكُمْ قَلِيلًا﴾<sup>(١)</sup> ، يُرَوَى عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَرَهُمْ فِي النَّوْمِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْعَيْنَ الَّتِي يُنَامُ بِهَا ))<sup>(٢)</sup> .

وكذلك الاستعانة بأقوال العرب ، فذكر في مختار التذكرة عند ذكر قول لابن مقبل<sup>(٣)</sup> :

خَدَى مِثْلَ خَدَى الْفَالَجِيِّ يَنْوَشُنِي بِخَبْطِ يَدَيْهِ ، عَيْلٌ مَا هُوَ عَائِلُهُ

فَوَضِحَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: (( أَي شُدِّدَ عَلَيْهِ وَأُنْقِلَ ، فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: ( قَاتَلَهُ اللَّهُ ) و( أَخْزَاهُ اللَّهُ )<sup>(٤)</sup> إِذَا أَعْجَبَكَ ))<sup>(٥)</sup> .

وفي الاستعانة بالبيت الشعري فضلاً عن الحديث الشريف ، كما ورد في مختار التذكرة: (( فَأَمَّا ( احْتَمَلْتُ ) و( حَمَلْتُ ) فَالْمَعْنَى فِيهِ وَاحِدٌ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ يَرِيدُ بِ( احْتَمَلْتُهُ ): اتَّخَذْتُهُ حِمْلًا ، وَقَدْ أَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ :

وَاحْتَمَلَ الْيَتِيمَ فُرَيْخُ التَّمْرَةِ  
وَنَشَرَ الْيُسْرُوعُ<sup>(٦)</sup> بُرْدِي حَبْرَةَ

(١) الأنفال: ٤٣ .

(٢) مختار التذكرة: ١٩٣ .

(٣) ديوان ابن مقبل: ١٨٥ ، خدى البعير والفرس: أسرع وزج بقوامه ، والفالجي: وهو الحبل الضخم ذو السنامين ، وينوشني: من النوش وهو تناول ، وعليه ما هو عائله: أي شدَّ عليه هذا الشيء وأثقله.

(٤) غريب ابن سلام : ٢٤١/٥ .

(٥) مختار التذكرة: ٤٤ .

(٦) واليُسْرُوعُ دويبة ملونة يقال إنه يسلخ فيصير فراشة ، بُرْدَاهُ أَي جَنَاحَاهُ ، كَمَا أَشَارَ الْمُحَقِّقُ فِي فِي الْحَاشِيَةِ ، يَنْظُرُ الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ: ٣٤٨ .

فقوله - إذا: (( إذا كان الماء فُلَّتَيْنِ لم يَحْمِلِ خَبْتًا ))<sup>(١)</sup> أي ضعف فلم يَضطلع بحمله<sup>(٢)</sup> .

ونلاحظ كذلك على طريقة إيضاح المعنى أنه يكون مفردة مرة ، وسياق جملة مرة أخرى ، ومثال الأول هو :

(( حَرَزْتُ بِعَيْنِي وَالمَطِيُّ حَوَامِسُ بِنَازِيَةِ حَوْكِ الرِداءِ هَجُومِ

النازية: الرابية ، وشبهه الناقة بالرابية ، وحوك الرداء لأنهم قد تَطَلَّسُوا<sup>(٣)</sup> بأرديتهم وهجمها الحر: أسقطها ))<sup>(٤)</sup> ، فهنا كان اهتماما بمعنى المفردة ، فالنازية هي الرابية .

أما مثال الثاني فهو توضيح بيت تأبط شرًا<sup>(٥)</sup> :

(( وَ قالُوا لها لا تَنكِحِيه فَإِنَّهُ لِأَوَّلِ نَصْلِ أَنْ يُلاقِي مَجْمَعًا

أي: يُقتل أول ما يُلاقي حربًا ؛ لأنه يَتَعَرَّضُ للموت ))<sup>(٦)</sup> .

ثامناً: توضيحه أصل بعض الكلمات و اشتقاقها :

لم يَخُلْ مختار التذكرة من الحديث عن الأصل اللغوي لبعض الكلمات و اشتقاقها ومن الأمثلة على الأصل اللغوي قوله<sup>(٧)</sup> :

(( يَنْشَبُ فِي الْمَسْغَلِ وَاللَّهَاءِ

(١) مسند الإمام احمد (٤٩٦١): ٤٠١ ، والحديث فيه ( لم يَحْمِلِ الخَبْتِ ) .

(٢) مختار التذكرة: ٣٤٨ .

(٣) من الطلسة وهي الغبرة إلى السواد كما ذكر المحقق ، المصدر نفسه: ٢٢٢ .

(٤) مختار التذكرة: ٢٢٢ .

(٥) ديوان تأبط شرًا: ١١٢ .

(٦) مختار التذكرة: ٤٤٠ .

(٧) الرجز لأبي المقدم في المقاصد النحوية: ٤ / ٥٠٧ ، وبلا نسبة في الخصائص: ٢ / ٢٣١ ،

وكما ذكر محقق كتاب مختار التذكرة: ٤٥٦ .

### أَنْشَبَ مِنْ مَّأْشِرٍ جِدَاءٍ

( أنشَبَ ) صفةٌ مصدرٍ ؛ أي: نَشَبًا أنشَبَ من مَّأْشِرٍ ((<sup>(١)</sup>)).

### تاسعًا: العناية بلهجات القبائل :

اللهجة: هي اللسان ، أو طرفه ، أو جرس الكلام أو هي اللغة التي جبل عليها الإنسان فاعتادها ونشأ عليها<sup>(٢)</sup> ويقول الدكتور إبراهيم أنيس عن اللهجة (( هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة ، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع واشمل تضم عدة لهجات ... وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات ، هي التي اصطلح على تسميتها باللغة))<sup>(٣)</sup> فالعلاقة ما بين اللهجة واللغة هو ما يربط الخاص بالعام أو ما يربط الفرع بالأصل والعرب القدماء لم يستعملوا مصطلح اللهجة على كلام العرب في قبائل معينة وإنما كانوا يطلقون على تلك اللهجات ( لغة ) أو ( لغية )<sup>(٤)</sup> .

وقد اعتمد النحاة الأوائل في وضع قواعد اللغة العربية على السماع والاستقراء لكلام العرب وفي مقدمتهم الخليل مع منزلته العلمية وبراعته وذكائه اعتمد في كل ما جمعه من اللغة في مؤلفه ( العين ) وما بناه من قواعد في النحو واللغة على المسموع من الأعراب<sup>(٥)</sup> ، لكن أخذ العلماء من القبائل كان ضمن شروط معروفة ومعينة<sup>(٦)</sup> ،

(١) كتاب مختار التذكرة: ٤٥٦ .

(٢) لسان العرب: مادة ( لهج ) ، تاج العروس: مادة ( لهج ) .

(٣) في اللهجات العربية: ١٥ .

(٤) يُنظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٥٠ .

(٥) يُنظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويوه: ١٣١ .

(٦) يُنظر: الاقتراح: ٣٣-٣٤ .

وقد تشدد البصريون فقصروا السماع على قبائل معينة (١) ، أما الكوفيون فقد توسعوا في السماع فكثرت القبائل التي أخذوا عنها (٢) .

وقد تضمن مختار التذكرة عنايةً بلغات العرب فقد أُسْتُشْهِدَ فيه بتلك اللغات في مواضع مختلفة من الكتاب وقد صُرِحَ باسم القبيلة في مواضع ، و لم يُصْرَحَ في مواضع أخرى ، ومن أمثلة ما صُرِحَ به في مسألة ( مُذٌ و مُنذٌ ) : (( أهل الحجاز يَجْرُونَ بها كل شيء من المعرفة والنكرة . وأما ( مُذٌ ) فهي لغة لتميم وغيرهم ، وما بعدها رَفَعٌ ، يقولون لم أره مُذٌ يومان ؛ أي: بيني وبين لقائه يومان ، و ( مُذٌ ) اسمٌ مبتدأ ، وما بعده خبره )) (٣) .

ومنه أيضاً في الحديث عن ( ما ) : (( ... وإذا جعلتها بمنزلة ( الذي ) فهي منصوبة بفعل مضمرٍ منفيٍّ ؛ لأن يلي حرفَ النفي منفيٌّ يُفسِّره الفعل الظاهر ؛ يعني أن ( ما ) في لغة بني تميم إذا وُلِّيها اسمٌ و فعل . اختير في الاسم النصب ؛ لأنَّ الفعل أولى بها )) (٤) .

ومما ذُكِرَ في الحديث عن اللغات دون الإشارة إلى مصدر تلك اللغة في الحديث عن عدم جواز الإضافة في ( اثنتي عشرة ) في كون ( عَشَرَ ) في موضع النون فجعل أبو علي الإضافة فيها بمعنى التخصيص كغلام رجل ، و الإضافة إليها بمعنى النسب (٥) ، فقال : (( وحسَّن ذلك أيضاً أنَّ الإعراب ليس على حدِّ الإعراب في الآحاد التي هي الأصول وإنما هو انقلاب الحرف . وقد جاء ذلك في نحو: هُدَيٌّ وَعَصَيٌّ (٦) ، وهي حروف إعراب قد انقلبت )) (٧) .

- (١) يُنظَرُ: الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٨ .  
 (٢) يُنظَرُ: المدارس النحوية ( شوقي ضيف ): ١٥٩ - ١٦٥ .  
 (٣) مختار التذكرة: ١٩ .  
 (٤) المصدر نفسه: ٦٧ .  
 (٥) يُنظَرُ: الحليبات ٣٢٢ .  
 (٦) لغة هُذَيْل وغيرهم قَلْبُ الألف ياء في المقصود المضاف إلى ياء المتكلم ، كما ذكر محقق مختار التذكرة ، الكتاب: ٣ / ٤١٤ .  
 (٧) مختار التذكرة: ٤١٨ .



## عاشراً : المزج بين الظواهر الصوتية وبين القراءات القرآنية :

فقد رُبط بين الإشباع وبين القراءات القرآنية في مختار التذكرة كما في: (( وقرأ بعضهم<sup>(١)</sup>: ﴿ فذَانِيكَ بُرْهَانَانِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فيه قولان: (( إن شئت: اشبع الكسرة كـ( مساجيد ) . وإن شئت أبدل الثانية [ ياءً ] فإذا انكسرت الأولى ؛ كقولهم : (( لا وَ رَبِّيكَ لا أفعلُ )) ، حكاهما أحمد بن يحيى ، وزعم أنها عُمَانِيَّة ))<sup>(٣)</sup> . والإشباع في اللغة هو (( جعل الشيء واقراً تاماً ))<sup>(٤)</sup> ، أما في الاصطلاح فهو ((زيادة زمنية في كميته ، تصير بها السكون حركة ، والحركة القصيرة طويلة ، وتمكن بها الحركة الطويلة أو يبالغ في مداها))<sup>(٥)</sup> .

(١) وهو ابن كثير ، يُنظرُ: السبعة: ٤٩٣ .

(٢) القصص: ٣٢ .

(٣) مختار التذكرة: ٢٥٦ .

(٤) القاموس المحيط: مادة ( شبع ) .

(٥) أثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية ( أطروحة ) : ١٢٠ .

## الفصل الأول / المبحث الثاني الموارد النحوية في مختار التذكرة

أولاً: الأخذ عن الشيوخ .

ثانياً: الأعلام .

- طرائق ذكر الأعلام .

ثالثاً: النقل عن الكتب .

- طرائق ذكر الكتب .

رابعاً: النقل عن المذاهب النحوية .

خامساً: طرائق النقل و الإفادة من الموارد .

١ . النقل المباشر .

٢ . النقل غير المباشر .

٣ . النقل الحرفي .

٤ . النقل بالمعنى .

## الموارد النحوية :

نهج ابن جني نهج شيخه والشيخ سار على نهج من سبقه ، فكل عالم يقتدي بمن سبقه في استسقاء العلم وطريقة حفظه في مصنفاته ، وكلُّ مُصنّف ضمّ بين دفتيه علم النحاة الذين سبقوه وآراءهم ، وأن أول كتاب وصل إلينا هو كتاب سيبويه وهو خير شاهد على كلامنا فقد ضمّ علم الخليل (ت ١٧٥هـ)<sup>(١)</sup> ، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)<sup>(٢)</sup> ، و أبي الخطاب عبد الحميد الأخفش الأكبر (ت ١٧٧هـ)<sup>(٣)</sup> ، وغيرهم من العلماء فكل عالم يستشهد بآراء من سبقه ويزيد على رأيه مناقشةً وموافقةً واعتراضاً ، وكذا نهج ابن جني في الأخذ من شيخه والعلماء الذين سبقوه وعن مؤلفاتهم ويمكن بيان مصادر كتابنا على النحو الآتي:

## أولاً: الأخذ عن الشيوخ

من المصادر التي أعتدت في كتاب مختار التذكرة هي الأخذ عن الشيوخ فقد كان يأخذ عن الشيوخ بلفظ ( شيخنا أو الشيخ ) كما في حديثه عن شيخه أبي بكر محمد بن السري بن السراج (ت ٣١٦هـ) فذكره في موضوع الممنوع من الصرف إذ قال: (( وما قاله شيخنا أنك ما لم تُسمَ به فهو منصرف كـ ( آجِر ) ... ))<sup>(٤)</sup> .  
وقوله (( حدثني أبو علي إسماعيل الصفار قال: كان أبو بكر شديد الاختصاص بأبي العباس ؛ يعني شيخنا رحمه الله ... ))<sup>(٥)</sup> .

(١) يُنظرُ: الكتاب : ٩١/١ ، ٤١/٢ .

(٢) يُنظرُ: المصدر نفسه: ٧١/٢ .

(٣) يُنظرُ: المصدر نفسه: ٢٤٩/٢٠١ .

(٤) مختار التذكرة: ١٧ .

(٥) المصدر نفسه: ٢٦٦-٢٦٧ ، و قصد بالشيخ أبو بكر السراج كما أشار المحقق.

وقد ذكر شيخاً آخر له وهو أبو الحسن الكرخي (ت ٣٤٠هـ) فقال: (( و حدثنا الشيخ عن يحيى بن الحرّيش الرّقي ... ))<sup>(١)</sup> .  
وقيل أيضاً: (( وكذلك عندي ان صفة الفاعل والمبتدأ أو نحوه ضربٌ من الارتفاع زائدٌ على الخمسة التي حصّرها الشيخ ))<sup>(٢)</sup> .  
والأخذ عن الشيوخ متفاوت من حيث القوة ، وقد تحدث السيوطي (ت ٩١١هـ) عن ذلك تحت عنوان (( معرفة طرق الأخذ و التّحمل )) ، فقال: (( أعلاها أن يقول أملي عليّ فلان ... وبلي ذلك سمعتُ ... وبلي ذلك أن يقول قال لي فلان ، بدون لي ... وبلي ذلك أن يقول عن فلان ... ))<sup>(٣)</sup> .

## ثانياً: الأعلام

اعتمد ابن جني في كتابه على مصادر وذكر أسماء علماء كُثر نقل عنهم ووافق رأيهم وخالفهم ، وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يدل على انه إمامٌ ثقة في النقل فقد وردت أسماء كبار في مختار التذكرة و بنسب متفاوتة بين عالم وآخر فمنهم من أكثر من ذكره ومنهم من قل ذكره ومنهم نحاة ولغويون وأصحاب تفسير وقراء .  
وكان لأئمة النحو الجانب الأكبر من الاستشهاد والمناقشة لأرائهم كالخليل ، وسيبويه ، وأبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) والمبرد (ت ٢٨٥هـ) ، وغيرهم ولكثرة العلماء الذين وردت أسماؤهم نوردهم في جدول نذكر فيه عدد مرات ذكرهم ، وسنذكر أربعة من العلماء الذين أخذ عنهم وهم :-

(١) مختار التذكرة: ٣١٩ .

(٢) المصدر نفسه: ٢٤٠ .

(٣) المزهري: ١٢٢ / ١٢٨ - ١٢٨ .

١- الخليل بن أحمد الفراهيدي : نقل عن آراء الخليل في مواضع كثيرة منها ما جاء في حديثه عن ( مَهْمَا ) إذ قال: (( مذهب الخليل في ( مَهْمَا ) يشهد بتغيير الأول من المثلين ، ويشهد أيضاً ذلك له ))<sup>(١)</sup>.

٢-سيبويه : نقل عنه في عدة مواضع منها: (( قال سيبويه: إذا حَقَّرْتَ ( خيراً منك ) و ( شراً منك ) حَقَّرْتَ على اللفظ ولم تأتِ بالهمزة ))<sup>(٢)</sup> .

٣-أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ): وذكر له آراء في النحو والصرف في مواضع مختلفة من الكتاب ومنها (( قال أبو عثمان الألف لا تقع ملحقةً إلا طرفاً ، ولا تكون ملحقةً حشواً ، والواو إذا لم يكن ما قبلها معها فُهما للمد ))<sup>(٣)</sup> .

٤-أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ): نقل عنه في مواضع كثيرة ومنها ما ذكره في المصدر: (( قال أبو بكر: لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لم يَخْتَلَف ؛ كما لم يَخْتَلَف أسماءُ الفاعلين ))<sup>(٤)</sup> .

وفيما يأتي الجدول الذي ضم العلماء وعدد مرات ذكرهم:

ت	اسم العالم	عدد المرات التي ذكر
١	أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) .	١
٢	الحسن البصري (ت ١١٠هـ) .	٣
٣	عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٥٠هـ) .	٢

(١) مختار التذكرة: ٤٩٣ .

(٢) المصدر نفسه: ٤١٣ و الكتاب: ٤٥٧/٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٩ ، ويُنظَرُ : المنصف : ١ / ١١٨ ، ١٦٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٥٣ و الأصول: ٨٥ / ٣ .

الفصل الأول/ المبحث الثاني/ الموارد النحوية في مختار التذكرة

٥	أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) .	٤
١	أبو السَّمال تعنب بن هلال العدوي (ت ١٦٠هـ) .	٥
١	حمادة بن سلمة بن دينار ( أبو سلمة البصري النحوي ) (ت ١٦٧هـ) .	٦
١٨	الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) .	٧
١	أبو عبد الله القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الصحابي (ت ١٧٥هـ) .	٨
٧٩	أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠هـ) .	٩
١١	يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) .	١٠
١	أبو عمر علي بن نصر الجهضمي النحوي (ت ١٨٨هـ) .	١١
١٣	أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ) .	١٢
٢	مروان بن سعيد بن حبيب المهلبي (ت ١٩٠هـ) .	١٣
١	علي بن الحسن (أبن المبارك المعروف بالأحمر ) (ت ١٩٤هـ) .	١٤
١	مؤرَّج بن عمرو بن الحارث أبو فيد السدوسي البصري النحوي الإخباري (١٩٥هـ) .	١٥
٣	النضر بن شَميل بن خرشة التميمي المازني (ت ٢٠٣هـ)	١٦
٢	محمد بن المستنيز أبو علي النحوي ،قطرب (ت ٢٠٦هـ) .	١٧
٤	أبو عمرو الشيباني ، إسحاق بن مزار (ت ٢٠٦هـ) .	١٨
٥	أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) .	١٩
١	هشام بن معاوية الضرير (ت ٢١٠هـ) .	٢٠
٨	أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ) .	٢١
١٤	أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي الأنصاري	٢٢

الفصل الأول/ المبحث الثاني/ الموارد النحوية في مختار التذكرة

	(ت ٢١٥هـ) .	
٤٥	سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) .	٢٣
٣٢	عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ) .	٢٤
٦	أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد	٢٥
٣	أبو عبيد القاسم بن سلام الروي (ت ٣٢١هـ) .	٢٦
٢٢	أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ) .	٢٧
٥	أبو عبد الله محمد بن زياد بن الاعرابي (ت ٢٣١هـ) .	٢٨
٢	علي بن مغيرة أبو الحسن الاثرم (ت ٢٣٢هـ) .	٢٩
٥	عبد الله بن محمد بن هارون التّوّزي (ت ٢٣٣هـ) .	٣٠
١٤	ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) .	٣١
٥	محمد بن حبيب أبو جعفر (ت ٢٤٥هـ) .	٣٢
٥	ابراهيم بن سفيان الزيادي (ت ٢٤٩هـ) .	٣٣
٧٨	أبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٩هـ) .	٣٤
١	عامر بن عمران بن زياد الضبي أبو عكرمة (ت ٢٥٠هـ) .	٣٥
١	محمد بن عبد الله بن قادم النحوي أبو جعفر (ت ٢٥١هـ) .	٣٦
٢	أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) .	٣٧
٣	أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) .	٣٨
١	أبو الفضل الرياشي (ت ٢٥٧هـ) .	٣٩
١٤	أبو يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي (ت ٢٥٧هـ) .	٤٠
١	محمد بن الجهم بن هارون السّمري أبو عبد الله الكاتب (ت ٢٧٦هـ) .	٤١
١	أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) .	٤٢

الفصل الأول/ المبحث الثاني/ الموارد النحوية في مختار التذكرة

١	الفضل بن محمد اليزيدي أبو العباس (ت ٢٧٨هـ) .	٤٣
٢	إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل أبو إسحاق الأزدي البصري (ت ٢٨٢هـ) .	٤٤ ٤٥
٤٩	أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) . (ت ٢٨٦هـ) .	٤٦
١٥	أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) .	٤٧
١	محمد بن العباس بن محمد (أبو عبدالله) اليزيدي النحوي (ت ٣١٠هـ) .	٤٨
٣	أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير (ت ٣١٥هـ) .	٤٩
٤٥	أبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت ٣١٦هـ) .	٥٠
١	ابن شُقَيْر (أحمد بن الحسن أبو الحسين بن العباس أبو بكر النحوي (ت ٣١٧هـ) .	٥١
٦	محمد بن أحمد أبو الحسن ابن كيسان (ت ٣٢٠هـ) . (ت ٢٩٩هـ) .	٥٢
١	إبراهيم بن محمد بن عرفة أبو عبد الله نبطويه (ت ٣٢٣هـ) .	٥٣
٢	أبو منصور محمد بن سهل بن مرزبان الترجمان (ت ٣٣٠هـ) .	٥٤
٢	عُبَيْد الله بن الحسين بن دلهم أبو الحسن الكرخي (ت ٣٤٠هـ) .	٥٥
١٩	أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار (ت ٣٤١هـ) .	٥٦
٣	عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧هـ) .	٥٧
١	علي بن محمد بن عبيد الاسدي ابن الكوفي (ت ٣٤٨هـ) .	٥٨
١	أحمد بن كامل أبو بكر القاضي (ت ٣٥٠هـ) .	٥٩
١	أبو محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف قاضي القضاة (ت ٣٨١هـ) .	٦٠



## طرائق ذكره للأعلام :

ذُكِرَ في مختار التذكرة أسماء العلماء الذين نقلت عنهم المادة النحوية بطرق مختلفة

و هي:

١- ذكر اسم العالم فقط ، ومن ذلك : (( ومن ثمَّ أجاز يونس النُّدْبَةَ في الصِّفَّةِ ، وَيَشْهَدُ عليه الخليل أن الصفة في النداء خاصةٌ ليست كالموصوف ، ألا ترى أنها لا تُبْنَى مع المفرد إذا جرت صفةً عليه ))<sup>(١)</sup> .

٢- ذكره كنية العالم ومنه قوله: (( قال أبو عثمان: أقول يا قاضي و يا جوارٍ ؛ لأنَّ كُلَّ ما كان من بنات الياء فهو مصروفٌ في الموضع الذي لا تتصرف فيه الأسماء ))<sup>(٢)</sup> .

١- ذكر العالم بلقبه ، ومن ذلك قوله: (( أَخْبَرَنَا الكَرْخِيُّ يَرْفَعُهُ ... ))<sup>(٣)</sup> .

٢- ذكره العالم بوضع رمز له ، وقد أشار إلى المبرد بالرمز ( س ) في أقوال ، منها ما ذكره: (( سيبويه يتأوله على الْمُضِيِّ الصحيح ... ))<sup>(٤)</sup> ، ومنه أيضاً ما أشار به إلى أبي علي الفارسي بالرمز ( فا ) في قوله: (( فا: ينبغي أن ينظر في ( أو صُحَيْرٍ ) لأنه كان ينبغي أن يكون ( أو صُحَيْرٍ ) ))<sup>(٥)</sup> .

٣- وأحياناً يُذكر العالم بطرقٍ مختلفة : فَمَرَّةً يذكُرُهُ بالكِنيةِ ، ومرةً باللِقبِ ، ومرةً بالكِنيةِ واللقبِ ، ومثال الأول قال: (( قال أبو الحسن: ( الضارباك ) الكاف مجرورة ... ))<sup>(٦)</sup>

ومثال الثاني قوله: (( قال الأخفش: يلزم سيبويه أن يَصِفَ ( لا رَجُلَ أجمَع ) ... ))<sup>(٧)</sup> ،

، ومثال الثالث قوله: (( قال أبو علي: أنشدنا أبو الحسن الأخفش ... ))<sup>(٨)</sup> .

(١) مختار التذكرة: ٢٤٠ .

(٢) المصدر نفسه: ٦٨ .

(٣) المصدر نفسه: ١٤ .

(٤) المصدر نفسه: ٨٢ .

(٥) المصدر نفسه: ١٨ .

(٦) المصدر نفسه: ٧٩ .

(٧) المصدر نفسه: ٤٢٧ .

(٨) المصدر نفسه: ١٩٥ .

- ٤- وأحيانًا لا يُذكر العالم وإنما يُذكره باسم كتابه ، ومثال ذلك (( واسم الفاعل قد قال فيه صاحب الكتاب: إنه إذا وُصِفَ لم يَعْمَل ))<sup>(١)</sup> .
- ٥- وأحيانًا يرد ذكر كنية العالم ولقبه ومثال ذلك (( قال أبو يعلى حدثنا أبو عثمان أنّ مروان سأل أبا الحسن الأخفش عن قولِ الله سبحانه وتعالى ﴿ فَإِن كَاتِبًا أَتَيْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> ))<sup>(٣)</sup> .

### ثالثًا: النقل عن الكتب

ذُكِرَ في مختار التذكرة أسماء كتب رُجِعَ إليها في المسائل التي وردت فيه ، وفيما يأتي ذكرٌ لأسماء تلك الكتب وعدد مرات ذكرها ورقم الصفحة التي وردت فيها وقد رُتبت حسب التسلسل الهجائي:

ت	اسم الكتاب ومؤلفه	عدد مرات ذكره
١	الإخبار للمازني (ت ٢٤٩ هـ) .	١
٢	الاشتقاق لابن دريد ت (٣٢١ هـ) .	١
٣	الأشربة لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) .	١
٤	الأصول لابن السراج .	١
٥	الأوسط للأخفش (ت ٢١٥ هـ) .	٣
٦	تصريف لابن الحسن الأخفش (ت ٢١٥ هـ) .	١

(١) مختار التذكرة: ٤٩٢ .

(٢) النساء: ١٧٦ .

(٣) مختار التذكرة: ١٢١ .

الفصل الأول/ المبحث الثاني/ الموارد النحوية في مختار التذكرة

١	التفسير لأبي بكر السراج (ت ٣١٦هـ) .	٧
١	الجمهرة لابن دريد .	٨
١	الجيم لأبي عمرو الشيباني .	٩
١	الحماسة لأبي تمام (ت ٢٣١هـ) .	١٠
١	شرح التصريف لابن جني (ت ٣٩٢هـ) .	١١
١	القلب والإبدال لابن السكيت .	١٢
١	الكامل للمبرد (ت ٢٨٥هـ) .	١٣
٦	كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) .	١٤
٢	المتنى لابن السكيت .	١٥
١	مختصر أبي عمر الجرمي (ت ٢٥٥هـ) .	١٦
١	المدخل للمبرد (ت ٢٨٥هـ) .	١٧
١	مسائل الإغفال لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) (المسائل المصلحة) .	١٨
١	المسائل الصغير لأبي الحسن	١٩
٢	المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ) .	٢٠
١	كتاب ابن مقسم (ت ٣٥٤هـ) .	٢١
١	نوادير ابن الأعرابي .	٢٢
١	نوادير الشيباني .	٢٣
١	آمالى احمد بن يحيى ، ثعلب .	٢٤
١	تفسير أبي عمر	٢٥

## طريقة ذكر الكتب:

- هناك طرائق ذُكرت بها الكتب في مختار التذكرة و هي:
١. كتب صرَّح بذكر أسمائها وأسماء مؤلفيها: ومن ذلك قوله: (( قال أبو العباس في المدخل: الهمزة لا صورة لها في الخط ))<sup>(١)</sup> .  
وقال أيضا: (( أنشدنا أبو العباس في الكامل ))<sup>(٢)</sup> .
  ٢. كتب صرح بذكر أسمائها فقط دون ذكر مؤلفيها: ومن ذلك قوله: (( قال في الأصول<sup>(٣)</sup>: أجاز البغدادِيُّون: ما جاءني إلا أبوك احدٌ ))<sup>(٤)</sup> .
  ٣. أن يضع اختصارًا لاسم الكتاب كما أشار لكتاب المقتضب بالرمز ( مق )<sup>(٥)</sup> .
  ٤. ذكِرَ الكتاب بتسمية أخرى فمثلاً تسمية كتاب سيبويه بـ ( النسخ ) كما ذُكِرَ (( في إحدى النسخ في تحقير اسم رجلٍ .... ))<sup>(٦)</sup> .
  ٥. وأحيانًا لا يُذكر اسم الكتاب وإنما يُذكر مؤلفه ونص من الكتاب ومن ذلك (( سمعتُ ابن مجاهد وقد قرىء عليه كتابه فقال: عن بعض القراء: ﴿ ثُمَّ اتُّوا ﴾<sup>(٧)</sup> ، لفظ بعد الميم بياء ... ))<sup>(٨)</sup> .

(١) مختار التذكرة: ١٥٨ .

(٢) المصدر نفسه: ٣٨٨ .

(٣) يُنظرُ: الأصول: ٣٠٣ / ١ ، وفيه ( ما عندي إلا أبوك احد ) .

(٤) مختار التذكرة: ١٦٩ .

(٥) المصدر نفسه: ١٧٨ .

(٦) المصدر نفسه: ٣٧٩ .

(٧) طه: ٦٤ .

(٨) مختار التذكرة: ٤٥٢ .

## رابعاً: النقل عن المذاهب النحوية

قد تضمن مختار التذكرة نقلاً عن المذهب البصري والكوفي والبغدادي، والاستشهاد للمذاهب النحوية دليل على عدم التعصب لمذهب معين .  
ومما ذكر في البصريين: (( قال بعض البصريين: ما أُضيف إلى ما ليس فيه ألفٌ ولا مٌ بمنزلة ما أُضيف إلى ما هما فيه ، فترفعه كما ترفع ذلك ؛ وهو قولك: نِعْمَ أَخُو قَوْمٍ زَيْدٌ... ))<sup>(١)</sup> .

ومما ذكر في المذهب الكوفي (( والكوفيون يقولون: إذا أردتَ ب ( فاعلٍ ) الماضي قلت: أنا لك ضاربٌ ؛ لتكون اللامُ عَقِيبَ الإضافة ؛ كما تقول: أنا لك غلامٌ ))<sup>(٢)</sup> . أما أما البغداديون فمما ذكروا لهم (( بَلَّغَنِي أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ سَلِيمَانَ <sup>(٣)</sup> قال في قول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

### زَجَرَتْ بِهَا لَيْلَةٌ كُلَّهَا

إِنَّ ( كُلَّهَا ) محمولٌ على موضع ( بها ) ؛ لأنه في موضع نَصْبٍ ، وأنه ليس كما يقول البغداديون: إنه تأكيدٌ لـ ( لَيْلَةٌ ) النكرة .  
ومثلاً هذا عند البغداديين قوله <sup>(٥)</sup> :

عَدَانِي إِنَّ أَرْوَرَكَ أَنْ بَهْمِي      عَجَايَا كُلُّهَا إِلَّا قَلِيلًا <sup>(٦)</sup>

(١) مختار التذكرة: ٣١ .

(٢) المصدر نفسه: ٤٠١ .

(٣) الأخفش الصغير .

(٤) الشُّتْهِيمُ بْنُ خُوَيْلِدِ الْغَزَارِيِّ وَيُنْظَرُ: الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ: ١ / ١٨٢ ، اللسان: مادة ( خفق ) وتمام البيت: البيت:

زَجَرَتْ بِهَا لَيْلَةٌ كُلُّهَا      فَجِنْتِ بِهَا مُؤِيدًا خَنْفَقِيحًا .

(٥) لأرطاة بن سُهَيْبَةَ الْمُرِّيِّ مذكور في السمط : ٣٤٢ / ١ .

(٦) مختار التذكرة : ٣٥٣ .

وأحيانا لا يُذكَر المذهب الذي يأخذ منه ويذكر فقط كلمة ( نحويون ) أو ( بعض النحويين ) كما كان الحديث عن حذف الفاء واللام في الكلمة (( فإن قلت: فقد قال

بعضُ النحويين في ( م الله ): إنه ( ايمنُ الله ) فالمحذوفُ هنا إنما هو فاءٌ ولامٌ ولم يتواليا ))<sup>(١)</sup> .

وجاء ذكر النحويين في (( إنما يقول النحويون: إن التقدير بالأسماء الواقعة بعد (أمّا) أن تليّ الفاء ؛ يريدون هذا مما كان مُقَدِّمًا مِنَ الجُملةِ الداخلةِ الفاءُ التي هي جواب ( أمّا ) ))<sup>(٢)</sup> .

وفي أحيانٍ أخرى لا يذكر المذهب الذي يؤخذ منه ، فقط تكون إشارة بكلمة ( أصحابنا ) ويريد بهم البصريين كما في (( قياسُ قولِ أصحابنا<sup>(٣)</sup> أن لا يجوزَ ( لزيدِ ضَرَبْتُهُ ) ، ألا ترى أنهم يقولون في ( زيدًا ضَرَبْتُهُ ) أنه منصوبٌ بفعلٍ ( ضربتُهُ ) تفسيرُهُ ، وما وَ صَلَ باللام كالواصل بنفسه ))<sup>(٤)</sup> .

### خامسًا: طرائق النقل والإفادة من المصادر:

طرائق النقل عن المصادر أُعْتَمِدَ في مختار التذكرة عدة طرائق في النقل من العلماء وكتبهم وهذه الطرائق هي:

١. **النقل المباشر:** وهي سمة ظاهرة وبارزة في كتابه ، فهي الطريقة الغالبة في نقولاته ، وفيه ينقل عن المصدر بصورة مباشرة ، فيعبر عن ذلك بقوله: (( وذهب أبو الحسن

(١) مختار التذكرة: ٤٣٢ .

(٢) المصدر نفسه: ٤١٧ .

(٣) ويريد بأصحابنا المذهب البصري ، ويُنظرُ: الكتاب ٨١/١ .

(٤) مختار التذكرة: ١٥٨ .

في قوله (...))<sup>(١)</sup> ، (( و حكى سيبويه أنّ ( افْتَعَلَ ) قد يراد (...))<sup>(٢)</sup> ، (( وقال الكسائي: إنما أَلْزَمُوا ( أَمْسِ ) الكسرة ؛ لأنهم كانوا يقولون في الفعل: أَمْسِ بخيرٍ ، فَشَبَّهُوا هذا بذلك (...))<sup>(٣)</sup> .

٢. **النقل غير المباشر:** هو أن ينقل رأي العلماء وأقوالهم عن طريق علماء آخرين ومن ذلك قوله: (( قال أبو عثمان: قال الزِّيَادِيُّ مرة: مُنِعَت (...))<sup>(٤)</sup> ، (( أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار قال: قال أبو العباس: أصل ( الابتغال ) ... ))<sup>(٥)</sup> .

٣. **النقل الحرفي:** وهو أن ينقل النصّ من مصدر دون أن يحدث فيه أي تغيير ، ومن ذلك قوله: (( قال سيبويه فيما ينصرف ولا ينصرف: ( سراويل ) شيءٌ واحد ، وهو أَعْجَمِيٌّ أُعْرِبَ كَمَا أُعْرِبَ ( الْأَجْر ) ؛ إِلَّا أَنَّ ( سراويل ) أَشْبَهَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي نَكْرَةٍ وَلَا مَعْرِفَةٍ ؛ كَمَا أَشْبَهَ ( بَقْمٌ ) الْفَعْلَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْأَسْمَاءِ ، فَإِنْ حَقَّرْتَهَا اسْمَ رَجُلٍ لَمْ تَصْرَفْهَا ؛ كَمَا لَا تَصْرَفُ ( عَنَاق ) اسْمَ رَجُلٍ ))<sup>(٦)</sup> والنصّ بتمامه بالكتاب<sup>(٧)</sup> .

٤. **النقل بالمعنى:** وهو أن ينقل من مصدر مع تصرف في النصّ فيحذف منه أو يغير في لفظه معينة مع أمانته في النصّ فلا يخل بالمعنى ، ومن ذلك قوله: (( قال سيبويه: ولا تُشَبَّه الصفةُ المضافُ إليه ؛ لِأَنَّ المضافَ إليه بمنزلة التتوين (...))<sup>(٨)</sup> .

(١) مختار التذكرة: ٢٧٣ .

(٢) المصدر نفسه: ٢٣١ .

(٣) المصدر نفسه: ١٧٩ .

(٤) المصدر نفسه: ٤٢٦ .

(٥) المصدر نفسه: ٤٣٩ .

(٦) المصدر نفسه: ١٤ .

(٧) يُنظَرُ: الكتاب: ٣ / ٢٢٩ .

(٨) مختار التذكرة: ٣٠٧ ، والكتاب: ٢ / ٢٢٦ .

# الفصل الثاني

## أصول النحو

- المبحث الأول / السماع .

- المبحث الثاني / القياس .



## الفصل الثاني

### (أصول النحو)

#### المبحث الأول / السماع

- أ- الاستشهاد بالقرآن الكريم .
- ب- الاستشهاد بالقراءات القرآنية .
- ج- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف .
- د- الاستشهاد بكلام العرب المنظوم والمنثور .
  - ١- الشعر .
  - ٢- النثر .
- أ- الأمثال .
  - ب- الكلام المروي عن الرواة .
  - ج- الكلام المنسوب إلى العرب .

## الفصل الثاني

### المبحث الثاني / القياس

أولاً: الألفاظ التي استعملت للتعبير عن القياس .

ثانياً: مراتب القياس .

١- القياس المطرد .

٢- القياس الشاذ .

٣- القياس المتروك .

## السماع ( النقل ) :

السماع لغةً (( ما وقر في الأذن من شيء تسمعه .... و السَّمَاع: ما سَمِعْتَ به فشاع ، وتُكَلِّمُ به ))<sup>(١)</sup> .

أما اصطلاحاً فعرفه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بأنه : (( الكلام العربي الفصيح ، المنقول النقل الصحيح ، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة ))<sup>(٢)</sup> فالسماع شمل كل ما سُمِعَ عَنَ العرب سواء أكان سماعاً مباشراً أم غير مباشر ويقول علي أبو المكارم عن السماع أنه (( الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها ))<sup>(٣)</sup> .

والمراد بالسماع (( ما ثبت في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته ، فَشَمَلَ كَلامَ اللَّهِ تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه ( ﷺ ) ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه ، وبعده ، إلى زمن فَسَدَتِ الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ، ونثراً ، عن مسلم أو كافر ))<sup>(٤)</sup> .

ولقد اعتنى الفارسي وتلميذه بالسماعِ عناية كبيرة ، يتضح ذلك من الاستشهادِ بالكثيرِ من الآياتِ الكريمة ، والقراءات ، والحديثِ الشريف ، وكلام العرب من شعرٍ ونثرٍ :

### أ - الاستشهاد بالقرآن الكريم :

النحاة جميعاً من القدماء والمحدثين كانوا يحتجون بشواهد القرآن الكريم ويبنون عليه قواعدهم وأصولهم اللغوية والنحوية والصرفية<sup>(٥)</sup> ، فهو من أقوى الحجج<sup>(٦)</sup> ؛ لأنه محكم لم يحدث فيه لحن<sup>(٧)</sup> .

(١) يُنظَرُ: العين: مادة ( سمع ) .

(٢) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥ ، وينظر لمع الأدلة: ٨١ .

(٣) أصول التفكير النحوي: ٣٣ .

(٤) الاقتراح: ٢٤ .

(٥) يُنظَرُ: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث: ١٤٠ .

(٦) يُنظَرُ: معاني القرآن للفراء: ١٤/١ .

(٧) يُنظَرُ: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٠١ .

لأنه ((النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا في الأداء والحركات والسكنات ... المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو و الصرف وعلوم البلاغة ، وقرآته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة))<sup>(١)</sup> ، وكيف لا يهتم النحوي بالشواهد القرآنية ويكثر منها و النحو وجدّ لخدمة القرآن الكريم وحمائته وصيانتته من التصحيف والتحريف واللحن ، و النحو أول ما بدأ بضبط أواخر الكلمات في الآيات الكريمة بالنقط التي أوجدها أو التي توصل إليها أبو الأسود الدؤلي<sup>(٢)</sup> .

ومما يجعل النحاة يكثرن شواهدهم القرآنية هو أن (( الممارسة التطبيقية التي تعتمد على تحليل النصوص الفصيحة تمكن المتعلم والدارس من التذوق وتكوين الحس اللغوي وتنمي القدرة اللغوية التي تجعل الأداء في المستوى الذي ينبغي المحافظة عليه))<sup>(٣)</sup> .

ولأن النحو قد نشأ وتكامل في ظل القرآن الكريم<sup>(٤)</sup> فإن النحاة أكثروا من الاستشهاد بالاستشهاد بالقرآن الكريم في مصنفاتهم ، (( إما توقعاً لأنه محفوظ في صدور المتعلمين فيقع في نفوسهم موقعا حسنا لأنه اعتمد على ما دعت صدورهم ولصق بنفوسهم وحبب إلى قلوبهم ، أو لأن ذلك يساعدهم على فهم القرآن الكريم فيكون ذلك بمنزلة التطبيق وتكوين القدرة على التحليل النحوي ، وإما أن يكون حرصا من المصنف على أن يقدم الأساليب الفصيحة العالية))<sup>(٥)</sup> .

ولأهمية الشاهد فقد (( أشاد ابن خلدون بكتب النحو التي تتضمن الشواهد من القرآن والشعر العربي وكلام العرب لأن هذه الشواهد تعين الدارسين على تكوين ملكة

(١) في أصول النحو: ٢٨ .

(٢) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣ .

(٣) النحو التعليمي: ٢٢٢ .

(٤) يُنظر: تيسير العربية بين القديم والحديث: ١٩ .

(٥) النحو التعليمي: ٩١ .

اللسان العربي بقوله عن سيبويه: ( فإنه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط ، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم فكان فيه جزء صالح من التعلم))<sup>(١)</sup>.  
و كتاب مختار التذكرة كغيره من كتب النحو الذي اتخذ من القرآن الكريم حجة لآراء صاحبه فقد ضم في تضاعيفه (٢٦٦) شاهداً قرآنياً كان لها أثرٌ في إطلاق أحكام نحوية، ومن الأمور التي ذُكرت في مختار التذكرة:

١- ذكر الأوجه الإعرابية المحتملة في الآية ، ومنه : (( فأما قوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءَ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ، قوله: ﴿ جَزَاءَ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ اعتراضٌ ، ﴿ وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ عطف على ﴿ كَسَبُوا ﴾ فليس يلزم أن يكون ﴿ جَزَاءَ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ اعتراضاً ، لكن يكون على وجوه:

أحدها: أن يكون قوله : ﴿ جَزَاءَ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ دلَّ على (( يجازون سيئةً بمثلها )) ، وإذا كان كذلك كان خبراً ، ولم يكن اعتراضاً . ويمكن أن يكون المصدرُ في تقديرِ فِعْلٍ مبنيٍّ للمفعول ؛ كأنه: يُجازون سيئةً ، فذكرَ المصدرَ في موضعِ الفعل ... ويجوز أن لا تجعل ( جزاءً ) في تقدير الفعل فتريد ( لهم ) جزاءً وتحذف ، فيكون التقدير: والذين كسبوا السيئات لهم جزاءً سيئةً بمثل السيئة ... وتكون الباء على هذا التقدير متعلقةً بمحذوفٍ كأنه: جزاءً سيئةً ثابتٌ بمثلها ؛ كقولك : غلامٌ لك في الدار . فإذا احتملت هذه الوجوه لم يستقم لك أن تحمله على الاعتراض ))<sup>(٣)</sup> .

(١) النحو التعليمي: ٩٣ - ٩٤ .

(٢) يونس: ٢٧ .

(٣) مختار التذكرة: ٣٢٤ - ٣٢٦ .

- ٢- ذُكر الكلمة التي تكون شاهداً على رأيه دون ذكر الآية ؛ (( لأنه يخاطب أمة كان القرآن ملاً سَمِعَهَا وبصرها ))<sup>(١)</sup> ومنه ما ذكر في (( ... إِنَّ النونَ الخفيفةَ إنما تُقْلَبُ في الوقف ألفاً لعله: إذا انفتح ما قَبْلَهَا ، نحو : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾<sup>(٢)</sup>... ))<sup>(٣)</sup> .
- ٣- وكذلك الاستشهاد في بعض المسائل دون أن يُتبعها شرحاً أو تعليقاً يُوضح فيه ما أُريد من الآية ، ومن ذلك في حديثه عن ظرف الزمان ( يوم ) ، (( ومثله قولُ الفرزدق<sup>(٤)</sup>:

وَ لَوْلَا يَوْمٌ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا جَزَاءَكَ وَالْقُرُوضُ لَهَا جَزَاءٌ

- ف ( يوم ) الأول وَضَحُ النهارِ ، والثاني البرهة ؛ كالتي في قوله: ﴿ وَمَنْ يُؤَلِّمُ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، و﴿ وَالْأَمْرُ يُؤَمِّرُ لَكَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وَأَنْشَدَ أَبُو عُمَرَ<sup>(٧)</sup>:

حَبِّدَا الْعَرَصَاتُ يَوْمًا فِي لِيَالٍ مُقَمَّرَاتٍ

فقال: يوماً في ليالٍ ، أراد المدة دون المعاقب لليل .

- ﴿ وَاللَّيْمُ لَمْ يَحْضُرْ ﴾<sup>(٨)</sup> ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ ﴾<sup>(٩)</sup> ((١٠)) .

(١) الأصول النحوية والصرفية في الحجة: ١/ ٢٦٢١ .

(٢) العلق: ١٥ .

(٣) مختار التذكرة: ٤٢ .

(٤) شرح ديوان الفرزدق: ٩/١ .

(٥) الأنفال: ١٦ .

(٦) الانفطار: ١٩ .

(٧) بلا نسبة في الإغفال: ٢٨٢ ، اللسان مادة (قمر) ، وروي:

حَبِّدَا الْعَرَصَاتُ يَوْمًا فِي لِيَالٍ مُقَمَّرَاتٍ .

(٨) الطلاق: ٤ .

(٩) الأحزاب: ٤٣ .

(١٠) مختار التذكرة: ٢١٨ .

٤- ومما ورد في مختار التذكرة من الاستشهاد بالقرآن في تضمين معنى في بيت شعري: (( قال رؤبة<sup>(١)</sup>):

أَلَيْسَ يَوْمَ سُمِّيَ الْخُرُوجَا  
أَعْظَمَ يَوْمَ رَجَّةٍ رَجُوجَا

أراد: سُمِّيَ يَوْمَ الْخُرُوجِ لِقَوْلِهِ: ﴿ ذَلِكِ يَوْمُ الْخُرُوجِ ﴾<sup>(٢)</sup> ((<sup>(٣)</sup>).

٥- كما أنَّ الاستشهاد بالقرآن لم يقتصر في مختار التذكرة على مسائل العربية فحسب بل أُستشهد به في تفسير القرآن نفسه ومثال ذلك: (( ﴿ إِنِ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَانَا ﴾<sup>(٤)</sup> لا يخلو مِنْ أَنْ يَكُونَ الدَّعَاءَ الَّذِي يُفَعَّلُ لِلِاسْتِجَابَةِ وَالرَّغْبَةِ إِلَى اللَّهِ فِي الْخَيْرِ ، أو الدَّعَاءَ الَّذِي هُوَ الْإِعْتِزَاءُ . فالَّذِي يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ كَوْنِهِ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ قَوْلُهُ: ﴿ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> ((<sup>(٧)</sup>.

٦- كما ورد تفسير القرآن الكريم بالاستشهاد بالشعر؛ لأن (( الشعر حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه وغريب حديث رسول الله ( ﷺ ) وحديث صحابته

(١) وهو ليس لرؤبة بن العجاج بل هما للعجاج كما بين محقق كتاب مختار التذكرة ، ديوانه: ٩/٢ .

(٢) ق: ٤٢ .

(٣) مختار التذكرة: ٤٣٦ .

(٤) النساء: ١١٧ .

(٥) البقرة: ٢٣ .

(٦) يونس: ٣٨ ، سورة هود: ١٣ .

(٧) مختار التذكرة: ٣٠٥ .

والتابعين))<sup>(١)</sup> فذكر في مختار التذكرة في الدعاء الذي هو للاعتزاء : ((وَادْعُوا مَنْ

اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>

ويقال في هذا الوجه الثاني : يدعو ويدعي . أنشدنا محمد بن الحسن<sup>(٣)</sup> :

فَوَارِسُ تَدْعِي يَا آلَ أُوْدٍ      وَقَدْ ذَهَبَ الصَّرِيحُ إِلَى مَثَابٍ<sup>(٤)</sup> .

٧-الاستشهاد بالآية الكريمة الواحدة في موضعين مختلفين ومن ذلك الاستشهاد بالآية الكريمة من قوله : ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(٥)</sup> ، في موضوع العطف<sup>(٦)</sup> واستشهد بالآية بالآية نفسها في القراءات القرآنية<sup>(٧)</sup> .

#### ب - الاستشهاد بالقراءات القرآنية :

القراءاتُ هي المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي للعرب والذي كان سائداً في شبه الجزيرة قبل الإسلام<sup>(٨)</sup> ، وتعرف القراءات القرآنية بأنها: (( اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف ، أو كيفيتها ؛ من تخفيف وتثقيل وغيرهما))<sup>(٩)</sup> .

(١) الصاحبى في فقه اللغة العربية: ٢٦٧ .

(٢) يونس: ٣٨ ، هود: ١٣ .

(٣) ذكر المحقق بأنه ابن دريد (ت ٣٢١هـ) .

(٤) مختار التذكرة: ٣٠٥ .

(٥) النساء: ١ .

(٦) يُنظَرُ: مختار التذكرة: ٢٨ .

(٧) المصدر نفسه: ١٩٠ .

(٨) يُنظَرُ: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٨٣ .

(٩) البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١ .



وذكر ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) في كتابه النشر أركاناً للقراءة الصحيحة وهي: موافقتها للعربية ولو بوجه ، وموافقتها لأحد المصاحف العثمانية ، وصحة سندها عن الرسول الأعظم ( ﷺ ) (١) .

وذكر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) أن كلام الله عزَّ وجلَّ فصيح وبلغ ويجوز للعلماء الاستشهاد به سواء أكانت القراءات متواترة أم شاذة (٢) ، وهو نفسه ما أكده العلماء الذين الذين سبقوه بل زاد على ذلك السيوطي مؤكداً الاحتجاج بالقراءة وان كانت شاذة سواء أخالفت القياس أم لم تخالفه (٣) ، وابن جني كسابقه من العلماء عوّل على القراءات القرآنية وكان نهجُه فيها يتميز بما يأتي:

١. اتخذ منها سنداً وحجةً لتقوية قضية نحوية وذلك في قوله: (( لم يجعل الدعاء على لفظ الخبر كما جاء: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَلَدِهِ﴾ (٤) )) (٥) ، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبان وأبان ( لا تُضَارُّ ) رفعا ، وقرأ نافع وحفص ( لا تُضَارُّ ) نصباً (٦) .

٢. ترجيح قراءة على أخرى حيث قال: (( ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (٧) ، أي عليها ، و ( ما ) صلة.

(١) يُنظَرُ: النشر في القراءات العشر: ٩/١ .  
(٢) يُنظَرُ: خزانة الأدب: ٤/١ .  
(٣) يُنظَرُ: الاقتراح: ٢٤ .  
(٤) البقرة: ٢٣٣ .  
(٥) مختار التذكرة: ١٤٧ .  
(٦) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: ١٨٣ .  
(٧) الطارق: ٤ .

وَقُرئ: ﴿لَمَّا﴾ ، وقال الفَرَّاءُ عن الكسائي إنه: لا أعرف جهة التثقيـل ، وقال الفَرَّاءُ: معناه : لَمَنْ ما ، ففُـلِبت النون ميمًا فاجتمعت له [ ثلاثٌ ] ميماتٍ ، فحُذفت [ واحدة ] .

ويفسدُ هذا عندي لقوله: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(١)</sup> قد قُرئ مشددًا ، ألا ترى أنه لا يكون (( إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَنْ هو متاعُ الحياة الدنيا )) ؛ لأن الرُّخرف لا يكون مَنْ هو متاع الحياة الدنيا ، هذا محالٌ فاسدُ المعنى ((<sup>(٢)</sup>)).  
فقد قرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو والكسائي : ( لَمَّا ) خفيفة ، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة: ( لَمَّا ) مشددة<sup>(٣)</sup>.

٣. الإشارة إلى القراءة الحسنة كما في قوله: (( يَدِلُّ عَلَى حُسْنِ الْقِرَاءَةِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا﴾<sup>(٤)</sup> إِنْ (النَّشْرُ) قد استعمل للإحياء ... ))<sup>(٥)</sup>.

٤. ويغلط بعض القراءات كما في (( حمزة إذا وَقَفَ فِي ﴿تَرَامَى الْجَمْعَانِ﴾<sup>(٦)</sup> )  
<sup>(٦)</sup> قال: (تَرَا) وهذا غَلَطٌ بَيِّنٌ ؛ لأنه حَذَفَ العَيْنَ واللام ، وليس هنا ما يُوجِبُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ))<sup>(٧)</sup>.

(١) الزخرف: ٣٤ .

(٢) مختار التذكرة: ٢٠٤-٢٠٥ .

(٣) يُنظر: السبعة في القراءات: ٦٧٨ .

(٤) الأعراف: ٥٧ .

(٥) مختار التذكرة: ٢٦٠ .

(٦) الشعراء: ٦١ .

(٧) مختار التذكرة: ٢٥٤ .

٥. وأحيانًا يخلو الاحتجاج بالقراءات من ذكر أسماء القُرَّاء فقد اكتفى بالإشارة إلى قول ( وقرئ) أو ( حُسْنِ القراءة ) ، قال: (( يَدُلُّ عَلَى حُسْنِ الْقِرَاءَةِ: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا ﴾ (١) )) (٢) .

٦. ذكر القراءات دون أن يذكر دلالة على القراءة كما في: (( قوله سبحانه: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٣) ) المخاطب بهذا نفسه ، ولم يقل : لأَعْلَمُ وَحَسَنَ هذا هذا في هذا الموضوع خاصة لأنَّ ما يعترني الناظر [ مما ] يعترض عليه في نظره ينزل منزلة المقاوم والمناظر ، فيقال على ذلك: اعلم ؛ كما يقال ذلك للمفاوض في الامر ، وكان هذا حسنًا إذ جاء:

وهل تطيق وداعا أيها الرجل (٤) )) (٥) .

٧. لا يخلو الكتاب من القراءات الشاذة وإيضاحها كما في قوله: (( سألنا سائلٌ عن قراءةٍ في [حرف] ذكر السجستاني أنه لا يَعْرِفُ وَجْهَهُ وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ ﴾ (٦) وهو يريد : يُطِيقُونَهُ .

(١) الأعراف: ٥٧ .  
 (٢) مختار التذكرة: ٢٦٠ .  
 (٣) البقرة: ٢٥٩ ، وقد قرأ بالأمر حمزة والكسائي ، يُنظَرُ: السبعة في القراءات: ١٨٩ .  
 (٤) للأعشى في ديوانه: ٣٠٠ ، وينظر: شرح القصائد التسع للنحاس : ٦٨٥ / ٢ ، وتمام البيت:  
 ودَعُّ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَحِلٌ      وهل تُطِيق وداعًا أيها الرجلُ .  
 (٥) مختار التذكرة: ٣١٨ - ٣١٩ .  
 (٦) البقرة: ١٨٤ .

فقلنا: إنه ( يَتَقَبَّلُونَهُ ) مِثْلَ مَا حَكَاهُ مِنْ ( تَحَيَّرْتُ إِلَى فِئَةٍ ) فِي الْقَلْبِ ، ... ))<sup>(١)</sup> .

### ت - الاستشهاد بالحديث الشريف:

إن الحديث الشريف في المرتبة الثانية بالاستشهاد بعد القرآن الكريم وقراءته ويقصد بالحديث الشريف: (( أقوال النبي ( ﷺ ) وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه ))<sup>(٢)</sup> .

ومنهم من شمل الآثار المروية عن آل البيت ( عليهم السلام ) ، والآثار المروية عن الصحابة والتابعين ( رضي الله عنهم ) بكتب الحديث<sup>(٣)</sup> .

فكان عليه الصلاة والسلام (( أفصح العرب لساناً وأوضحهم بياناً وأعذبهم نطقاً وأسدهم لفظاً واسبقهم لهجة وأقومهم حجة وأعرفهم بواقع الخطاب وأهداهم إلى طريق الصواب ))<sup>(٤)</sup> .

واختلف علماء العربية في الاحتجاج بالحديث الشريف بين مُجَوِّزٍ ومانعٍ ومتوسط بين هذين القسمين ، وقد ذكر ذلك التقسيم البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، فجعل لموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ثلاثة أقسام : قسم جَوِّز الاحتجاج به مطلقاً كابن خروف (ت ٦٠٩هـ) ، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، والرضي (ت ٦٨٦هـ) ، وقسم منع الاحتجاج به على رأسهم ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) وتلميذه أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، وقسم ثالث توسط بين هذين القسمين ، إذ يرون صحة الاستشهاد بما ثبت لفظه عنه ( ﷺ ) ، أما ما لم يثبت لفظه فدون ذلك وهو مذهب الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ)<sup>(٥)</sup> .

(١) مختار التذكرة: ١٤٩ .

(٢) في أصول النحو: ٤٦ .

(٣) يُنظَرُ: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ١٣ - ١٤ .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣/١ .

(٥) يُنظَرُ: خزنة الأدب: ١/ ٩-١٥ .

وأشار شوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ) إلى: (( أن النحاة إعتدوا بالقرآن الكريم منذ أول الأمر ، أما الحديث فتوقفوا فيه لأنه مع الزمن أصبح أكثر رواته من الأعاجم ، ومع ذلك عاد النحاة إلى اقتباس الشواهد النحوية منه بكثرة منذ القرن السادس الهجري))<sup>(١)</sup>.

ونكرت الدكتورة خديجة الحديثي أن العلماء الأوائل كالخليل (ت ١٧٥هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ) قد احتجوا بالحديث في قضايا صرفية ونحوية<sup>(٢)</sup> ، وابن جني كسابقه من العلماء إذ استشهد بالحديث الشريف ، ومما ورد في مختار التذكرة في مسألة نحوية قال: (( قول النبي عليه السلامُ : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤَيْتِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، حذف المفعول الثاني لطول الكلام وإفادته التأكيد ... ))<sup>(٤)</sup>.

وفي الاستشهاد بالحديث في مختار التذكرة ثلاثة طرائق فمرة يُذكر بسند ، ومرة يُذكر بدون سند ، ومرة أخرى يُقال ( قال ) فقط دون الإشارة إلى انه حديث ومثال ذلك ما ذُكر بسند هو: (( الطبري<sup>(٥)</sup> عن الأعمش قال : قال رسول الله ( ﷺ ) : ﴿ إِنَّ الدَّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ ﴾<sup>(٦)</sup> .

وفي الاستشهاد بالحديث دون سند هو: (( فأما قول النبي ( ﷺ ) : ﴿ كَفَى بِالسَّلَامَةِ دَاءً ﴾<sup>(٧)</sup>...))<sup>(٨)</sup> .

(١) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: ٤٧ .  
 (٢) يُنظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٧٧ وما بعدها، ١٨٩ وما بعدها.  
 (٣) صحيح مسلم: ٤٣٩/١ ، والحديث فيه: ﴿أَمَّا أَنْكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤَيْتِهِ﴾ .  
 (٤) مختار التذكرة: ٢٤٧ .  
 (٥) تفسير الطبري: ١٦٧ / ٢ ، وينظر: مسند الإمام احمد ( ١٨٥٤٢ ) : ١٣٣٧ .  
 (٦) مختار التذكرة: ٢٥١ .  
 (٧) ذُكر بسند في مسند الشهاب: ٣٠٢ / ٢ .  
 (٨) مختار التذكرة: ٥٠٢ .

ومثال الاستشهاد بالحديث دون الإشارة إلى انه حديث: (( وقد كان يقال: أزهّد الناس في عالم جيرانه ))<sup>(١)</sup> .

وذكر استشهادًا للحديث بالمعنى نحو: (( لا يجوز أن يكون ( أبيضون ) - تحقير ( أبناء ) - ( أفعال ) فانصرف عنه إلى ( أفعل ) ؛ كما قالوا في ( صبيّة ) و ( غلّمة ) : أصبيّة ، وفي الحديث: ( كان يُلطّحُ أُغَيْلِمَةَ عبد المطلب ) ))<sup>(٢)</sup> ونقل البغدادي عن السيوطي قوله: (( ... فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى ، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عباراتهم ، فزادوا ونقصوا ، وقدموا وأخروا ، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ؛ ولهذا ترى الحديث الواحد مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة ... ))<sup>(٣)</sup> .

واختلف العلماء في النقل ومنهم من أجازهم ومنهم من لم يُجزه<sup>(٤)</sup> ، ونقل البغدادي ما ذكره الدمامني شرح التسهيل (( إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأما ما دُون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم ))<sup>(٥)</sup> .

وقد يعود سبب الرواية بالمعنى إلى تعدد مجالس الرسول الكريم ( ﷺ ) ففي كل مجلس له ( ﷺ ) إجابة لأسئلة مختلفة عن المجالس الأخرى لفظاً و متفقه معنى<sup>(٦)</sup> . ولم يقتصر مختار التذكرة على استشهاده بالأحاديث فقط وإنما اسشهد بأقوال الخلفاء والصحابة والتابعين<sup>(٧)</sup> ومن ذلك (( سئل عليٌّ: من أشعرُ الشعراء ؟ فقال: )) أشعرُ

(١) المصدر نفسه: ٢٥٩ ، ويُنظر: التحدث بنعمة الله للسيوطي: ١٦١ ، والحديث فيه ﴿ أزهّد الناس العالم أهله وجيرانه ﴾ .

(٢) مختار التذكرة: ٣٨٥ .

(٣) خزانة الأدب: ١٣/١ .

(٤) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ١٨ - ١٩ .

(٥) خزانة الأدب: ١٥/١ .

(٦) يُنظر: الشواهد والاستشهاد عبد الجبار النابلية: ٣١٥ .

(٧) ومن أمثلة ذلك ما ذكر في: ١٣٩ ، ٣٦٧ ، ٢٦٢ .

الشعراء جياؤها ، كُلُّ يَجْرِي إِلَى غَايَتِهِ ، وَلَكِنَّ أَمْرًا الْقَيْسَ مَدَّ لَهُمْ عِنَانَ الْحُضْرِ<sup>(١)</sup> ،  
وَأَدْرَكَهُمْ بِعِقَالٍ<sup>(٢)</sup> الْفَوْتِ<sup>(٣)</sup> .

ث - الاستشهاد بكلام العرب: وهو على قسمين:

١. الشعر :

نال الشعر في كتاب مختار التذكرة النصيب الأكبر والأوفر من بين الشواهد ، فعني  
العلماء العرب عناية كبيرة بالشعر لأنه (( ديوان العرب ، وبه حُفِظَتِ الْأَنْسَابُ ، وَعُرِفَتِ  
الْمَآثِرُ ، وَمِنْهُ تُعَلِّمَتِ اللُّغَةُ ، وَهُوَ حِجَّةٌ فِيمَا أُشْكَلَ مِنْ غَرِيبِ كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَغَرِيبِ  
حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) وحديث صحابته والتابعين ))<sup>(٤)</sup>

فالشعر كان دليلاً وحجة على سلامة التعبير من اللحن و الخطأ ، وشاهدًا على  
استعمال الفصح في الكلام ، والدقيق من الاستعمال اللغوي ، و الصحيح من التراكيب  
و الألفاظ<sup>(٥)</sup> ، ف(( كان الشعرُ علمَ قومٍ ، ولم يكن لهم علمٌ أصح منه ))<sup>(٦)</sup> .  
والذي يدل على عنايتهم بالشعر أن كلمة ( شاهد ) تخصصت وأصبحت مقصورة  
على الشعر فقط<sup>(٧)</sup> .

قسّم علماء العربية الشعراء الذين يُحتجُّ بشعرهم في علوم اللغة على أربع طبقات  
هي:

(( جاهلي قديم ، ومُخَضَّرٌ ، وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام ، وإسلامي ،  
ومُحَدَّثٌ ))<sup>(١)</sup> .

(١) وهو كما ذكر المحقق ، ارتفاع الفرس في عدوه .

(٢) العقال كما ذكر المحقق : حبل تعقل أي تربط به الدابة .

(٣) مختار التذكرة: ١٦٨ .

(٤) الصاحبى: ٢٦٧ .

(٥) يُنظَرُ: طبقات فحول الشعراء: ٢٤/١ .

(٦) الاقتراح: ٣٨ .

(٧) يُنظَرُ: البحث اللغوي عند العرب: ٣١ .

وقد أجمع النحاة على صحة الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية ، أما الطبقة الثالثة فالصحيح الاستشهاد بكلامهم ، أما الطبقة الرابعة فقليل بجواز الاستشهاد بكلام من يُوثق به منهم والأرجح عدم الاحتجاج بكلامهم<sup>(١)</sup> .

وامتاز الاستشهاد بالشعر في مختار التذكرة بما يأتي :

١ . الاستشهاد بالبيت الشعري مع ذكر قائله ومنه ما ذُكر في موضوع إضمار الفاعل في الفعل :

(( أوس<sup>(٢)</sup> ) :

تَرَدَّدَ فِيهِ ضَوْوُهَا وَ شَعَاغُهَا فَأَخْصِنُ وَ أَزِينُ لَامِرِيَّ أَنْ تَسْرِيلا))<sup>(٤)</sup> .

٢ . الاستشهاد بالبيت الشعري دون ذكر قائله ، فالنحاة في الكثير الغالب لا يُعنون بنسبة الشواهد إلى قائلها فيكتفون بقول ( قال الشاعر ) أو ( كقول الشاعر ) أو ( أنشد)<sup>(٥)</sup> ، ومثال ذلك (( قولها :

أَقِطاً أَوْ تَمْرًا

أَمْ مُشْمَعِلًا صَفْرًا

فإنما قالت: ( أو ) ولم تُقُلْ: ( أم ) لأنها لم تُرد أي هذين كان ، ولكن أرادت: أَلْحَدُ هذين هو أم أسد ؟ ))<sup>(٦)</sup> .

والشاهد هنا لم يُذكر قائله ، وهو لصفية بنت عبد المطلب أم الزبير ( ﷺ ) وهي عمة النبي ( ﷺ ) كما ذكره محقق كتاب مختار التذكرة<sup>(١)</sup> .

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ١٣٣/١ .

(٢) ينظر خزانة الأدب: ٦/١ .

(٣) ديوان أوس بن حجر: ٨٤ .

(٤) مختار التذكرة: ١٤٥ .

(٥) يُنظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٢١ .

(٦) مختار التذكرة: ١٢٩ .



٣. ومن الطرق الواردة في ذكر الشاهد الشعري في مختار التذكرة ، هو ذكر شطر من البيت كما في:

(( خَالِطٌ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمٍ وَفَا<sup>(٢)</sup> ))

الألف عينُ الفعلِ وليستُ بدلاً من التتوين فيقْبَحُ ؛ كما ظنَّ من ظنَّ ، ولا يمتنع هذا أيضاً على قولِ أبي عثمان ؛ لأنَّ من قال<sup>(٣)</sup> :

وَأَخْذٌ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصْمٌ

ولا تَلَحُّقُ الألفُ التي هي بَدَلٌ مِنَ التتوين ، فَإِذَا فَعَلَ هذا في الصحيح فَعَلَهُ في المعتل<sup>(٤)</sup>.

٤. وفي مواضع أخرى تُذكر الكلمة التي تكون موطن الشاهد في البيت الشعري كما في الحديث عن النون في ( الفاعلونة ) : (( فَإِنْ قَلْتَ: فقد قال :

وَالْأَمْرُونَةُ

(١) يُنظَرُ: المصدر نفسه والصفحة نفسها ، الكتاب ١٨١/٣-١٨٢ ، والأقط شيء يصنع من اللبن الرائب كالجبين ، والصقر هو الطير الجارح ، والمشعل هو الجاد في أمره الماضي فيه ، تحصيل عين الذهب: ٤٤٥ .

(٢) للعجاج في ديوانه: ٢٢٥/٢ ، ويُنظَرُ: إصلاح المنطق: ٨٤ /١ ، وتمام البيت :

حَتَّى تَنَاهَى فِي صَهَارِيحِ الصَّفَا خَالِطٌ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمٍ وَفَا

(٣) ديوان الأعشى: ١٩٧ ، ويُنظَرُ: خزانة الأدب: ٤ / ٤٤٥ ، وتمام البيت:

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسُ أَطِيلُ السَّرَى وَأَخْذٌ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصْمٌ

(٤) مختار التذكرة: ٣٣٥ .

فليس هذا بشيء ؛ لأنَّ النون في ( الفاعلونه ) إنما هي التي تأتي بعد واو الجميع، والتي في ( ما أحسنني ) هي التي في نحو: ضَرَبَنِي ، و ( الأمرونه ) ضعيفٌ حَبِيثٌ ، وزعموا أنَّ الشَّعرَ مصنوعٌ ))<sup>(١)</sup> .

فالأمرونه موطن الشاهد في البيت الشعري الذي تمامه :

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ إِذَا مَا حَسُّوا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا<sup>(٢)</sup>

٥. إنشاد الشاهد الشعري دون التعليق عليه أو الإشارة إلى موضع الشاهد أو سبب

الاستشهاد به ومثال ذلك ما ورد في

(( قال: إِذَا مِتُّ فَأَدْفِنِي إِلَى أَصْلِ كَرَمَةٍ

وقال: إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ

وقال: إِذَا مَا مَاتَ [مَيْتٌ] مِنْ تَمِيمٍ))<sup>(٣)</sup> .

٦. وقد يجيء بالشاهد الشعري ويذكر أنه ضرورة كما في حديثه عن القسم (( فأما:

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ تَعْرِفُ مَالِكٌ<sup>(٤)</sup>

فضرورة ولا يُقاس عليه ، ولو لم يكن ضرورةً لَوَجِبَ أَنْ لَا يُقَاسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ))<sup>(٥)</sup> ، أي

أَنَّ الضَّرورةَ الشعريَّةَ تُبِيحُ لِلشَّاعِرِ مَخَالَفةَ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ فِي حُدُودِ مَعِينَةٍ ؛ لِإِقَامَةِ

الوزن<sup>(٦)</sup> .

(١) مختار التذكرة: ٤٥٩ .

(٢) بلا نسبة في: الكتاب : ١/ ١٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٨٦ .

(٣) مختار التذكرة: ٤٨٥ .

(٤) ديوان جرير: ٣/ ٥٨٠ ، وينظر: شرح أبيات المغني : ٦/ ٢١٢ ، وتمام البيت:

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ تَعْرِفُ مَالِكٌ وَالْحَقُّ يَدْمَعُ تَرَاهَاتِ الْبَاطِلِ .

(٥) مختار التذكرة: ٣٢٦ .

(٦) يُنظَرُ: الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٣١-١٣٢ .

وكما ذكرنا إن علماء اللغة قد وضعوا حدًا زمنيًا للسماع وللاستشهاد بالشعر ، فكان إبراهيم بن هرمة (ت ١٦٠هـ) آخر الشعراء الذين يحتج بهم<sup>(١)</sup>، ومع ذلك وجدنا في مختار التذكرة استشهادًا لأبيات بعد عصر الاحتجاج وقد يكون سبب الاستشهاد بهذه الأبيات ليبن من خلاله :

أ- يُؤتى به للاستئناس في معنى ، كما في الحديث عن معناها ( طار ) لغير ذي الجناح (( قال العجاج<sup>(٢)</sup> :

[طَرْنَا] إِلَى كُلِّ طَوَالٍ أَهْوَجَا

و قَالَ النَّابِغَةَ<sup>(٣)</sup>:

تُطِيرُ فُضَاضًا بَيْنَهَا كُلَّ قَوْنَسٍ وَتَتَّبِعُهَا مِنْهُمْ فَرَأَشُ الْحَوَاجِبِ

... وهو كثيرٌ مما جاء فيه لَفْظُ (طار) لغير ذي الجناح فإذا، كان ذلك حسنت الآية وهي قوله سبحانه: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ﴾<sup>(٤)</sup> ، وَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ توكِيدًا غير

(١) يُنظر: طبقات الشعراء لابن المعتز: ٢٠ .

(٢) ديوان العجاج: ٧١/٢ ، وينظر: الخصائص: ٢٧٠ /٢ ، وتمام البيت في ديوانه:

طَرْنَا إِلَى كُلِّ طَوَالٍ أَهْوَجَا سَاطِ يَمُدُّ الرَّسْنَ الْمُحْمَلَجَا

والأهوج: الذي يمضي على وجهه ويركب رأسه ، الْمُحْمَلَجُ : الشَّدِيدُ الطَّيِّ وَالْفَتْلُ .

(٣) ديوان النابغة الذبياني: ٤٤ ، وينظر: الخصائص: ٢٧٠ /٢ ، الفضفاض: القطع المتفرقة ، والقونس: أعلى الناصية ، الفراش: عظام رقرق تلي الخياشم ، أي يضربون البيض بالسيوف . فنتكسر أعاليها وتتطاير .

(٤) الأنعام: ٣٨ .

محتاج إليه ؛ ألا ترى أن ما قدّمناه قد جاء الطَّيْرَانُ لغير ذي الجناح ، وهذا واضح))<sup>(١)</sup>.

ب- ويأتي في رأي صرفي كما في قول الأصمعي: (( مُهْرَقَان : ( مُفْعَلَان ) من (أراق)، وهذا فاسدٌ .

أو في رأي نحوي كما في قول أبي الشيص (ت ١٩٦ هـ) :

عَوَّضْتُ مِنْ بُرْدِ الشَّبَابِ مَلَاءَةً خَلَقًا وَبِئْسَ مَعْوِضَةٌ الْمُعْتَاضُ (٢)

فذكر بأنه (( لو قال مكان ( عَوَّضْتُ ) : ( رُدِّيتُ ) لكان أحسن وأصنع من وجهين ؛ أمّا احدهما : فليقلّ تردّد ( عَوَّضْتُ ) و ( معوضة ) و ( مُعْتَاضُ ) ، فاثنتان منه كافيان ؛ لأنّ هذا التجنيس - وان كان يُستحب - فالى غاية ، وليس يحسن أن يكثر جداً .

وأما الآخر وهو الأصنع: فانه يكون معناه: رُدِّيتُ عَوَّضًا أو بَدَلًا مِنْ بُرْدِ الشَّبَابِ مَلَاءَةً خَلَقًا ، ولا تكون ( مِنْ ) هنا مثلها في قولك: أُعْطِيتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ كَذَا وَكَذَا ، وَمِنْ الدَّنَانِيرِ عَشْرِينَ أَوْ ثَلَاثِينَ ، ولو كان كذا لكان خطأ ؛ لأنّ ( بُرْدِ الشَّبَابِ ) جديدٌ لا خَلَقٌ ، ولكن يكون ( مِنْ ) فيه مثلها في قول الله سبحانه : ﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي

الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> أي : مكانكم وبدلاً منكم ؛ كقوله أيضاً: ﴿ قُلْ مَنْ يَكْفُرْ بِاللَّيْلِ

وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾<sup>(٤)</sup>

أي : مكانه وبدلاً منه ))<sup>(٥)</sup>

(١) مختار التذكرة: ٤٩٤ - ٤٩٦ .

(٢) ديوان أبي الشيص: ٧٧ .

(٣) الزخرف: ٦٠ .

(٤) الأنبياء: ٤٢ .

(٥) مختار التذكرة: ٤٨٧ - ٤٨٨ .

٢- النثر:

وهو رافد آخر استقى منه علماء العربية وحفلت به كتبهم ومصنفاتهم ، والمقصود بالنثر، هو ما جاء في كلام العرب من نادرة أو مَثَل أو نحوهما ، وله مكانة الشعر نفسها في الاستشهاد و الشروط<sup>(١)</sup> ، وقد تمثل الاستشهاد بالنثر في مختار التذكرة بما يأتي :

أ- الأمثال:

وهي من الشواهد التي حفلت بها كتب النحاة واللغويين ، فهي أقوال تُرتجل في حوادث معينة ، فتعلق في ذهن السامع وتردد في حادثة مشابهة<sup>(٢)</sup> ، وللمثل أهمية عند النحاة العرب لأنها (( قصارى فصاحة العرب العرياء ، و جوامع كلمها ونوادير حكمها وبيضة منطقتها و زبدة حوارها ، وبلاغتها التي أعربت بها عن القرائح السليمة والركن البديع الى ذرابة اللسان و غرابة اللسن ، حيث أوجزت اللفظ فأشبعت المعنى ، وقصرت العبارة فأطالت المغزى ... ))<sup>(٣)</sup> ، ومما ورد في مختار التذكرة : (( وَمِنَ الْأَمْثَالِ : ) كان حمارًا ذكرًا فاستأتنَّ ( )<sup>(٤)</sup> ، والأتان : هي الحمار ، ويضرب للرجل يهون بعد العز<sup>(٥)</sup> ، وكذلك فقد استشهد بالأمثال في موضوع نحوي عند الحديث عن الباء التي

(١) يُنظرُ: البحث اللغوي عند العرب: ٥٠ .

(٢) يُنظرُ: مجمع الأمثال: ٧/١ .

(٣) المستقصى في أمثال العرب: ١/ ب .

(٤) مختار التذكرة: ٤٨٠ .

(٥) يُنظرُ: جمهرة الأمثال: ٣٤٨/١ ، مجمع الأمثال : ٣/٣ .

تأتي بمعنى اللام ودُكر مثلاً: (بقره الله وثوابه) فالباء هنا بمعنى اللام ، ولا تكون اللام بمعنى الباء في ( بما لا أُحشَى بالذئب )<sup>(١)</sup>.

### ب- الكلام المروي عن الرواة :

وهو ما دُكر في مختار التذكرة عن لسان الرواة والراوي هو الذي تؤخذ اللغة منه سماعاً ويكون ثقةً ، صادقاً و أميئاً و عادلاً<sup>(٢)</sup>، وقد ورد في مختار التذكرة نقلاً لرواة كثيرين منهم عيسى بن يزيد بن دأب الليثي (ت ١٧١هـ) وأبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت ٢١٥هـ) وعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ)<sup>(٣)</sup> ، ومما ورد في الأخذ عن الرواة في مختار التذكرة: (( قال<sup>(٤)</sup>: وسمعتُ أبا الدُقَيْش يقول :

لَيْلَةٌ لَا رِيحٌ وَلَا تُرَابٌ  
إِلَّا غُرَابًا فِي اسْتِهِ تَوْرَابٌ

يريد التراب ))<sup>(٥)</sup>، وأبو الدُقَيْش القناني الغنوي من القدماء أعراب البصرة الرواة<sup>(٦)</sup> .

### ت- الكلام المنسوب إلى العرب :

- (١) يُنظَرُ: مختار التذكرة: ٥٠١ ، المستقصى في أمثال العرب : ١٩٢ / ٢ ، مجمع الأمثال: ٩٢/٣
- (٢) يُنظَرُ: المزهر ١ / ١١٦ .
- (٣) يُنظَرُ: مختار التذكرة : ٣٤٧ ، ٥ ، ٤ .
- (٤) ويقصد به النَّضْرُ بن شَمِيل (ت ٢٠٣هـ) ، كما بين محقق مختار التذكرة .
- (٥) مختار التذكرة: ٤٦٩ .
- (٦) يُنظَرُ: الأعراب الرواة: ١٨٧ .

وهذا هو النمط الثالث من أنماط النثر التي وردت في مختار التذكرة وهو ما ذُكر من آراء العرب وأقوالهم ومثال ذلك: (( مِنْ الْعَرَبِ وَالنَّحْوِيِّينَ مَنْ يَقُولُ: ثَالِثُ اثْنَيْنِ وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ ؛ أَي: هُوَ صَيَّرَ إِلَى الْأَرْبَعَةِ، وَهَذَا كَلَامٌ يَقُلُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، إِنَّمَا كَلَامُهُمُ الْكَثِيرُ: ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَرَابِعُ أَرْبَعَةٍ ، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ نَظِيرٌ لِقَوْلِهِمْ: ﴿ثَانِيْ اثْنَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>))<sup>(٢)</sup> ، فقد وجد في هذا النص ما يبين كلامًا للعرب والنحويين ومنهم سيبويه (ت ١٨٠هـ) بقوله: (( هَذَا خَامِسُ أَرْبَعَةٍ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَرِيدُ أَنْ تَقُولَ: هَذَا الَّذِي خَمَسَ الْأَرْبَعَةَ ... وَقَلَّمَا تَرِيدُ الْعَرَبُ هَذَا وَهُوَ قِيَاسٌ ))<sup>(٣)</sup> ، وكما ذكره ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) في رأي الخليل<sup>(٤)</sup> وأبو حاتم (ت ٢٥٥هـ) في كتابه المذكر والمؤنث<sup>(٥)</sup> ، فضلاً عن بيان رأي العرب والنحاة ألا أنه ذُكرَ توضيحاً لما يكثُر في كلامهم وهو قول (( إِنَّمَا كَلَامُهُمُ الْكَثِيرُ: ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ... )) وهذا دليل على كثرة اهتمام الكتاب بأقوال العرب وبيان القليل من كثيره ، ومما ورد أيضاً: (( وَقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُ النَّاسِ: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(٦)</sup>... ))<sup>(٧)</sup> فهنا لم يقل (بعض العرب) وإنما قال (بعض الناس) .

وفي معاني بعض الكلمات مما سَمِعَ عن العرب: (( قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: ( إِبْلٌ طُلْحِيَّةٌ ) ؛ أَي: تَأْكُلُ الطَّلْحَ ، وَقَالَ يُونُسُ: يُقَالُ أَيْضًا: ( طُلْحِيَّةٌ ) ))<sup>(٨)</sup> ، وقوله: (( وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: ( تَضْحَكُ لَمَحَ الْبَرَقِ ) ؛ فـ ( لَمَحَ ) يَنْتَصِبُ عَلَى غَيْرِ

- 
- (١) التوبة: ٤٠ .  
 (٢) مختار التذكرة: ٢٠ - ٢١ .  
 (٣) الكتاب: ٥٥٩ / ٣ .  
 (٤) يُنظَرُ: الألفاظ: ٤٣٦ .  
 (٥) يُنظَرُ: المذكر والمؤنث: ٦٠ .  
 (٦) النساء: ١ .  
 (٧) مختار التذكرة: ٢٨ .  
 (٨) المصدر نفسه: ٤٧٤ .

(تضحك) ، كأنه قال : تَلْمَحُ لَمَحَ البرق ، ولكنه حَذَفَ الفعلَ ؛ لأنَّ المصدرَ يَقوم مقامه<sup>(١)</sup> ، أي ان العرب حذفَت الفعلَ عندما ناب المصدر عنه .

(١) المصدر نفسه: ١٠٢ .



## القياس

القياس هو أحد أصول النحو الأساسية ، فهو يعتمد على دقة الملاحظة للظاهرة اللغوية بعد استقراءها بكل تفاصيلها ودقائقها واستنباط أحكامها والقياس يعتمد عليه في كل العلوم النظرية والتطبيقية ؛ لأنه أدعى إلى الاختصار فهو يقيس الفرع على الأصل ويأخذ بحكمه أي تأخذ الظاهرة المقيسة ، فالقياس لغةً (( قاس الشيء بقيسه قياساً وقياساً ، واقتاسه حكم المقيس عليه وقيسه إذا قدره على مثاله ))<sup>(١)</sup> .

أما في الاصطلاح فقد حدّه الرمانيّ (ت٣٨٤هـ) بأنه: (( الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول ))<sup>(٢)</sup> ، وحدّه ابن الأنباري بقوله : (( حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ))<sup>(٣)</sup> . وأركان القياس أربعة ، المقيس عليه هو ( الأصل ) وهو كلام العرب من شعر ونثر والذي يسمى بالشاهد ، والمقيس وهو ( الفرع ) وهو ما قيس على كلام العرب و(الحكم) وهو ما يظهر نتيجةً للقياس ، و( العلة الجامعة ) التي من أجلها اخذ المقيس حكم المقيس عليه<sup>(٤)</sup> .

فالقياس هو الطريق الذي يسلكه الباحث لاستنباط حكم لغوي او نحوي ، فهو حمل مجهول على معلوم وحمل ما لم يسمع على ما سُمِعَ<sup>(٥)</sup> . وتكمن أهمية القياس في اللغة العربية والحاجة إليه كما قال الشيخ محمد الخضر(ت١٣٧٧هـ) في حديثه عن الحاجة إلى القياس في اللغة: (( ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات

(١) لسان العرب: مادة ( قيس )

(٢) كتاب الحدود للرماني في النحو: ٣٧ .

(٣) لمع الأدلة: ٩٣ .

(٤) يُنظرُ: لمع الأدلة: ٩٣ ، ابن جني النحوي: ١٥٠ .

(٥) يُنظرُ: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠ .

الضخمة عن تدوينها ، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي على اختلاف فنونها ، وتباين وجوها .

فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تفرغ سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة المنشور العرب ومنظومها ((<sup>(١)</sup>) ، فعلماء العربية لم يسمعوا كل كلام العرب وإنما قاسوا على كلام العرب ؛ ولذلك كان للقياس مكانة كبيرة عند النحويين ، وقد منع النحاة إنكار القياس في النحو ؛ لأن النحو كله قياس ولهذا قيل في النحو بأنه: (( علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ))<sup>(٢)</sup> .

وكان النحاة على تفاوت في تعاملهم مع القياس ، فمنهم من كان يعمل به ، ومنهم من كان يتحرج منه فلا يقيس إلا على الغالب والكثير<sup>(٣)</sup> .

وليس كل مسموع يقاس عليه فقد ذكر السيوطي شروطاً للمسموع الذي يقاس عليه وهي: (( ما نُبِتَ في كلام مَنْ يُوثَّقُ بفصاحته ؛ فَشَمَلَ كلامَ الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه ( ﷺ ) وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده ، إلى أن فَسَدَتِ الألسنة بكثرة المولدين ))<sup>(٤)</sup> ، ولذلك كانت البصرة اصحَّ قياساً من الكوفة ؛ لأن المدرسة الكوفية توسعت في الرواية والقياس ، أما المدرسة البصرية فكانت تتشدد في الأخذ ولم تقس على الشاذ النادر<sup>(٥)</sup> .

وكان أبو علي الفارسي من النحاة الذين أولوا القياس أهمية كبيرة حتى أثر عنه: ((أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أخطيء في واحدة من القياس ))<sup>(٦)</sup> ، وسار

(١) دراسات في العربية وتاريخها: ٢٥ .

(٢) لمع الأدلة: ٩٥ .

(٣) يُنظَرُ: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢١ - ٢٢ .

(٤) الاقتراح: ٢٤ .

(٥) يُنظَرُ: المدارس النحوية شوقي ضيف: ١٦٣ .

(٦) الخصائص: ٨٨/٢ .

وسار التلميذ على نهج شيخه فذكر ابن جني بأن: (( مسألة واحدة في القياس ، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس ))<sup>(١)</sup> ، وليس هناك شاهد أدل على اعتماد النحاة الأوائل على القياس اعتمادًا كبيرًا من قول أبي البركات الانباري ، قال: (( إذا بَطُلَ ان يكون النحو روايةً ونقلًا وَجَبَ أن يكون قياسًا وعقلًا ))<sup>(٢)</sup> .

### أولاً: الألفاظ التي استعملت للتعبير عن القياس :

ضم مختار التذكرة ألفاظًا أُستخدِمَت في التعبير عن القياس فضلاً عن لفظة القياس ، وهي ( الحمل ) ، و ( الأصل ) و ( الإجراء ) وهي ألفاظ مرادفة في معناها للفظ القياس ، و مثال لفظة الحمل هو: (( قال سيبويه عن الخليل في ( تَوْلَج: هو ( فَوَعَلَ ) من ( ولج ) فحمله على هذا ، وَجَعَلَ التاء بدلاً من [ الواو ] ؛ لكثرة هذا البديل واستنفاضته في الفاء خاصة ، واطَّرادَه في باب الافتعال ، وَسَعَتَه في غير الافتعال ))<sup>(٣)</sup> و ( الأصل ) منه ما ورد في (( و أصل الصفات للنكرات ؛ لان المعارف الوصف بها عارضٌ فيها ؛ إذ كان حقّ المعرفة أن تُعْنِي معرفته عن صفته ))<sup>(٤)</sup> .

أما الإجراء فمثاله ما ذُكِرَ في الحديث عن مجيء الإضافة لفظاً مجيء ما ينتصب ما بعده من الإضافة ، قوله:

(( ولا مُسْتَكْرٍ أَنْ تُعْقَرَ<sup>(٥)</sup> ))

(١) الخصائص: ٨٨/٢ .

(٢) العلة النحوية: ٧٥ .

(٣) مختار التذكرة: ٣ .

(٤) المصدر نفسه: ٤٠٠ .

(٥) ديوان النابغة الجعدي: ٧٠ ، ويُنظَرُ : الكتاب : ١ / ٦٤ ، وتمام البيت :  
وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا وَلَا مُسْتَكْرًا أَنْ تُعْقَرَ

في موضع ( عَقْرُهَا ) ، فَأَجْرَى ( العقر ) حيث كان مضافاً إلى مؤنث مجزى ما يكون مؤنثاً: ك ( ذهبَتْ بعضُ أصابعِهِ ) و ﴿ تَلْتَطِئُ بعضُ السَّيَّارَةِ ﴾<sup>(١)</sup> ((<sup>(٢)</sup>)).

وابن السراج (ت ٣١٦هـ) قسم الكلام على مطرد وشاذ ، والشاذ عنده ثلاثة أقسام ، أما ابن جني فقسمه على أربعة: القسم الأول وهو المطرد في القياس والاستعمال وهو ما يوافق القسم الأول عند ابن السراج وهو المطرد ، و الأقسام الثلاثة الأخرى توافق الأقسام الثلاثة للشاذ عند ابن السراج ، أي المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال وهو يوافق القسم الثاني من الشاذ عند ابن السراج ، و المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس وهو يوافق القسم الأول من الشاذ عند ابن السراج ، والشاذ في الاستعمال والقياس وهو يوافق القسم الثالث من الشاذ عند ابن السراج<sup>(٣)</sup> .

ومن النصوص التي وردت في مختار التذكرة وتوضح تقسيم ابن جني ، ما ورد

في:

(( فَلَسْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي بِرَأْبٍ حَرَامًا سِوَاهَا مَا حَيِّتُ يَدَ الدَّهْرِ

... ( ما حييت ) المرادُ به الكثرة ، فإذا كان المرادُ بكلِّ واحدٍ منهما الكثرةَ شاع عنهم وضع البعض موضع الكل كان هذا أيضاً جائزاً ، وقد شاع أيضاً عنهم واطَّرد في استعمالهم: (( لا أَكَلَّمُكَ ما حَيِّتُ ))<sup>(٤)</sup> .

وهذا النص فيه إشارة إلى المطرد في القياس والاستعمال ، وفي المطرد في الاستعمال والشاذ في القياس ما ذُكر في الحديث عن الشبه بين ( جديدة ) و ( ما قائماً زيداً ): (( كما قال: ﴿ لا تَخِذُوا عِدْوِي وَعِدْوُكُمْ أَوْلِيَاءُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، واطَّرد ذلك في الاستعمال اطَّرادَ ترك ترك نصبِ خبرٍ ( ما ) متقدِّماً ، و إن كان القياسُ على ما ذكرنا يوجبُه ، فصار ردُّ

(١) يوسف: ١٠ .

(٢) مختار التذكرة: ٣٤٥ .

(٣) يُنظر: القياس في اللغة العربية: ٢٧ .

(٤) مختار التذكرة: ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٥) الممتحنة: ١ .

الهاء فيه بَعْد استعمالِ الكلمة وليست فيها بمنزلة نصبِ الخبر مقدّمًا ، وإن كان ضربًا من القياس يوجبه ؛ كما يوجب دخول الهاء في ( جَدِيد ) و ( خَرِيق ) ، فقد اجتمعا في الشذوذ عن الاستعمال ، وإن كان هنا قياسٌ يوجبُهُما ))<sup>(١)</sup> .

أما النوع الآخر وهو المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال كما في الحديث عن دخول التاء في ( جديد ) حيث قال: (( وهذا من الشاذ عن الاستعمال ، وإن لم يكن شاذًا عن القياس ؛ لأن القياس كان أن تدخله التاء ))<sup>(٢)</sup> .  
أما عن النوع الرابع وهو الشاذ في القياس والشاذ في الاستعمال فذكر في مختار التذكرة: وأما قول ابن مُقبل :

(( وأني لأستحيي وفي الحق مُسْتَحْيٍ<sup>(٣)</sup> ))

فإن ذلك شاذٌ في القياس ، ولا يبعد أيضًا أن يكون شاذًا عن الاستعمال ))<sup>(٤)</sup> .

## ثانيًا: مراتب القياس

### ١- القياس المطرد:

الاطراد لغةً: التتابع و الاستمرار واطرد الشيء: تبع بعضه بعضًا ، واطرد الأمر أي استقام ، واطرد الجدول: إذا تتابع ماؤه<sup>(٥)</sup> .

(١) مختار التذكرة: ٤٦٣ .

(٢) المصدر نفسه: ٤٢٩ .

(٣) ديوان ابن مقبل: ١١١ ، وينظر: اللسان مادة ( سمع ) ، وتمام البيت:  
وأني لأستحيي وفي الحق مُسْتَحْيٍ إذا جاء باغي العرف أن أتَعذرا .

(٤) مختار التذكرة: ٤٣٢ .

(٥) يُنظر: لسان العرب: مادة ( طرد ) .

أما في الاصطلاح فهو (( عموم القاعدة الضابطة ، في أية مسألة من مسائل النحو ))<sup>(١)</sup>، وذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أن معنى ( القياس المطرد ) عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، هو: (( ما اجتمعوا عليه ، وليس أقوى من اجتماع العرب على أسلوب معين من التعبير ، في اعتباره أصلاً يقاس عليه غيره مما أشبهه ))<sup>(٢)</sup> ، ومن أمثلة القياس المطرد : (( فمن قال : كُفُوٌ مثل عُقُق ، فتخفيفه: ﴿ كُؤَا ﴾<sup>(٣)</sup> ك ( جُون ) ، وقياسُ مَنْ قال : الكَمَاة و المَرَاة أن يقول: (( كُفَا أَحَدٌ )) فيكون لفظها كلفظِ مَنْ خَفَّف على القياس الكثير ؛ لأنه يَقلِبها أَلِفًا ، فيصير ك ( عَصَا ) و(رَحَى ) ))<sup>(٤)</sup> . وكذلك ما ذُكر في: (( وليس كذلك ( إِنَّ ) ألا ترى أطرادها في نحو: إِنَّ زَيْدًا أَخوك ، وإنَّ جَعْفَرًا قائمٌ ، وإنَّ أَخاك محمدٌ ، قلما أطردت ( إِنَّ ) ولم يَضِق موضعها ، ولم يقتصر على موضع واحد - كما وقع الاقتصار بالباء على ( حسبك ) أو على ما لا بال به معها - اعتدَّت ( إِنَّ ) وزال بها عَمَلُ اسمها فيما بَعَدَه الرفع على حدِّ ما كان يَعْمَلُه وهو مبتدأ ، فصار العملُ في خبرِ ( إِنَّ ) ؛ ل ( إِنَّ ) نفسها . وهذا فرق واضح))<sup>(٥)</sup>

## ٢- القياس الشاذ :

( الشذوذ ) لغةً: جاء في لسان العرب: ( شذَّ عنه ، يشذُّ ، شذوذاً ) انفراد عن الجمهور ، وندر ، فهو شاذ<sup>(٦)</sup> ، فالشذوذ هو الانفراد والندرة .

(١) القياس في النحو العربي ( أطروحة ): ٣٢ .

(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٥٩ .

(٣) الإخلاص: ٤ .

(٤) مختار التذكرة: ٢٧٧ .

(٥) المصدر نفسه: ١٧٧ .

(٦) لسان العرب: مادة ( شذذ ) .

أما في الاصطلاح فعرفه ابن جنّي بأنه: (( ما فارق ما عليه بقيه بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره ))<sup>(١)</sup> ، وقيل الشاذ هو الذي خرج عن الضوابط النحوية والصرفية<sup>(٢)</sup> ، أي هو (( الخارج عن القاعدة ))<sup>(٣)</sup> .

ومثال الشاذ في مختار التذكرة ، ما ذُكر في الحديث عن ( لات ) : (( فإن قلت: فالنفي قد غير المعنى قيل: النفي لا معتبر به في هذا الباب ، وإنما يتغير المعنى بأن يدخل معنى فعل ، والنفي لا يحدث معه هذا ؛ ألا ترى أنه لا ينتصب عنه ، وهذا شاذٌ نادرٌ لا نعلم له نظيراً ))<sup>(٤)</sup> .

### ٣- القياس المتروك:

( التَرْكُ ) لغة: يُقَالُ ( تَرَكْتُ ) الشَّيْءَ تَرْكًا ) : وَدَعْتُهُ وَخَلَيْتُهُ<sup>(٥)</sup> .

أما في الاصطلاح فلم يُحدّد وإنما أشار النحويين إليه من خلال الأمثلة ، و أرادوا به: (( الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام ))<sup>(٦)</sup> ومثال القياس المتروك في مختار التذكرة: (( و قال أبو الحسن: لو قلت: يا أيها الجاهلُ ذا التتري ، لجاز في القياس إلا أن العرب لا تتكلم به ))<sup>(٧)</sup> .

(١) الخصائص: ٩٧ / ١ .

(٢) يُنظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٣٩ .

(٣) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ٣١ .

(٤) مختار التذكرة: ٤٣٧ .

(٥) ينظر: لسان العرب مادة ( ترك ) .

(٦) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: ٣٧ .

(٧) مختار التذكرة: ١٨٣ .

## التوطئة:

الاسم، لغةً: (( الاسمُ: أصلٌ تأسيسه السمو ، و ألفُ الاسمِ زائدةٌ ، ونقصانه الواو ))<sup>(١)</sup>.  
 و (( سَمَا الشيءُ يسمو سَموا: ارتفعَ ، و سَمَا إليه بصري ، أي ارتفع بصرك  
 إليه ))<sup>(٢)</sup>.

وَ مِنْ هُنَا تَتَحَدَّدُ مَكَانَةُ الْإِسْمِ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ عَلَى ارْتِفَاعِ الْمَنْزِلَةِ وَ التَّقَدُّمِ عَلَى  
 غَيْرِهَا مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ الْمَعْرُوفَةِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى الْخَوْضِ فِي أَصْلِ  
 اشْتِقَاقِ هَذِهِ الْمَفْرَدَةِ ؛ خَاصَّةً وَ أَنَّ أَبَا الْبِرَكَاتِ الْأَنْبَارِيَّ (ت ٥٧٧هـ) قَدَّ فَصَلَ الْقَوْلَ  
 فِيهَا<sup>(٣)</sup>.

وَ أَمَّا اصْطِلَاحًا ؛ فَإِنَّ سَيَّبِيوِيَهَ (ت ١٨٠هـ) لَمْ يَحْدُهُ بَلْ اِكْتَفَى بِالْتَّمَثِيلِ لَهُ ؛ قَالَ:  
 ((فَالْكَلْمُ اسْمٌ وَفَعْلٌ ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى لَيْسَ بِاسْمٍ ، وَ لَا فِعْلٌ ، فَالاسْمُ: رَجُلٌ وَ فَرَسٌ، وَ  
 حَائِطٌ ))<sup>(٤)</sup>.

وَ ذَكَرَ الْمَبْرَدُ (ت ٢٨٥هـ) أَنَّ الْكَلَامَ كُلَّهُ اسْمٌ وَ فِعْلٌ وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى ، وَ أَنَّهُ لَا  
 يَخْلُو مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ سِوَاءً أَكَانَ عَرَبِيًّا أَوْ أَعْجَمِيًّا<sup>(٥)</sup> ، وَ أَنَّ الْإِسْمَ مَا كَانَ وَاقِعًا عَلَى  
 مَعْنَى نَحْوِ رَجُلٍ ، وَ فَرَسٍ ، وَ زَيْدٍ ، وَ عَمْرٍو ، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَ أَنَّ أَشْهَرَ عِلَامَةٍ  
 يَتَمَيَّزُ بِهَا الْإِسْمُ عِنْدَهُ هِيَ دُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ ، وَ إِلَّا فَهُوَ لَيْسَ بِاسْمٍ ، كَمَا صَرَّحَ  
 بِأَنَّ الْإِسْمَ هُوَ مَا صَلَحَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا ، أَيْ يُوَدِّي وَظِيْفَةَ الْفَاعِلِيَّةِ<sup>(٦)</sup>.

(١) العين: ٣١٨ / ٧ (سمو)

(٢) المصدر نفسه والجزء والصفحة نفسها.

(٣) يُنظَرُ: الإنصاف: ٦ / ١ (م ١)

(٤) الكتاب: ١٢ / ١.

(٥) يُنظَرُ: المقتضب: ٣ / ١.

(٦) يُنظَرُ المصدر نفسه: ١٠ / ١.



و ذكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ) أن الكلام يتألف من ثلاثة أشياء: اسمٌ ، و فعلٌ، و حرفٌ<sup>(١)</sup> ؛ وقد راعى في هذا التقسيم المعنى الوظيفي ، و هو دلالة الاسم على مسمى مجردٍ عن الزمن ، و لم يُراعِ في حده الجانب الشكلي وهو جانب المبنى<sup>(٢)</sup> .

والاسم عند الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، أو دخل عليه حرفٌ من حروف الخفض ، وميّز الاسم بانفراده بقبول الجرِّ و التنوين ، و دخول الألف و اللام عليه و صلاحيته أن يكون موصوفاً و مصغراً و منادى<sup>(٣)</sup> .

أما أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) فقد ميّز بين الاسم و الفعل من خلال الأسلوب؛ فقال: (( الشاهدُ على أن اختلافَ العباراتِ و الأسماء أن الاسمَ كلمةٌ تدلُّ على معنى دلالة الإشارة ، و إذا أُشير إلى الشيء مرةً واحدةً فالإشارة إليه ثانية و ثالثة غير مفيدة ))<sup>(٤)</sup> .

أما المحدثون فلم يحددوا مفهوم الاسم بل إننا نجد أن منهم من بيّن أن التفريق بين أقسام الكلام المختلفة يجب ألا يكون من حيث المباني فقط ، و إن تعددت ، أو المعاني فقط ، إذ لا بُدَّ أن يتضافر اعتبارُ المبنى و اعتبار المعنى في التفريق بين قسم بعينه و بين بقية الأقسام<sup>(٥)</sup> .

و ذكر أن هذا التقسيم يجب أن يكون على النحو الآتي<sup>(٦)</sup>:

أولاً: الاسم .

ثانياً: الصفة .

ثالثاً: الفعل .

رابعاً: الضمير .

(١) يُنظر: الأصول في النحو: ٦/١ .

(٢) يُنظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة: ٣١ .

(٣) يُنظر: أقسام الكلام العربي: ٣٢-٣٣ .

(٤) الفروق اللغوية: ٣٣ .

(٥) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٨٨ .

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٩٠ .

خامساً: الخوالب .

سادساً: الظروف .

سابعاً: الأداة .

وَ مِنْهُمْ مَنْ قَسَمَ الْكَلِمَ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى النُّحُوِّ الْآتِي ، دُونَ أَنْ يُقَدِّمَ تَحْدِيدًا لِلْإِسْمِ  
أَيْضًا<sup>(١)</sup>:

الاسم

الصفة ( اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، و صيغ المبالغة ... الخ )

الفعل.

الضمير .

الخالفة نحو: اسم الفعل ، و اسم الصوت ، و صيغة التعجب و خالفة المدح و الذم،  
أَي نِعَمَ وَ بئْسَ .

وَمِنْ الْمُحَدِّثِينَ مَنْ تَبَنَّى حَدَّ الزَّمْخَشَرِيِّ (ت ٥٣٨هـ) لِلْإِسْمِ الَّذِي يَنْصُ فِيهِ عَلَى أَنْ  
( ( الاسم المسمّى علامة يُعرف بها ، و يتميز بها عن غيره ))<sup>(٢)</sup> .

مبيّنًا في الوقتِ نفسه أن ثمةَ مرتكزاتٍ أساسية ارتأى مناقشتها بغية التمييز أو  
التفريق بين الاسم و الفعل و هي<sup>(٣)</sup>:

الخفة و الثقل، التنوين، المصدر و الفعل ، والإسناد.

(١) يُنظَرُ: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة: ١٦٩ .

(٢) الكشاف: ٤٣٠ / ١ ، و يُنظَرُ: الأصل و الفرع في النحو العربي من سيبويه إلى ابن هشام  
دراسة نحوية: ١٧- ١٨ .

(٣) يُنظَرُ: الأصل و الفرع في النحو العربي: ١٨ .

## الفصل الثالث

### المبحث الأول / المرفوعات

أولاً: المبتدأ والخبر والنواسخ

أ- رافع المبتدأ والخبر

ب- تقديم الخبر على المبتدأ

ت- حكم الاسم الواقع بعد مُذْ و مُنْذُ

ث- حذف خبر إنَّ و أخواتها للعلم به

ثانياً: الفاعل

أ- علة رفع الفاعل

ب- حذف الفاعل

ت- فاعل نَعَمَ و بُسَّ ( اسم جنس مضمرة على شريطة

التفسير )

## أولاً: المبتدأ والخبر والنواسخ

### أ- رافع المبتدأ والخبر:

المبتدأ: هو الاسم المجرّد من العوامل اللفظية غير الزائدة ، مُخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لما يُستغنى به ، والخبر: هو الجزء المُتمّ الفائدة والمبتدأ والخبر مرفوعان أبداً<sup>(١)</sup>.

وقد قرر سيبويه أن المبتدأ والمبني عليه أي الخبر كلاهما رفعٌ ، قال: (( فالمبتدأ كلّ اسم ابتديء ليبنى عليه كلامٌ . والمبتدأ و المبني عليه رفعٌ ، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسندٌ ومُسندٌ إليه ... فأما الذي يُبنى عليه شيءٌ هو هو فإن المبني عليه يرتفعُ به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك عبد الله منطلقٌ ، ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليبنى عليه المنطلقُ وارتفع المنطلق ، لأنّ على المبتدأ بمنزلة ))<sup>(٢)</sup> .

وذهب المبرد إلى أن المبتدأ يرتفعُ بتعريفه عن العوامل اللفظية ؛ قال: (( فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ، ومعنى الابتداء: التنبيه والتعريف عن العواملِ غيره ، وهو أولُ الكلام ))<sup>(٣)</sup> .

وخالف الزجاج مذهب سيبويه مبيّناً أنّ رافع المبتدأ هو ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار وهو ما نقله ابن يعيش عنه ؛ فقال: (( وكان أبو إسحاق يجعلُ العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني الإخبار عنه ، قال لأن الاسم لما كان لأبْدَ له من حديثٍ يُحدّث به عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ ))<sup>(٤)</sup> .

(١) يُنظر: الأصول في النحو: ٥٨/١، وشرح قطر الندى: ١١٣.

(٢) الكتاب: ١٢٦/٢-١٢٧، ويُنظر: شرح الأشموني: ٩٠/١.

(٣) المقتضب: ١٢٦/٤.

(٤) شرح المفصل: ٨٥/١.

أما ابن السراج فقد تابع المبرّد ، فذهب إلى أن المبتدأ يُرفع بالابتداء ، والابتداء أولاً مقتضياً ثانياً ؛ قال: (( المبتدأ ما جَرَدَتْهُ مِنْ عواملِ الأسماءِ ومن الأفعالِ و الحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدئاً به دون الفعل ويكون ثانيه خيره ولا يستغني واحدٌ منهما عن صاحبه ))<sup>(١)</sup> .

أما ابن الورّاق فقد أبطل ما ذهب إليه الزجاج ؛ لأنه لو كان الأمر كما رتبته أبو اسحاق لما جاز أن ينتصب الاسم بدخول عاملٍ عليه ؛ لأن دخول العامل لا يُغيّر معنى الحديث عن الاسم ، فلو كان ذلك المعنى عاملاً لما جاز أن يدخل عاملٌ وهو باقٍ<sup>(٢)</sup> .

أما ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) فقد بيّن أن التعري هو العلةُ الراجعة للمبتدأ ؛ لذا قال: (( لأنّ التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعرّي قد رُكِبَ مِنْ وجهٍ ما ، وذلك أنّ سيبويه حكى أنّهم يقولون: واحدٌ، واثنان، وثلاثة ، وأربعة، إذا عدّوا ولم يقصدوا الإخبارَ بأسماءِ العدد ولا عنها ، وذلك مع التركيب بالعطف ، فإن لم تعطف بعضها على بعضٍ كانت موقوفةً ، فقلت: واحدٌ ، إثنان ، ثلاثة ، أربعة ، وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه ، إذن قد ثبت أن التعري رافع ))<sup>(٣)</sup> .

أما مذهب الكوفيين ومنهم الفراء فأَنَّ المبتدأ والخبر مترافعان ، أي أن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ ، إذ لا بُدَّ للمبتدأ من خبرٍ، والخبر لا بُدَّ له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر، ولا يتمُّ الكلامُ إلّا بهما ، لأن كلاً منهما طالبٌ للآخر، ومحتاجٌ إليهما وصار به عمدة<sup>(٤)</sup> .

(١) الأصول في النحو: ٥٨/١، وشرح جمل الزجاجي: ٣٥٧/١.

(٢) يُنظر: العلل في النحو: ١٣٦، وشرح المفصل: ٥٨/١.

(٣) شرح جمل الزجاجي: ١٧٥/١.

(٤) يُنظر: معاني القرآن: ١٣/١، والإنصاف(م): ٤٤/١-٤٥ ، وشرح المفصل: ٢٨٤/١ ،

وانتلاف النصر: ٣٠ .

وَذَكَرَ فِي مَخْتَارِ التَّذَكِرَةِ فِيمَا نُقِلَ عَنِ الْأَخْفَشِ : (( تَقُولُ: زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ، تَرْفَعُ زَيْدًا)) بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَتَرْفَعُ مَنْطَلِقٌ بِ ( زَيْدٍ ) ((<sup>(١)</sup>).

وَأَصَافَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: (( إِذَا قُلْتَ: كَانَ زَيْدٌ مَنْطَلِقًا ، أزالْتَ ( كَانَ ) عَمَلِ الْإِبْتِدَاءِ وَأَحَدْتِ لِنَفْسِهَا عَمَلًا ، فَأزالْتَ عَنِ ( مَنْطَلِقٍ ) عَمَلِ ( زَيْدٍ ) وَأَحَدْتِ لِنَفْسِهَا عَمَلًا... يَقُولُ: لَمَّا بَطَلَ عَمَلُ الْإِبْتِدَاءِ عَنِ ( زَيْدٍ ) فَرَفَعْتُهُ أَبْطَلْتَ عَمَلِ زَيْدٍ عَنِ مَنْطَلِقٍ فَنَصَبْتَهُ ))<sup>(٢)</sup>.

أما رافع الخبر فاختلف فيه النحويون فذهب البصريون إلى أن رافع الخبر هو الابتداء ، وقد نسب السيوطي هذا الرأي إلى الأخفش الأوسط ، وابن السراج ، والرماني (ت ٣٨٤هـ)<sup>(٣)</sup>.

ويرى المبرد أن الرفع للخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً ، و (( الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر ))<sup>(٤)</sup>.

وقد وافق أبو عليّ الفارسي المبرد في مذهبه هذا<sup>(٥)</sup> . أما أبو البركات الأنباري فقد نسب هذا الرأي إلى سيبويه ؛ قال: (( وَذَهَبَ سَيْبَوِيهِ وَجَمَاعَةٌ مَعَهُ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْخَبْرِ هُوَ الْإِبْتِدَاءُ وَالْمَبْتَدَأُ جَمِيعًا ))<sup>(٦)</sup>.

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْمَبْتَدَأَ هُوَ الرَّافِعُ لِلْخَبْرِ وَالْخَبْرُ يَرْفَعُ الْمَبْتَدَأَ فَهَمَا يَتَرَفَعَانِ<sup>(٧)</sup> ، وَقَدْ ضَعَّفَ هَذَا الرَّأْيَ أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ مِنْ وَجْهَيْنِ (( أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ يُؤَدِّي إِلَى مُحَالٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَامِلَ سَبِيلُهُ أَنْ يَقْدَرَ قَبْلَ الْمَعْمُولِ ، وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُمَا يَتَرَفَعَانِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ ، وَالْوَجْهَ

(١) مختار التذكرة: ١٢٣.

(٢) المصدر نفسه: ١٣٧-١٣٨.

(٣) يُنظَرُ: همع الهوامع شرح جمع الجوامع: ٩/٢، الخصائص: ٣٨٥/٢.

(٤) المقتضب: ١٢٦/٤.

(٥) يُنظَرُ: العُضُدِيَّات: ٢٩.

(٦) أسرار العربية: ٧٦.

(٧) يُنظَرُ: معاني القرآن: ١٣/١، وشرح المفصل: ٨٤/١.

الثاني: أن العاملَ في الشيء مادام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره ؛ لأن عاملاً لا يدخلُ على عاملٍ ، فلما جازَ أن يُقالَ: كان زيدٌ أخاك وإنَّ زيداً أخوك ، وظننتُ زيداً أخاك ، بطلَ أن يكونَ أحدهما عاملاً في الآخر ((<sup>(١)</sup>).

واختارَ ابنُ مالك (ت ٦٧٢هـ) والمرادي (ت ٧٤٩هـ) مذهبَ سيبويه<sup>(٢)</sup>.

وقد بيَّنَ ابنُ عقيلٍ أن الخلافَ في هذه المسألة لا طائل منه ، وأن مذهبَ سيبويه هو أعدلُ المذاهب<sup>(٣)</sup>.

وقد واجهَ قولُ الكوفيين كثيراً من الاعتراضاتِ منها ما ذكره الأنباري ، والبطليوسي (ت ٥٢١هـ) من أن حقَّ العاملِ ألا يتقدم على المعمولِ ، وإذا قلنا إنهما يترافعان أدّى ذلك إلى أن يكونَ كلُّ واحدٍ منهما قبل الآخر ، وذلك محال<sup>(٤)</sup> ، ومنها ما ذكره ابن عصفورٍ من أن الخبرَ قد يرفعُ فاعلاً ، نحو زيدٌ قائمٌ أبوه على أن يُجعلَ الأبُ فاعلاً لـ ( قائمٌ ) ولو جعلَ مع ذلك عاملاً في المبتدأ لأدى إلى إعمالِ عاملٍ واحدٍ في معمولين رفعاً ، وذلك لا نظيرَ له في كلامهم<sup>(٥)</sup>.

واختارَ ابن جني كما بينا سابقاً ما ذهب إليه البصريون من أن المبتدأ مرفوع

بالابتداء ، وإن الخبر مرفوع بالمبتدأ<sup>(٦)</sup>.

(١) الإنصاف: ٤٨.

(٢) يُنظرُ: شرح الكافية الشافية: ٣٣٤/١ ، وتوضيح المقاصد: ٢٧٣/١.

(٣) يُنظرُ: شرح ابن عقيل: ٢٠١/١.

(٤) يُنظرُ: الحلل في إصلاح الخلل: ١٤٩ ، و الإنصاف (م): ٤٩/١.

(٥) يُنظرُ: شرح جمل الزجاجي: ١٧٥/١.

(٦) يُنظرُ مختار التذكرة: ١٢٣ ، ١٣٧ - ١٣٨.

ب- تقديم الخبر على المبتدأ:

إنَّ (( الأصلَ تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، لأنه وصفٌ في المعنى للمبتدأ ، فحقه أن يتأخر عنه وضعاً ، كما هو متأخر عنه طبعاً ، وقد يعدلُّ عن الأصل ، فيقدم الخبر ، كقولهم: ( تميميُّ أنا ) و ( مشنوءٌ مَنْ يشنوك ) ))<sup>(١)</sup> .

وقد اختلف النحويون في جواز تقديم الخبر على المبتدأ ، فذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، سواءً كان مفرداً ، كقولنا: قائمٌ زيدٌ ، أو جملة كقولنا: أبوه قائمٌ زيدٌ<sup>(٢)</sup> .

وقد احتجَّ البصريون لمذهبهم بأن الدليلَ على هذا أنه مستعملٌ في كلام العرب كثيراً ، وفي أشعارهم ، نحو قولهم: في بيتهِ يؤتى الحكم ، والتقديرُ: الحكمُ يؤتى في بيتهِ ، وقولهم: في أكفانه لُفَّ الميثُ و التقدير: الميثُ لُفَّ في أكفانه ، وقولهم: مشنوءٌ مَنْ يشنوك والتقديرُ: مَنْ يشنوكَ مشنوءٌ ))<sup>(٣)</sup> .

وقد احتجَّ البصريون بقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتِنَا      بَنُونُ أَبْنَاءِ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

فالشاهدُ في قوله: (( بنونا بنو أبنائنا ، فقد تقدم الخبر بنونا على المبتدأ ، بنو أبنائنا )) .

وكان سيبويه قد صرح قائلاً: (( وزعم الخليلُ أنه يستقبح أن يقولَ: قائمٌ زيدٌ ؛ وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ ، كما تؤخر وتُقدم ، فتقولُ: ضربَ زيداً عمرو ، و ( عمرو ) على ضرب مرتفع ، وكان الحدُّ أن يكون مقدماً ، ويكون

(١) شرح ابن الناظم: ١١٤ ، ويُنظرُ: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٠٦ ، وشرح الأشموني: ٩٨/١ .

(٢) يُنظرُ: الإنصاف (م) ٦٥/١ .

(٣) يُنظرُ: شرح المفصل: ٩٢/١ ، و انتلاف النصره: ٣٣ .

(٤) للفرزدق في شرح ديوانه : ٢١٧/١ ، وهو من شواهد الإنصاف: ٦٦/١ .



( زيدٌ ) مؤخرًا ، وكذلك هذا الحد أن يكون الابتداء فيه مقدمًا ، وهذا عربيٌّ جيدٌ ، وذلك قولك: تميميُّ أنا ، و مشنوء من يشنوك ، ورجلٌ عبد الله وخزٌ صفتك<sup>(١)</sup> .  
 وقال المبردُ: (( وتقول: منطلقٌ زيدٌ ، فيجوز إذا أردت بـ ( منطلق ) التأخير ، لأن زيدًا هو المبتدأ ))<sup>(٢)</sup> .

وقد نُسبَ إلى الكوفيين أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، سواءً أكان مفردًا أم جملةً<sup>(٣)</sup> ، واحتجوا بأن الدليلَ على ذلك أن الخبرَ اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ بمعنى أنه يُؤدي إلى تقديم الاسم على ظاهره ، كقولنا: زيدٌ قائمٌ فكان في (قائم) ضمير (زيد) والدليل على ذلك أنه يظهر في التثنية والجمع نحو: قائمان الزيدان ، وقائمون الزيدون ، فلو كان خاليًا من الضمير لكان موحدًا في الأحوال كلها ، وكذلك في خبر الجملة ، كقولنا: أبوه قائمٌ زيدٌ ، فكانت الهاءُ في (أبوه) ضمير (زيد) فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره ، وهذا لا يجوز إذ لا خلاف في أن ضميرَ الاسم أن يكون بعد ظاهره<sup>(٤)</sup> .

وقد جَوَزَ الفَرَّاءُ تقديم الخبرِ على المبتدأ في معرضِ تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾<sup>(٥)</sup> فقال: (( إن شئت جعلت

(١) الكتاب: ١٢٧/٢ .

(٢) المقتضب: ١٢٧/٤ .

(٣) يُنظرُ: الإنصاف (م٥): ٦٥/١ ، وشرح المفصل: ٩٢/١ ، وشرح ابن عقيل: ٢٢٨/١ ، وائتلاف النصرة: ٣٣ .

(٤) يُنظرُ: الإنصاف (م٥): ٦٥/١ ، وشرح المفصل: ٩٢/١ ، وشرح ابن عقيل: ٢٢٨/١ ، وائتلاف النصرة: ٣٣ .

(٥) هود: ٤١ .

مجرأها ومرساها في موضع رفع بالباء ، كما تقول: إجراؤها وإرساؤها بسم الله وبأمر الله ، وإن شئت جعلت: بسم الله ابتداءً مكتفياً بنفسه ((<sup>(١)</sup>).

أن تقديم الخبر على المبتدأ جائز إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فمجرأها ومرساها مرفوع بالباء ، إذ إنَّ الجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره مستقر أو (كائن) مجرأها ومرساها ، وهي في محل رفع خبر مقدم ، وهذا بالنسبة إلى الخبر المفرد أما بالنسبة إلى الخبر الجملة فلا يجيزه الكوفيون لما فيه من عود الضمير على متأخر ، أو لالتباسه بالفعل والفاعل فالكوفيون يمنعون الإضمار قبل الذكر (<sup>(٢)</sup>).

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير ، فلا يلزم بهذا التقديم في منع الإضمار ، ولذلك جاز أن تقول: ((ضربَ غلامه زيد)) بجعلِ غلامه مفعولاً و( زيد ) فاعلاً ؛ لأن ( غلامه ) وإن كان متقدماً عليه في اللفظ ، إلا أنه في تقدير التأخير ، لم يمنع ذلك من تقديم الضمير ، وكما في قوله تعالى:

﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾ (<sup>(٣)</sup> ، فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخراً في اللفظ لأنَّ موسى في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير (<sup>(٤)</sup> . و (( الضمير متى تقدّم تقديراً لا لفظاً أو تقدّم لفظاً لا تقديراً ، فإنه يجوزُ بخلاف ما إذا تقدّم عليه لفظاً وتقديراً )) (<sup>(٥)</sup> .

(١) معاني القرآن: ١٤/٢ .

(٢) يُنظر: مسائل الأنصاف بين النسبة والتأصيل (بحث) : ٢٥١ .

(٣) طه: ٦٧

(٤) يُنظر: الإنصاف (م) : ٦٨/١ ، وأسرار العربية: ٧٢ .

(٥) الإنصاف (م) : ٧٠/١ ، ويُنظر ائتلاف النصر: ٣٤ .

وتابع ابنُ يعيشُ أبا البركات الأنباري في تأييدهِ مذهبِ البصريين<sup>(١)</sup> ، وذهبَ ابنُ عقيلٍ إلى جوازِ التقديمِ فذكرَ أن لا مانعَ من ذلك<sup>(٢)</sup> ، وكذلك أيدَ عبد اللطيف الشرجي مذهبِ البصريين<sup>(٣)</sup>.

كما بين المحدثون أنَّ تقديم الخبر على المبتدأ في العربية يؤدي إلى أن ((يُنحصرَ فكر المخاطب بخبرٍ واحدٍ من دون أن يتشكَّت في توقعاتٍ متعددةٍ ، وعنايةَ المخاطب بالخبر جعلت المتكلم يقدمه على المبتدأ ليصرف ذهن المخاطب إليه وليلفت انتباهه من أول وهلةٍ قبل أن يسنده إلى مسندٍ معينٍ))<sup>(٤)</sup>.

واختارَ صاحبُ المختارِ التذكرةِ جوازِ التقديمِ ؛ قال محتجاً بقول النابغة<sup>(٥)</sup>:

سَأبْلُغُ عُذْرًا أَوْ نَجَاحًا مِنْ أَمْرِي      إِلَى رَبِّهِ رَبِّ الْبَرِيَّةِ رَاكِعٌ

(( قال: ( ربُّ البرية ) يعني الممدوح ؛ تقديره: رَبُّ الْبَرِيَّةِ رَاكِعٌ إِلَى رَبِّهِ ، فَقَدَّمَ مَا اتَّصَلَ بِخَبْرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبْرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَيْهِ . وَمِثْلُهُ

كَلَّا يَوْمِي طَوَالَةَ<sup>(٦)</sup>))<sup>(٧)</sup>.

وهذا يعني أنه متابع للبصريين في رأيه هذا.

(١) يُنظَرُ: شرح المفصل: ٩٢/١.

(٢) يُنظَرُ: شرح ابن عقيل: ٢٢٩/١.

(٣) يُنظَرُ: انتلاف النصر: ٣٣-٣٤.

(٤) مراعاة المخاطب في النحو العربي : ١٨٠.

(٥) ديوانه: ٢٣٧ ، ويُنظَرُ: الإنصاف: ٦٥.

(٦) وهو للشماخ في ديوانه: ٣١٩ ، والاغفال: ٧٩/١ ، وتام البيت:

كَلَّا يَوْمِي طَوَالَةَ وَصَلُّ أَرْوَى      ظَنُّونَ أَنْ مُطْرَحُ الظَّنُونِ

(٧) التذكرة: ١٥٥.

ت- حكم الاسم الواقع بعد مُذْ و مُنْذُ:

إنَّ لِمُذٍّ وَمُنْذُ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَلِيَهَا اسْمٌ مَفْرُودٌ مَرْفُوعٌ ، نَحْوُ: مَا رَأَيْتَهُ مُذُّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، أَوْ مُنْذُ يَوْمَانِ وَفِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ:

الأول: أنهما مبتدآن (( والمرفوع خبرٌ ، وإليه ذهب المبرِّدُ وكثيرٌ من البصريين .

الثاني: أنهما ظرفان في موضع الخبرِ ، والمرفوعُ هو المبتدأ ، والتقديرُ: بيني وبين لقائه يومان ، وإليه ذهب الأخفش وطائفةٌ من البصريين .

الثالث: أن المرفوعَ بعدهما فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ ، أي: مُنْذُ مَضَى يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ يَوْمَانِ وَهُمَا ظَرْفَانِ مُضَافَانِ إِلَى الْجُمْلَةِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مُحَقِّقُو أَهْلِ الْكُوفَةِ ))<sup>(١)</sup>.

أما البصريون فذهبوا إلى أَنَّ ( مُنْذُ وَمُذُّ ) اسْمَانِ مُبْتَدَأَانِ وَمَا بَعْدَهُمَا خَبْرٌ لِهَما<sup>(٢)</sup> ، وَنُسِبَ هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى الْمَبْرِدِ وَابْنِ السَّرَّاجِ وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ<sup>(٣)</sup> ، كَقَوْلِنَا: مَا رَأَيْتَهُ مُذُّ يَوْمِ الْخَمِيسِ وَمُنْذُ يَوْمَانِ ، وَيَكُونَانِ حَرْفِي جَرٍّ ، كَقَوْلِنَا: مَا رَأَيْتَهُ مُذُّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْ مُنْذُ اللَّيْلَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا مَقْدَرَانِ بِالْأَمْرِ<sup>(٤)</sup>.

قال المبرِّدُ: (( أَمَّا ( مُذُّ ) فَيَقَعُ الْاسْمُ بَعْدَهَا مَرْفُوعًا عَلَى مَعْنَى ، وَمَخْفُوضًا عَلَى مَعْنَى ، فَإِذَا رُفِعَتْ فَهِيَ اسْمٌ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهَا خَبْرُهُ ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الْإِبْتِدَاءِ لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهَا وَأَنَّهَا لَا مَعْنَى لَهَا فِي غَيْرِهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَمْ آتِهِ مُذُّ يَوْمَانِ وَأَنَا أَعْرِفُهُ مُذُّ ثَلَاثُونَ سَنَةً ، وَكَلِمَتُكَ مُذُّ خَمْسَةُ أَيَّامٍ ، وَالْمَعْنَى - إِذَا قُلْتَ: لَمْ آتِهِ مُذُّ يَوْمَانِ .

أَنَّكَ قُلْتَ: لَمْ أَرَهُ ثُمَّ خَبَّرْتَ بِالْمَقْدَارِ فَكُلُّ مَوْضِعٍ يَرْتَفِعُ فِيهِ مَا بَعْدُهُ فَهَذَا مَعْنَاهُ ))<sup>(٥)</sup>.

(١) توضيح المقاصد: ٢١٢/٢ ، ويُنظر: أوضح المسالك: ٣٦٩ ، وشرح الأشموني: ٢٩٦/٢ .

(٢) يُنظر: الإنصاف (٥٦): ٣٨٢/١ ، وائتلاف النُّصرة: ١٤٦ .

(٣) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٥٠٢ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٣٣٥/١ .

(٤) يُنظر: ائتلافُ النُّصرة: ١٤٦ .

(٥) المقتضب: ٣٠/٣ .

وأضافَ أيضاً: (( وأما الموضعُ الذي ينخفضُ ما بعدها وأن تقعَ في معنى (في) ونحوها ، فيكونَ حرفَ خفضٍ ، وذلك قولك ، أنت عندي مُدُّ اليوم ، ومُدُّ الليلة، وأنا أراك مُدُّ اليوم يا فتى ، لأن المعنى في اليوم وفي الليلة ، وليس المعنى أنّ بيني وبين رؤيتك مسافة... فأما ( مُنْدُ ) فمعناها جررت بها أو رفعت - واحدٌ، وبابها الجر؛ لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة ( من ) في سائر الأسماء تقولُ لم أركَ مُنْدُ يوم الجمعة ، أي: هذا ابتداء الغاية، كما تقولُ: من عبد الله إلى زيد ، ومن الكوفة سرت ، فإن رفعت فعلى أنك جعلت ( مُنْدُ ) اسماً وذهبت إلى أنها (مُدُّ) في الحقيقة ، وذلك قليلٌ ؛ لأنها في الأزمنة بمنزلة ( من ) في الأيام))<sup>(١)</sup>.

وأصحابُ هذا المذهب يحتجون لمذهبهم بأنَّ (( مُدُّ )) و(( مُنْدُ )) معناهما الأمدُ ، ففي قولنا: ما رأيتهُ مُدُّ يومان ، ومُنْدُ ليلتان ، فإن التقديرَ فيه: أمد انقطاع الرؤية يومان ، أو ليلتان ، والأمدُ في موضع رفع بالابتداء ، فكذلك ما قام مقامه ، وإذا كانا مرفوعين بالابتداء وجب أن يكونَ ما بعدهما خبراً لهما<sup>(٢)</sup>.

أما الأخصُّ الأوسط (ت٢١٥هـ) ، والزجاج (ت٣١١هـ) ، والزجاجي (ت٣٣٧هـ) فذهبوا إلى أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية ، وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما بتقدير فعل محذوفٍ أي فاعل بفعل مقدر وهما ظرفان مضافان إلى جملة حُذِفَ فعلها وبقي فاعلها ، والتقديرُ في قولنا: ما رأيتهُ مُدُّ يومان أو مُنْدُ يومان ، مُدُّ كان يومان<sup>(٣)</sup>.

وذهبَ الكسائي والكوفيون إلى أنّ (( مُدُّ وَمُنْدُ )) يكونُ الاسمُ المرفوعُ بعدهما بتقدير فعل محذوفٍ ، أي: فاعل بفعل مقدر، وهما ظرفان مضافان إلى جملة حُذِفَ فعلها وبقي فاعلها ، والتقديرُ في قولنا:

(١) المقتضب: ٣/ ٣٠-٣١.

(٢) يُنظر: الإنصاف (٥٦): ٣٩١/١، وشرح المفصل: ٩٤/٤.

(٣) يُنظر: شرح الرضي: ٢١٠/٣، و مُغني اللبيب: ٣٣٥/١.

مَا رَأَيْتَهُ مُذُ يَوْمَانٍ أَوْ مِنْذُ يَوْمَانٍ مُذُ كَانَ يَوْمَانٍ<sup>(١)</sup> .  
بينما نُسِبَ إِلَى الْفَرَاءِ وَبَعْضِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ ( مُذُ وَمُنْذُ ) يَكُونُ الْاسْمَ الْمَرْفُوعَ  
بَعْدَهُمَا خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ فِي قَوْلِنَا: مَا رَأَيْتَهُ مِنْ الزَّمَانِ الَّذِي هُوَ  
يَوْمَانٍ<sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ احْتَجَّ الْكُوفِيُّونَ لِمَذْهَبِهِمْ بِأَنَّ ( مُذُ ، مُنْذُ ) مَرْكَبَتَانِ مِنْ ( مِنْ ، نُو )  
الطَائِيَةِ الَّتِي بِمَعْنَى ( الَّذِي ) قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:

قُولًا لِهَذَا الْمَرْءِ نُو جَاءَ سَاعِيًّا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِيَّ الْفَرَائِضُ

فَأَرَادَ الشَّاعِرُ: الَّذِي جَاءَ سَاعِيًّا .

وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ الْاسْمَ بَعْدَ مُذُ وَ مُنْذُ مَرْفُوعٌ بِتَّقْدِيرِ فَعَلٍ  
مَحذُوفٍ أَنَّهُمَا مَرْكَبَتَانِ مِنْ ( مِنْ وَإِذْ ) فَحَذِفَتِ الْهَمْزَةُ وَوَصَلَتِ ( مِنْ ) بِالذَّالِ  
وَضُمَّتِ الْمِيمُ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: ( مِنْذُ ) بِكَسْرِ الْمِيمِ ،  
فَكَسْرُ الْمِيمِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ ( مِنْ وَإِذْ ) وَ إِذَا ثَبَّتَ أَنَّهَا كَذَلِكَ كَانَ الرِّفْعُ  
بَعْدَهُمَا بِتَّقْدِيرِ فَعَلٍ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَحْسُنُ بَعْدَ ( إِذْ ) ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا رَأَيْتَهُ مُذُ مَضَى  
يَوْمَانٍ وَمُنْذُ مَضَى لَيْلَتَانِ<sup>(٤)</sup> .

وَقَدْ رَدَّ أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ فِي قَوْلِهِمْ أَنَّهُمَا مَرْكَبَتَانِ مِنْ ( مِنْ وَ  
نُو ) بِمَعْنَى الَّذِي فَقَالَ: إِنَّ ( نُو ) الَّتِي بِمَعْنَى ( الَّذِي ) الَّتِي تَسْتَعْمَلُهَا طَيِّبٌ  
خَاصَّةً ، وَمُنْذُ يَوْمَانٍ بِالرِّفْعِ مَسْتَعْمَلٌ فِي جَمِيعِ لُغَاتِ الْعَرَبِ ، فَكَيْفَ اسْتَعْمَلَتِ  
الْعَرَبُ ( نُو ) بِمَعْنَى الَّذِي مَعَ ( مِنْ ) عَلَى زَعْمِكُمْ دُونَ سَائِرِ الْمَوَاضِعِ ؟

(١) يُنْظَرُ: شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ: ٦٠/٢ .

(٢) يُنْظَرُ: الْإِنْصَافُ (٥٦): ٣٨٢/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٩٥/٤ ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ: ٢١٠/٣ .

(٣) يُنْسَبُ لِقَوْلِ الطَّائِيِّ، مِنْ شَوَاهِدِ الْإِنْصَافِ: ٣٨٣/١ ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٥١٤/٢ .

(٤) يُنْظَرُ: الْإِنْصَافُ (٥٦): ٣٨٢/١ ، وَاتِّتْلَافُ النُّصَرَةِ: ١٤٦ .

وأما قولهم إنَّ من العرب مَنْ يقولُ في ( مِنْذُ ) بكسرِ الميمِ ، فقال: إن هذه اللغة شاذةٌ نادرةٌ لا يعرج عليها ؛ وليس فيها حجةٌ على أنها مركبةٌ من ( مِنْ وَاذُ )؛ لأن اللغة الفصيحة جاءت بالضم.

أما قولهم إنَّ الرفعَ بعدهما يكون بتقدير فعلٍ ، والتقديرُ: مُذُ مضى يومانٍ ، ومُنْذُ مضى ليلتانٍ ، فقال: هذا باطلٌ لأن الحرفين إذا رُكِّبَا بَطَلَّ عملُ كل واحدٍ منهما مفردًا ، وحدث حكمٌ آخرٌ<sup>(١)</sup> .

وقد اختار السهيليُّ (ت ٥٨١هـ) مذهب الكوفيين<sup>(٢)</sup> ، بينما أيدَّ عبد اللطيف الشرجي والسيوطي مذهب البصريين<sup>(٣)</sup> .

أما ابن مالك فاخترَ مذهب الكوفيين والسهيلي محتجًا لذلك بقوله: (( وإنما اخترتهُ لأن فيه إجراء مُذُ ومُنْذُ في الاسمية على طريقةٍ واحدةٍ مع صحة المعنى ، فهو أولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلصٌ من ابتداءٍ بنكرةٍ بلا مسوغٍ إن ادَّعي التنكيرُ، ومن تعريفٍ غير معتادٍ إن ادَّعي التعريف ، وفيه أيضًا تخلصٌ من جعل جملتين في حكم جملةٍ واحدةٍ من غير رابطٍ ظاهرٍ أو مقدرٍ ))<sup>(٤)</sup>.

وقد اعترض ابن عصفورٍ على هذا الرأي بقوله: (( إنها لو كان الاسم بعدها على إضمار الفعلٍ لكانت من الحروف الطالبة للفعل كقد و السين ، وسوف ، وكل ما كان طالباً من الحروف للفعل لم يجز أن يليه الاسم إلا في ضرورة الشعر . وهذا فصيحٌ فدلَّ على أن ليس بعدها فعل مضمرٌ وأيضاً فإن الفعل لا يُضمَرُ إلا أن يكونَ أمرًا ، أو نهيًا أو ما جرى مجراها ))<sup>(١)</sup>.

(١) يُنظرُ: الإنصاف (٥٦): ٣٩٢/١.

(٢) يُنظرُ: الجنى الداني: ٥٠٢، ومغني اللبيب: ٣٣٥/١.

(٣) يُنظرُ: انتلاف النُصرة: ١٤٦.

(٤) شرح التسهيل: ٢١٧/٢.

(١) شرح الجمل للزجاجي: ٥٣/٢.

وَقَدْ ذَكَرَ فِي مَخْتَارِ التَّذَكِرَةِ مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ وَ ذَلِكَ أَنَّ (( أَهْلَ الحِجَازِ يَجْرُونَ بِهَا كُلَّ شَيْءٍ مِنَ المَعْرِفَةِ وَ النُّكْرَةِ . وَأَمَّا ( مُذٌ ) فَهِيَ لُغَةٌ لِتَمِيمٍ وَغَيْرِهِمْ ، وَمَا بَعْدَهَا رَفَعٌ ، يَقُولُونَ: لَمْ أَرَهُ مُذٌ يَوْمَانِ ؛ أَي بَيْنِي وَبَيْنَ لِقَائِهِ يَوْمَانِ ، وَ ( مُذٌ ) اسْمٌ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ خَبْرُهُ ))<sup>(٢)</sup> .

وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ صَاحِبَ المَخْتَارِ التَّذَكِرَةِ يُوَافِقُ المَبْرَدَ وَكَثِيرًا مِنَ البَصْرِيِّينَ فِي رَأْيِهِ هَذَا كَمَا بَيَّنَّا آنفًا .

### ث- حذف خبر إن وأخواتها للعلم به:

إِنَّ وَأَخْوَاتُهَا مِنَ الأَحْرَفِ المَشْبَهَةِ بِالفِعْلِ فِيهَا تَدْخُلُ عَلَى المَبْتَدَأِ وَالخَبْرِ فَتَعْمَلُ فِيهِمَا عَكْسَ عَمَلِ (( كَانَ وَ أَخْوَاتُهَا )) حَيْثُ تَنْصَبُ المَبْتَدَأَ اسْمًا لَهَا وَتَرْفَعُ الخَبْرَ خَبْرًا لَهَا<sup>(٣)</sup> ، وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرَفٍ : إِنَّ ، وَ أَنْ ، وَلَكِنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَ لَيْتَ ، وَ لَعَلَّ ((وَعَدَّهَا سَبْعِيوِيَةً خَمْسَةً فَاسْقَطَ أَنَّ المَفْتُوحَةَ ، لِأَنَّ أَصْلَهَا إِنَّ المَكْسُورَةَ ))<sup>(٤)</sup> .

وَقَدْ ذَكَرَ النُّحَوِيُّونَ أَقْوَالَ مُتَعَدِّدَةً فِي تَحْدِيدِ أَوْجِهِ الشَّبهِ بَيْنَ هَذِهِ الأَحْرَفِ وَالأَفْعَالِ ، فَقَدْ ذَهَبَ الرَّجَاجِيُّ إِلَى أَنَّ عِلَّةَ عَمَلِ هَذِهِ الأَحْرَفِ هِيَ شَبْهُهَا بِالأَفْعَالِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا تَطْلُبُ اسْمِينَ كَمَا يَطْلُبُهَا الفِعْلُ المَتَعَدِّي ، وَأَنَّهَا يَتَّصِلُ بِهَا المَضْمَرُ المَنْصُوبُ ، فَتَقُولُ: ( إِنِّي ، وَإِنَّكَ وَإِنَّهُ ) ، كَمَا يَتَّصِلُ بِالفِعْلِ المَتَعَدِّي نَحْوُ: ضَرَبْتَنِي ، وَضَرَبْتُكَ ، وَضَرَبْتَهُ<sup>(٥)</sup> .

(٢) مَخْتَارِ التَّذَكِرَةِ: ١٩ .

(٣) يُنْظَرُ: شَرْحُ الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ٤٧١/١ ، وَشَرْحُ الأَشْمُونِيِّ: ٢٩٤/١ .

(٤) شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: ٣٤٦/١ ، وَ يُنْظَرُ: الكِتَابُ: ١٤١/٢ .

(٥) يُنْظَرُ: الجَمَلُ (لِلرَّجَاجِيِّ): ٦٥ .



وذهب ابنُ بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) إلى أن هذه الأحرف شابهت الأفعال ؛ لأنها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الأفعال، فتقول: إني، وكأني، ولكنني ، كما تقول: ضربني ونصرني ، فعملت لمشابتها الأفعال من هذه الجهة<sup>(١)</sup>.  
وأضاف الأعم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) وأبو البركات الأنباري ثلاثة أوجه من حيث المشابهة هي<sup>(٢)</sup>:

**الأول:** أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف.

**الثاني:** أن أواخرها مبني على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

**الثالث:** أنها هذه الأحرف فيها معاني الأفعال، فمعنى إنَّ وأنَّ حَقَّقْتُ ، ومعنى كأنَّ: شَبَّهْتُ ومعنى لكنَّ: استدرَكْتُ ، ومعنى ليت تمنيتُ ومعنى لعلُّ ترجيتُ ، فعملت إن وأخواتها لمشابتها الأفعال من هذه الأوجه.

واختلف النحاة على مذاهب هي:

**المذهب الأول:** مذهب سيبويه الذي رأى فيه أن خبر إنَّ يُمكن حذفه إذا كان اسمها نكرة أو معرفة ، قال: (( هذا باب ما يحسن السكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقرًا لها وموضعًا لو أظهرته وليس هذا المضمّر بنفس المظهر وذلك: إنَّ مالا وإنَّ ولدًا ، وإن عددًا أي أن لهم مالا، فالذي أضمرت لهم ، ويقول الرجل للرجل ، هل لكم أحدٌ إنَّ الناس [ ألب ] عليكم ، فيقول: إنَّ زيدًا ، وإن عمرًا ، أي إن لنا ))<sup>(٣)</sup>.

وتابعه في مذهبه هذا البصريون فقد بين الأخفش الأوسط في تفسير قوله

تعالى: ﴿ إِنِّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> أنه (( قد يجوز أن يكون على

(١) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢١٧/١.

(٢) يُنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١١٣/٢، وأسرار العربية: ١٤٨.

(٣) الكتاب: ١٤١/٢.

(١) فصلت: ٤١.

الأخبار التي في القرآن ، يُستغنى بها كما استغنت أشياء عن الخبر إذ طال الكلام ، وعُرِفَ المعنى ((<sup>(٢)</sup>) ، وقد وافقهُم ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني والزمخشري(<sup>(٣)</sup>) ، وابن عصفور ؛ الذي ذكر أن الأكثر هو حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة<sup>(٤)</sup>.

وَقَد استدلَّ البصريون على مذهبهم بورود حذف خبر ( إِنَّ ) بما جاء في الحديث النبوي الشريف: (( إِنَّ المهاجرين قالوا: يا رسول الله ، وإنَّ الأنصار قد فَضَّلُونَا ، إنهم آوُونَا ، وفعلوا بنا وفعلوا ، فقال: أستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا: بلى ، قال فإن ذلك )) . قوله ( فإن ذلك ) معناه: فإنَّ ذلك مكافأةً منكم لهم ، أي معرفتكم بصنيعهم وإحسانهم مكافأةً لهم<sup>(٥)</sup>.

**المذهب الثاني:** هو مذهب الكوفيين ، الذين رأوا عدم جواز حذف خبر إنَّ وأخواتها إلا إذا كان اسمُ إنَّ و أخواتها نكرة<sup>(٦)</sup> ، وقد تبعهم الصيمري (من علماء القرن الرابع) الذي قرر قائلاً: (( واعلم أنه يجوز حذف خبر إنَّ إذا دخلت على الأجناس المذكورة إذا كان في الحال دليلٌ على المحذوف ، وذلك عند الاختصار كقولك: إنَّ مَالًا ، وأنَّ خِيالًا ، وإنَّ رجالًا ، أي إن لنا مَالًا ، وإنَّ لنا خِيالًا ، وإنَّ لنا رجالًا ، ولا يحسنُ هذا مع المعارف ))<sup>(٧)</sup>.

وَقَد احتجوا لصحة مذهبهم بقوله ( ﷺ ): (( إلا أنَّ المسيح الدجال أعور العين اليمنى كأنَّ عينه طافية ))<sup>(٨)</sup> ، وقال السهيلي عن قوله ( كأنَّ عنبه طافية ) إنه : على حذف خبر كأنَّ ، كلام فصيح ، وإنما يجوز في إنَّ و كأنَّ وأخواتها أن تحذف

(٢) معاني القرآن للأخفش ٤٦٧/٢ (فائز فارس): ٥٠٨/٢.

(٣) يُنظر: الأصول: ٢٤٧/١-٢٤٨ ، الخصائص: ٣٧٤/٢ ، وشرح المفصل: ٢٥٩/١.

(٤) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٤٣/١.

(٥) أمالي ابن الشجري: ٦٣/٢-٦٤.

(٦) يُنظر: الخصائص: ٣٧٤/٢.

(٧) التبصرة والتذكرة: ٢١١/١.

(٨) شرح صحيح البخاري: ١٠٤/١.

الخبرَ إذا أوقعتها على النكرات ، فإن أوقعتها على المعارف لم يجز حذف الخبر<sup>(١)</sup>.

**المذهب الثالث:** هو مذهب الفراء الذي انفرد به ؛ إذ ذهب إلى تجويز حذف خبر (إن) وأخواتها في المعرفة والنكرة ولكن بشرط تكرار ( إن ) ليُعلم أن أحدهما مخالفٌ للآخر عند مَنْ يظنُّه غير مخالف<sup>(٢)</sup> ، وقد احتج لذلك بقوله: (( وحكي أن أعرابياً قيل له: ( الزبانةُ الفأرةُ ) قال: ( إنَّ الزبانةَ وإنَّ الفأرةَ ) ومعناه أن هذه مخالفة لهذه والخلاف الذي بين الاسمين يدلُّ على الخبر ))<sup>(٣)</sup>.

ويبدو أن ابن جني قد اختار مذهب سيبويه والبصريين في جواز حذف خبر إن؛ حين ذكر بيت النمر بن تولب<sup>(٤)</sup>:

ولو أن من حنفته ناجياً      لكان هو الصدع الأعصماً

فقال: (( الخبر محذوفٌ ؛ أي: في الوجود أو في العالم ، ومثله<sup>(٥)</sup>:  
إنَّ محلاً وإنَّ مرْتَحلاً ))<sup>(٦)</sup>.

(١) أمالي السهيلي: ١١٥.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٢٦٠/١، معاني القرآن ١٩/٣.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) يُنظر: شعراء إسلاميون ٣٨٠، ومعجم ما استعجم: ١٤٧، وخزانة الأدب: ١٠٧/١١، وأنشده أبو علي الفارسي في كتابه الحلييات في حديثه عن الفصل بين إنَّ واسمها بالظرف، يُنظر: المسائل الحلييات: ٢٥٩.

(٥) وهو للأعشى، ديوانه: ١٧٠، ومن شواهد الكتاب: ١٤١ / ٢، والمقتضب: ١٣٠/٤، والأصول: ٢٤٧/١، والخصائص: ٣٧٥/٢ ، وتمام البيت :

إنَّ محلاً وإنَّ مرْتَحلاً      وإنَّ في السفر إذ مضى مهلاً

(٦) مختار التذكرة: ٢٦١.

وقد ذكر أبو علي الفارسي الشاهد الثاني دليلاً على جواز حذف خبر إن ،  
والتقدير إن محلاً في العالم ، وإن مرتحلاً في العالم<sup>(١)</sup>.  
و نرى أن المذهب البصري هو الأقرب إلى الصحة لانسجامه مع الواقع اللغوي  
الذي دلّت عليه شواهد من القرآن الكريم والشعر العربي.

## ثانياً: الفاعل

### أ-علة رفع الفاعل:

لقد ثبت لدى النحويين أن الفاعل مرفوعٌ أبداً وقد تعددت الأقوال في رفعه ؛ فقد  
بيّن سيبويه أن الفاعل ارتفع بفعله ، لأن الفعل شغل به ولم يشغل بغيره، فقد قال  
سيبويه: (( هذا باب الفاعل الذي يتعداهُ فعلةُ إلى مفعول ، وذلك قولك: ضَرَبَ عَبْدُ  
الله زيداً )) ف ( عبدُ الله ) ارتفع هاهنا كما ارتفع في ذهب وشغلت ( ضرب ) به كما  
شغلت به ( ذهب ) وانتصب زيدٌ ، لأنه مفعولٌ تعدى إليه فعلُ الفاعل ))<sup>(٢)</sup>  
وهذا يعني أن الفاعل ارتفع بفعله لأننا شغلنا الفعل به ولم نشغله بغيره ، فعبد  
الله هنا فاعل ارتفع ب ( ضرب ) المتعدي كما ارتفع الفاعل في ( ذهب ) اللازم ؛  
لأننا شغلنا الفعل به وفرغناه له ، وانتصب المفعول به لأنه تعدى إليه الفعل فنصبه.  
رأى المبرد أن علة رفع الفاعل تكمن في أنه هو والفعلُ جملة يحسن السكوتُ  
عليها وتجبُ بها الفائدةُ للمخاطبِ ، فالفاعلُ وفعلهُ بمنزلةِ المبتدأ وخبره ، قال:  
( ( وإنما كان الفاعلُ رفعاً لأنه هو والفعلُ جملة يحسن عليها السكوت ، وتجب بها  
الفائدة للمخاطب ))<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: الإغفال: ٤١١/٢.

(٢) الكتاب: ٣٤/١.

(٣) المقتضب: ٨/١.

وقد وافقه ابن السراج فرأى أن الفاعل هو الجزء الذي يؤدي مع ما يُسند إليه فائدة ويحسن السكوت عليه ويوصل فكرة إلى المخاطب تكون حركة الرفع علامة له وهو مما سُمي بالعمدة وهي تسمية تأخذ بفكرة التغليب ، لأنّ المسند إليه قد لا يكون فاعلاً<sup>(١)</sup>.

وأضاف ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) أن الفاعل يُشبه المبتدأ والمبتدأ مرفوعٌ فكذلك ما أشبهه<sup>(٢)</sup>.

أمّا السيرافي فقد ذكر أنّ الفاعل لما كان واحداً والمفعول جماعة لأنّ الفعل قد يتعدى إلى مفعولٍ ومفعولين وثلاثة فكثير المفعولون ولذا أُختير لهم أخف الحركات ، وجعل للفاعل إذ كان واحداً أثقلها حتى يقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر ما يستخفون<sup>(٣)</sup>.

وذكر ابن الورّاق (ت ٣٨١هـ) أن الفاعل لما كان في الترتيب أسبق من المفعولٍ وجب أن يُعطى حركة أول الحرف مخرجاً ، وحركة أول الحرف مخرجاً هي الضمة<sup>(٤)</sup>.

أما ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) فبيّن أن الفاعل رُفِعَ لِيُفَرَّقَ بَيْنَهُ وبين المفعول به؛ فقال: (( وإنما رُفِعَ الفاعلُ ونُصِبَ المفعولُ تفرقةً بينهما . فإن قيل: فهلا كان الأمر بالعكس ؟

فالجواب: إن الفعل لما كان تطلب جملةً من المفعولين أقلها خمسة ، وهي المفعول المطلق ، والمفعول معه ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول لأجله ... ولا يطلب من الفاعلين إلا واحداً نُصِبَتْ طلباً للتخفيف ، ولم يُرْفَعْ ولم يُخْفَضْ ، لئلا يتوالى به الثقل. فلما استحق المفعولُ النصبَ لم يبقَ للفاعلِ إلا الرفع ، أو الخفض

(١) يُنظَرُ: الأصول في النحو: ٧٤/١-٧٥.

(٢) أسرار العربية: ٩٢.

(٣) يُنظَرُ: شرح كتاب سيبويه: ٢٦٠/١.

(٤) يُنظَرُ: العلل في النحو: ١٤١.

فكانَ الرفعُ بهِ أولى من الخفض ، حيثُ كان الرفعُ أولاً ، والخفضُ نائباً عنه ؛ لأن الضمةَ مِنَ الواوِ بدليل أنَّ الحركةَ بعض الحرفِ ألا ترى أنك إذا أشبعتها صارت حرفاً ، والواوِ من حروفِ مُقدِّمِ الفم ؛ لأنَّها من الشفتين ، و الكسرةُ من الياء ، والياء من وسط اللسان ، والفاعلُ أولى من حيث مرتبته أن يُقدِّم المفعول ، فأعطي الأول للأول مناسبة ))<sup>(١)</sup> .

وهذا يعني أنه علَّل لرفعِ الفاعلِ بعَليتين<sup>(٢)</sup>: إحداهما أنه رُفِع من أجل التفرقة بينه وبين المفعول ، ذلك أن الفاعل واحدٌ والمفعولات كثيرة والرفعُ ثقيل والنصبُ خفيفٌ ، فأعطيَ الثقيلُ للقليل والخفيفُ للكثير (( ليكونَ ثقلُ الرفعِ موازياً لقلَّةِ الفاعلِ ، وخفةِ الفتحِ موازيةً لكثرةِ المفعولين ))<sup>(٣)</sup> .

والأخرى: أن الرفعَ أولى بالفاعلِ من غيره لأن الرفعَ أولُّ إذ إنه يكون بالضمة والضمة من الواوِ ومخرج الواوِ من مُقدِّمِ الفم ، ثمَّ إنَّ مرتبةَ الفاعلِ سابقةً لمرتبةِ المفعول ، فأعطيَ الأولُ للأولِ للمناسبةِ التي بينهما .

وَمِن المحدثين من بيَّن أن النحويين أحسوا أن الفعلَ العاملَ عندهم الرفع في الفاعل لا يدلُّ على فاعل معين ، أي يشير إلى الذي قام بالفعل نفسه ، لان هذا يجعل الفاعل مطلقاً والفاعل المطلق لا يُقدم فائدة للمخاطب ؛ لان لفظَ الفعل دلَّ على معنى الفعل ، وإنما احتيج إلى أن يكون الفاعل معيناً وليس مطلقاً حتى يستفيده السامع<sup>(٤)</sup> .

أما ابن جني فذكر أنه سأل أبو علي ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) عن الفاعلِ ((لِمَ صارَ مرفوعاً ؟ و المفعول لِمَ صارَ منصوباً ؟ فقال الفاعلُ أقوى مِنَ المفعول ، فاختر لهُ أقوى الحركاتِ ؛ لأنَّ الضمةَ مِنَ الواوِ والفتحةُ من الألف ، والواوِ أقوى

(١) شرح جمل الزجاجي : ٥٤/١ .

(٢) يُنظرُ: المصدر نفسه والجزء والصفحة نفسها .

(٣) يُنظرُ: أسرار العربية: ٩١ .

(٤) يُنظرُ: مراعاة المخاطب في النحو العربي : ١٩٦ .

فَجُعِلَتْ لِلأَقْوَى ، وَالأَضْعَفُ لِلأَضْعَفِ؛ فَقَالَ لَهُ التَّرْجَمَانُ: الوَاوُ أَخْفَى مِنَ الأَلْفِ  
فَقَالَ: لَيْسَ كَذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَا نَقُولُ: أَوْ ، أَوْ نَقُولُ: آ ، فَتَرَى ( أَوْ ) أَطْوَلُ مِنْ ( آ )  
فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: لِأَنَّكَ تَقُولُ: أَوْ ، وَتَقُولُ: آ. فَقَالَ: هُوَ يَسْرُقُ ( أَوْ ). قَالَ كَمَا تَسْرُقُ  
أَنْتَ ( آ ). قَالَ: فَتُقِيمُ إِنْسَانًا عِنْدَ الأَسْطُوَانَةِ وَيَقُولُ: أَوْ وَ آ وَتُحَكِّمُهُ. وَهَذَا آخِرُ مَا  
عِنْدِي ))<sup>(١)</sup> .

يتبين من هذا النص جملة أمور هي:

أولاً: لَمْ يَبِينِ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ رَأْيَهُ بِصِرَاحَةٍ فِي العِلَّةِ المَوْجِبَةِ لِرَفْعِ الفَاعِلِ مَعَ تَلْمِيذِهِ  
ابن جني.

ثانياً: وافق ابنُ عصفور السيرافيِّ ، وابنُ الوراقِ مِنْ أَنَّ الفاعِلَ لما كان في الترتيب  
أَسْبَقَ مِنَ المَفْعُولِ وَجِبَ أَنْ يُعْطَى حَرَكَةُ أَوَّلِ الحَرْفِ مَخْرَجًا وَهِيَ الضَّمَّةُ<sup>(٢)</sup>.  
ثالثاً: تَنَبَّهَ كُلُّ مَنْ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ ، وابنُ دَرَسْتَوِيهِ إِلَى التَّعْلِيلِ الصَّوْتِيِّ لِرَفْعِ  
الفاعلِ ، خاصةً أَنَّهُمَا خالفا سيبويه وغيره من النحاة الذين ذهبوا إلى أَنَّ الفاعِلَ  
ارْتَفَعَ بِالفِعْلِ ؛ لِأَنَّنا شَغَلْنَا الفِعْلَ بِهِ وَلَمْ نَشْغَلْهُ بِغَيْرِهِ.

### ب- حذفُ الفاعلِ:

مَنْعَ النِّحَاةِ البَصْرِيَّوْنَ حَذْفَ الفَاعِلِ مِنَ الكَلَامِ لِذَلِكَ فَهَمْ يَقْدِرُونَهُ بِضَمِيرٍ عِنْدَ  
حَذْفِهِ أَوْ مَا يَنْوِبُ عَنْهُ وَذَلِكَ لِكَوْنِهِ عَمْدَةٌ فَلَا (( يَجُوزُ حَذْفُهُ لِأَنَّ الفِعْلَ وَفَاعِلَهُ  
كَجَزَائِي كَلِمَةٍ لَا يُسْتَعْنَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الأَخْرِ ))<sup>(٣)</sup> .

(١) مختار التذكرة: ١٦٩.

(٢) يُنظَرُ: شرح كتاب سيبويه: ٢٦٠/١، والعلل في النحو: ١٤١.

(٣) شرح الأشموني: ٤٤٦/٢.

وَقَدْ بَيَّنَّ سَبِيْبِيَهٗ أَنْ الْفِعْلَ (( قَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ مَفْعُولٍ وَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ بِغَيْرِ فاعِلٍ ))<sup>(١)</sup>.

وَفَصَّلَ الْمَبْرَدُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (( وَلَا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ مِنْ فاعِلٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِعْلًا ، وَلَا فاعِلًا ، فَقَدْ صَارَ الْفِعْلُ ، وَالْفاعِلُ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ إِذْ كَانَ لَا يَسْتغْنِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ صَاحِبِهِ ، كَالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ))<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ نُسِبَ إِلَى ابْنِ مَالِكٍ ، وَالسِّيَوطِي تَجْوِيزَهُمَا حَذْفَ الْفَاعِلِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ ذَكَرَ السِّيَوطِي أَنَّ السَّهْلِيَّ وَابْنَ مِضَاءٍ قَدْ وَافَقَا الْكَسَائِيَّ<sup>(٤)</sup> ، مَعَ أَنَّهُ أَيُّ الْكَسَائِيَّ جَوَّزَ حَذْفَ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ فِي بَابِ التَّنَازُعِ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ( قَامَ وَقَعْدَ زَيْدًا ) ، مِثْلَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ مِضَاءٍ الْقُرْطُبِيُّ<sup>(٥)</sup>.

وَجَوَّازَ حَذْفَ الْفَاعِلِ عِنْدَ ابْنِ جَنِيٍّ لَا بِأَسْبَاطٍ فِي الشَّعْرِ عِنْدَمَا يَكُونُ الْمَعْنَى صَاحِبًا مُسْتَقِيمًا وَقَدْ نَقَلَ عَنِ الْفَرَّاءِ ، وَهَشَامِ بْنِ مَعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ أَنَّهُمَا يَجِيزَانِ حَذْفَ الْفَاعِلِ ، وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارَسِيَّ كَانَ يَغْلِظُ فِي هَذَا ، وَيَكْبِرُهُ وَ يَتَنَازَرُهُ وَيَقُولُ إِنَّ الْفَاعِلَ لَا يُحْذَفُ ، ثُمَّ إِنَّهُ فِيمَا بَعْدَ لِأَنَّ لِلْأَمْرِ وَخَفَضَ مِنْ جَنَاحِ تَتَاكُرِهِ<sup>(٦)</sup>.

وَهَذَا مَا بَدَأَ وَاضِحًا فِي قَوْلِهِ فِي مَخْتَارِ التَّذَكُّرَةِ بِقَوْلِهِ: (( فَالْحَذْفُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يُحْذَفُ ، وَلَكِنْ أَضْمَرَ الْفَاعِلَ فِي الْفِعْلِ ، لِأَنَّ الذِّكْرَ قَدْ جَرَى وَحَذْفَ الْبَاءِ ، مِثْلُ: كَفَى اللَّهُ وَكَفَى بِاللَّهِ ))<sup>(٧)</sup>.

(١) الْكِتَابُ: ٤٠/١.

(٢) الْمَقْتَضِبُ: ٥٠/٤ ، وَيُنْظَرُ: شَرْحُ الْمَقْصَلِ: ٥٧/١.

(٣) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ٦٠٠/٢ ، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ: ٢٥٥/٢.

(٤) يُنْظَرُ: هَمْعُ الْهُوَامِعِ: ٢٥٥/٢.

(٥) يُنْظَرُ: الرَّدُّ عَلَى النِّحَاةِ: ١٠٧-١٠٨ .

(٦) الْخِصَائِصُ: ٤٣٥/١-٤٣٧.

(٧) مَخْتَارُ التَّذَكُّرَةِ: ١٤٦.



ولكن ابن جنى منع حذف الفاعل في موضع آخر يقول: (( ولو ذهبت تحذف الفاعل ، وتقيم مقامه غير اسم لبقيت الجملة بلا اسم وهذا لفظٌ يناقض ما عقدت عليه الجمل تركيبها ؛ فلذلك رُفِضَ ذلك فلم يوجد في الكلام ))<sup>(١)</sup>.  
وقد ذُكِرَ في مختار التذكرة النسبة في جواز حذفِ الفاعلِ إلى الكسائي ؛ فقيل: (( اهتزَّتْ رُدَيْنِيَّةٌ ) ، إن كان فيه ضميرٌ دعا ذاك إلى حذفِ الفاعل ، وذا لا يَجُوزُ ، فيجبُ أن لا يكون فيه ضميرٌ ، وارتفعتِ الصفةُ بأنها فاعل لا بأنها صفةٌ لفاعل ؛ ويُقوي أن الموصوف هنا غير مرادٍ دخولُ حرف الجر عليه في نحو: مررتُ بضاربٍ و برُدَيْنِيَّةٍ .  
وفي قياس قول الكسائي إنه يجوزُ أن يكون فيه ضميرٌ ؛ لأنه يُجيز أن يحذفِ الفاعل))<sup>(٢)</sup>.

#### ت- فاعل نِعْمَ وَبِئْسَ ( اسمٌ جنسي مضمَر على شريطة التفسير):

(( نِعْمَ وَبِئْسَ فعلا ن ماضيا اللفظ لا يتصرفان ، والمقصود بهما إنشاء المدح والذم ، والدليل على فعليتهما جواز دخول ( تاء ) التانيث الساكنة عليهما عند جميع العرب ، واتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم: حكى الكسائي عنهم ؛ الزيدان نِعْمًا رَجُلَيْنِ ، والزيدون نعموا رجالًا ، وذهبَ الفَرَّاءُ وأكثر الكوفيين: إلى أنَّهما اسمان ))<sup>(٣)</sup>.

(١) سر صناعة الإعراب: ٢٨٨/١.

(٢) مختار التذكرة: ٣٦٦، ويُنظر: المسائل البصريات: ٥٢٧، و٥٣٨، وشرح الرضي: ٢٠٥/١.

(٣) شرح الفية ابن مالم لابن الناظم: ٤٦٧، ويُنظر: أوضح المسالك: ٢٣٢/٣، وشرح الأشموني: ٣٧٠/٢.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَحْوِيُّونَ فِي نِعَمٍ وَبِئْسَ أَهْمَا فِعْلَانِ أَمْ اسْمَانِ ؟ فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ وَشَيْخُ الْكُوفِيِّينَ الْكَسَائِي إِلَى أَنَّهُمَا فِعْلَانِ مَاضِيَانِ لَا يَتَصَرَّفَانِ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِالْحَجَجِ الْآتِيَةِ:

**الأولى:** أَنْ الضَّمِيرَ يَتَصَلُّ بِهَمَا عَلَى حَدِّ اتِّصَالِهِ بِالْأَفْعَالِ ، لِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ قَوْلُهُمْ: نَعَمًا رَجُلَيْنِ ، وَنَعَمُوا رَجَالًا ، حَكَى ذَلِكَ الْكَسَائِي ، وَمَعَ ذَلِكَ رَفَعَا الْمَظْهَرَ نَحْوُ: ( نِعَمَ الرَّجُلِ زَيْدٌ ) وَرَفَعَا الْمَضْمَرَ ، نَحْوُ: نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ.

**والثانية:** أَنْ ( نِعَمٌ وَبِئْسَ ) مَبْنِيَانِ عَلَى الْفَتْحِ ، كَالْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ ، وَلَوْ كَانَا اسْمَيْنِ لَمَا بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ.

**والثالثة:** أَنَّ ( تَاءَ ) التَّائِيَةِ السَّاكِنَةَ الَّتِي لَمْ يَقْلِبْهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ هَاءً فِي الْوَقْفِ تَتَصَلُّ بِهَمَا ، كَمَا قَلِبُوهَا فِي نَحْوِ: رَحْمَةٌ وَشَجْرَةٌ ، كَمَا تَتَصَلُّ بِالْأَفْعَالِ ، كَقَوْلِنَا: ((نِعَمَتِ الْمَرْأَةِ هِنْدٌ)) ، وَبُنِيَتِ الْجَارِيَةُ هِنْدٌ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الْمَاضِيِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ السَّرَاجِ: (( وَيُوضِحُ لَكَ أَنَّ ( نِعَمٌ وَبِئْسَ ) فِعْلَانِ ، أَنَّكَ تَقُولُ: نِعَمَ الرَّجُلِ ، كَمَا تَقُولُ: قَامَ الرَّجُلُ وَنِعَمَتِ الْمَرْأَةُ ، كَمَا تَقُولُ: قَامَتِ الْمَرْأَةُ ))<sup>(٢)</sup> .  
أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَقَدْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ ( نِعَمٌ وَبِئْسَ ) اسْمَانِ مَبْتَدَأَانِ<sup>(٣)</sup> . وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِحَجَجٍ .

**الأولى:** دَخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِمَا ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ تَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: (( مَا زَيْدٌ بِنِعْمِ الرَّجُلِ ، وَقَوْلُهُمْ: نِعَمَ السَّيْرِ عَلَى بَيْسِ الْعَيْرِ )) ، وَحَكَى عَنِ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَشَّرَ بِمَوْلُودَةٍ ، فَقِيلَ لَهُ: نِعَمَ الْمَوْلُودَةُ مَوْلُودَتُكَ ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا هِيَ بِنِعَمِ الْمَوْلُودَةِ: نُصِرْتَهَا بِكَاءٍ ، وَبَرَّهَا سَرَقَةً ))<sup>(٤)</sup> .

(١) يُنظَرُ: أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ٩٦ ، وَشَرَحَ جَمَلَ الزَّجَاجِيِّ: ٥٩/١ .

(٢) الْأَصُولُ: ١١٤/١ .

(٣) يُنظَرُ: الْإِنْصَافُ (م ١٤): ٩٧/١ ، وَائْتِلَافُ النُّصْرَةِ: ١١٥ .

(٤) يُنظَرُ: شَرَحَ جَمَلَ الزَّجَاجِيِّ: ٥٩٨/١ ، وَائْتِلَافُ النُّصْرَةِ: ١١٦ .

قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

أَلَسْتُ بِنِعَمِ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ      أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مُعَدِّمِ الْمَالِ مُصْرِمًا

**الثانية:** الدليل على أنهما ليسا بفاعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال فلا يحسن أن نقول: نِعَمَ الرَّجُلُ أَمْسَ ، أَوْ بِنَسِّ الرَّجُلِ غَدًا ، فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما ، دلَّ على أنهما اسمان<sup>(٢)</sup>.

**الثالثة:** أَنَّ نِعَمَ وَبِنَسِّ غَيْرِ مُتَصَرِّفِينَ ، وَلَوْ كَانَا فَعَلِينَ لكَانَا مُتَصَرِّفِينَ ، لِأَنَّ التَّصَرُّفَ مِنْ خِصَائِصِ الْأَفْعَالِ<sup>(٣)</sup>.

**الرابعة:** دخول حرف النداء عليها ، إذ إنَّ العَرَبَ تَقُولُ: يَا نِعَمَ الْمَوْلَى وَيَا نِعَمَ النَّصِيرِ، قَالُوا: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمُنَادَى مَحذُوفٌ ؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى يَقْدَرُ مَحذُوفًا إِذَا وَلِيَ حَرْفَ النَّدَاءِ فَعَلَّ أَمْرًا أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ ، كَقِرَاءَةِ الْكِسَائِيِّ ، وَأَبِي جَعْفَرِ الْمَدِينِيِّ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: (( أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ )) أَرَادَ: يَا هَؤُلَاءِ اسْجُدُوا<sup>(٤)</sup>.  
وكما في قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِيٍّ عَلَى الْبَلَى      وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجِرْعَانِكَ الْقَطْرُ

(١) حسان بن ثابت، ديوانه: ٢١٨، وهو من شواهد أسرار العربية: ٩٧، وشرح المفصل: ١٢٧/٧.

(٢) يُنظَرُ: الْإِنْصَافُ (م ١٤): ١٠٣/١، وائتلاف النصر: ١١٥.

(٣) يُنظَرُ: الْإِنْصَافُ: ١٠٤/١، وشرح المفصل: ١٢٧/٧.

(٤) يُنظَرُ: الْمَصَادِرُ نَفْسَهَا. وَالصَّفَحَاتُ نَفْسَهَا.

(٥) ديوان غيلان بن عقبة ذي الرمة: ٢٩٠، وهو من شواهد الإنصاف: ١٠٠/١، ومنهج

السالك: ١٤/١، وائتلاف النصر: ١١٨.

الخامسة: أنه جاء عن العرب أنهم قالوا: نَعِمَ الرجلُ زيدٌ ، وليس في أمثلة الأفعال شيءٌ على وزنِ ( فعيل )<sup>(١)</sup>.

واعترض الكوفيون على البصريين بأن دخول ( تاء ) التأنيث الساكنة اتصلت بالحرفِ ، نحو قولهم: ( رُبَّتْ ، وثمت ) ، قال البصريون: إن التاء التي اتصلت بـ ( رُبَّ ) و ( ثم ) وإن كانت للتأنيث إلا أنها تختلفُ عن التاء التي تتصل بـ ( نِعَمَ وِبُسَّ ) بدليل أن التاء في نِعَمَتِ المرأةِ وِبُسَّتِ الجاريةِ ، لحقت الفعلَ لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعلُ ، كما لحقت في قولهم: قَامَتِ المرأةُ والتاء في رَبَّتْ و ( ثُمَّتْ ) إنما لحقت لتأنيث الحرفِ ، لا لشيءٍ آخر ، كقولنا: رَبَّتْ رجلٌ أكرمتُ ، وكما نقول: رَبَّتْ امرأةٌ أكرمتُ ، ولو كانت كالتاء في نَعِمَتِ وِبُسَّتِ لما جازَ أن تثبت مع المذكر، كما لا يجوز أن تثبت مع المذكر، كقولنا: نعمت الرجلُ ، وِبُسَّتِ الرجلُ ، فلما جازَ ثبوتُ ( التاء ) في رَبَّتْ مع المذكر دل على الفرقِ بين ( التاعين ) هذا من وجهٍ ، ومن وجهٍ آخر أن هذه التاء التي تلحق الحرفين متحركة والتي تلحق الفعلَ ساكنة.

وَرَدَّوْا أيضًا قولهم في دخولِ حرفِ الجرِ عليهما ، إذ إنَّ دخولَ حرفِ الجرِ عليهما ليس لهم فيه حجة ؛ لأن الحكايةَ فيه مقدرة ، وحرفِ الجرِ يدخلُ مع تقدير الحكايةِ ، فقولُ الإعرابيِ تقديرُهُ: واللهِ ما هي بمولودةٍ مقولٍ فيها نِعَمَ المولودةِ ، والتقدير في قولهم: نِعَمَ السيرُ على عيرٍ ، مقولٍ فيه بُسَّ العيرِ<sup>(٢)</sup> ، قال الشاعرُ<sup>(٣)</sup> :

واللهِ ما ليلى بنامِ صاحِبُهُ ولا مُخالِطِ اللِيانِ جَانِبُهُ

(١) يُنظَرُ: الإنصاف: ١٠٧/١.

(٢) يُنظَرُ: الإنصاف (م ١٤): ١٣٣/١ ، وشرح قطر الندى: ٢٨.

(٣) قائلُهُ مجهولٌ ، وهو من شواهد الإنصاف: ١١٢: ١ ، وشرح الرضي: ٢٤٦/٤ ، وشرح الأشموني: ٣٧١/٢.

فأدخلُ الباءَ على نامَ والتقديرُ: ما ليلي بليلاً مقولٍ فيه نام صاحبه.  
 ورَدَّ قولهم بأن المنادى إنما يُقدَّرُ محذوفاً إذا ولي حرفَ النداءِ فعِلُّ أمرٍ، قيل:  
 إنه لا فرقَ بين الفعلِ الأمرى والخبرى في عدم دخول حرفِ النداءِ عليه ، إلا أن  
 يُقدَّرَ اسم بين حرفِ النداءِ والفعل ، والذي يدلُّ على أنه لا فرق بينهما وقوع الجملة  
 الخبرية أو الجملة الأمرية بعد حرفِ النداءِ بتقدير منادى محذوف ، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

يا لعنةَ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ      والصالحينَ على سِمعانَ من جارِ

حيثُ أرادَ الشاعرُ: يا هؤلاءِ لعنةَ اللهِ ، فلعنة: مبتدأ خبره الجملة الجار والمجرور  
 على سمعان ، فوقوع الجملة من مبتدأ وخبر بعد حرفِ النداءِ.  
 وقولهم إنَّ العربَ تقولُ: يا نعم المولى ، ويا نعمَ النصيرِ قيلَ: إنَّ المقصودَ  
 بالنداءِ محذوفٍ للعلمِ بهِ ، إذ التقديرُ: يا اللهُ نعمَ المولى ونعمَ النصيرِ أنت<sup>(٢)</sup>.  
 أما مذهبُ الفراءِ فالظاهرُ أنه يوافق مذهبَ البصريين والكسائي ، ولا يختلف  
 معهم في كونهما فعلين لا اسمين ، ويتضح مذهبهُ من خلال الأدلة التي ساقها  
 وهي:

أولاً: أنه قاسَ بهما الفعلُ ( ساء ) حينما قال في قوله تبارك وتعالى: ﴿ فَسَاءَ  
 قَرِينًا ﴾<sup>(٣)</sup>: فهو بمنزلة قولك: نعمَ رجلاً ، وبئسَ رجلاً ، وكذلك:

(١) البيت لسالم بن مسافع، وهو من شواهد الكتاب: ٢ / ٢١٩، والإنصاف: ١ / ١١٨.

(٢) يُنظرُ: الإنصاف: ١ / ١١٧-١١٨، وائتلاف النصرة: ١١٧.

(٣) النساء: ٣٨.

﴿ سَاءَتْ مَصِيرًا ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال أيضاً: (( ولو قيل: وساء مصيراً ، و﴿ وَحَسُنَتْ

مُرْتَفَقًا ﴾<sup>(٢)</sup>، لكان صواباً ، كما نقول: بئس المنزل النار، ونعم المنزل الجنة ))<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: أن الفراء ، جوز إلحاق ، تاء التانيث الساكنة بـ ( نِعَمَ ) و ( بئسَ ) مع المؤنث في قوله: نَعِمَتِ المنزلُ دارك.

ثالثاً: أنه جوز إلحاق الضمائر بهما ، وهذا دليل واضح على فعليتهما ، لإسنادهما إلى الفاعلية في الضمائر في قوله: (( ويجوز أن تذكر الرجلين ، فتقول: بئسا رجلين ونعموا قوماً ))<sup>(٤)</sup> .

رابعاً: جعلهما عاملين كالأفعال ، وعملهما لا يقتصر على نوع واحد ، بل يعملان النصب والرفع ، فقال: (( وبناء: نِعَمَ و بئسَ ، أن ينصبا ما وليهما من النكرات وأن يرفعا ما وليهما من معرفة غير مؤقتة وما أضيفَ إلى تلك المعرفة ، وما أضيفَ إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب ))<sup>(٥)</sup> .

خامساً: علل الفراء جمودهما بخروجهما عن معناهما الأصلي ؛ فقال: (( وإنما وَحَدُوا الفعل وقد جاء بعد الأسماءِ ، لأن (( بئسَ ونِعَمَ )) دلالةً على مدح أو ذم ، لم يرد منهما مذهب الفعل ، مثل قاما وقعدا ، فهذا في بئسَ ونِعَمَ مطردٌ كثيرٌ ))<sup>(٦)</sup> . أما ابن الناظم فأيدَ مذهبَ البصريينَ أيضاً ؛ قال: ولا حجة فيما أوردهُ ( يقصد الكوفيين )<sup>(٧)</sup> .

(١) السورة نفسها: ٩٧ .

(٢) الكهف: ٣١ .

(٣) معاني القرآن: ٢٦٧/١ .

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٥) معاني القرآن: ٢٦٧/١ .

(٦) المصدر نفسه والجزء والصفحة نفسها .

(٧) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ٤٦٧ .

ووجه الدكتور مهدي المخزومي رحمه الله نقده لكلا الفريقين ؛ فقال: (( وكلا الفريقين كان قد تشبث في تأييد مذهبه باعتبارات لفظية لا تنهض دليلاً على صحته، فقد تمسك البصريون في ذهابهم إلى فاعليتها بدخول تاء التأنيث الساكنة ، وسكتوا عن الإشارة إلى عدم قبولهما علامات الأفعال الأخرى ، وتمسك الكوفيون في ذهابهم إلى أسميتهما بدخول أداة الخفض عليهما ، وسكتوا عن الإشارة إلى عدم قبولهما علامات الأسماء الأخرى ، وذلك لأنهم جميعاً كانوا لا يعبأون بفعل الاستعمال وتأثيره فيما يكثُر دورانه ، ولا أقولُ إنهم كانوا يجهلون ذلك ، فلدى شيوخهم من أئمة النحو ، وفي مقدمتهم الخليل والفراء من الأقوال والتفسيرات اللغوية ما لا يدع مجالاً للشك في أن هؤلاء الرواد الأوائل كانوا يضعون الاستعمال في مقدمة الاعتبارات التي يستندون إليها في تفسير الظواهر اللغوية ولكن المتأخرين منهم وقد انحرفوا بالنحو إلى غير منهجه كانوا لا يعبأون بغير الاعتبارات العقلية يحكمونها في تفسير تلك الظواهر ))<sup>(١)</sup>.

وقد أيد أبو البركات الأنباري مذهب البصريين<sup>(٢)</sup> ؛ وتابعه في ذلك ابن يعيش أيضاً<sup>(٣)</sup> ، وجزم ابن مالك بفعلية نَعَمْ و بئس ؛ فقال<sup>(٤)</sup>:

### فعلان غير مُتصرفين نَعَمْ وبئس رافعين اسمين

أما في مختار التذكرة ؛ فقال ابن جني: (( فأما ( نَعَمْ ) و ( بئس ) وإن كانا جملتين فإنهما لا يُوصَل ولا يوصَفَ بهما ولا يعودُ منهما ضميرٌ على الموصول والموصوف ؛ لأنه لا يعودُ منهما ضميرٌ مختصٌ ، فلو قلت: مررتُ برجلٍ نَعَمْ الرجلُ ، أو نَعَمْ رجلاً لم يستقم.

(١) في النحو العربي نقد و توجيهه: ٢١٢-٢١٣.

(٢) يُنظر: أسرار العربية: ٩٨.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ١٢٧/٧.

(٤) شرح ابن عقيل: ١٦٠/٣.

فإن قلت: مررتُ برجلٍ هو نِعَمٌ رجلاً ، جازَ ، وكذلك إن قَدَّرتَ ( هو ) ولم تُظهره. وبدلُ على أنَّ ( نِعَمَ ) فعلٌ مجيئه على أمثلةِ الأفعالِ الماضية ودخولِ تاءِ التانيثِ عليه في قولهم: نِعَمَتِ المرأةُ ، وقولِ ذي الرِّمة<sup>(١)</sup>:

( نِعَمْتُ زورقُ البلدِ )

وَمَنْ زعم أنه اسمٌ لدخولِ حرفِ الجرِّ عليه في قوله<sup>(٢)</sup>:

ألسَتِ بِنِعَمِ الجارِ يُؤلفُ بيتهُ      أخوا قِلَّةٍ أو مُعَدِمِ المالِ مُصرِما

فلا حجةٌ فيه ؛ لأنه يُقدَّرُ فيه الحكايةُ ، و يلزمه على هذا أن يكونَ ( نام ) اسماً لقوله<sup>(٣)</sup>:

والله ما زيدُ بنامِ صاحبهُ

ولا مُخالطِ اللَّيَّانِ جانبُه<sup>(٤)</sup>

فموقفُ صاحبِ التذكرةِ واضحٌ فيه موافقتهُ للبصريينَ.

(١) وهو لذي الرمة في ديوانه: ١٧٤، ومعاني الفراء: ٢٦٨/١، وتمام البيت:

أوحرةٌ عَيْطَلٌ تُبْجاءُ مُجفِرةٌ      دعائمُ الزورِ نِعَمَتُ زورقِ البلدِ

و(الحرّة: الناقة الكريمة ، والعَيْطَل: الضوينة: الثبجاء)

(٢) لحسان بن ثابت سبق تخرجه.

(٣) الرجز للقتاني وهو في شرح أبيات سيبويه: ٧١/٢، وبلا نسبة في الكامل: ٤٩٧،

والخصائص: ٣٦٨/٢ وشرح المفصل: ٦٢/٣.

(٤) مختار التذكرة: ٢١٣.



## الفصل الثالث

### المبحث الثاني / المنصوبات

- ١- تقديم خبر ليس عليها.
- ٢- حذف أحد مفعولي ( ظن ) و أخواتها.
- ٣- نصب المفعول المطلق بفعل دل عليه الكلام.
- ٤- عمل الفعل في المفعول معه بمعونة الحرف.
- ٥- نصب المستثنى بمعنى يتوسط ( إلا ) لا بأستثني.
- ٦- بناء المنادى لوقوعه موقع المبنى.
- ٧- قيام المصدر مقام الفعل ك ( سقيًا ) وغيره.

### ١- تقديم خبر ليس عليها:

إنّ ( كان ) وأخواتها تتقسم من حيث تقديم أخبارها على ثلاثة أقسام هي<sup>(١)</sup>.

القسم الأول: قسم اتفق على جواز التقديم .

القسم الثاني: قسم منع التقديم .

القسم الثالث: قسم جواز الأمرين .

ومن هذا القسم أي الثالث ( ليس ) ؛ فقد حصل خلاف في جواز تقديم خبرها عليها؛ فقد ذهب البصريون إلى جواز تقديم خبر ( ليس ) عليها واحتجوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وأنه لو لم يجز تقديم خبر ليس عليها ما جاز تقديم معمول خبرها عليها وهو (يوم يأتيهم) ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى أنه لم يجز أن تقول: ( زيدًا أكرمتُ ) إلا بعد أن جاز: ( أكرمتُ زيدًا)<sup>(٣)</sup> .

وذهب السيرافي مذهب البصريين في جواز هذا التقديم مطلقاً ذلك بنقطتين<sup>(٤)</sup>.  
إحدهما: أن ( ليس ) فعلٌ بدليل إلحاق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بها ، وعلى هذا فإنها تعمل عمل الأفعال المتصرفة ، فجاز تقديم الخبر عليها كسائر الأفعال وهذا ما أيده أبو علي الفارسي ، وابن جني<sup>(٥)</sup>.

والأخرى: أنه لا خلاف بين النحويين في جواز تقديم خبرها على اسمها نحو: ليس قائماً زيدٌ ، وتقديم الخبر على الاسم ضربٌ من التصرفِ و (( بالوجه الذي تقدّم

(١) يُنظر: الحل في إصلاح الخلل: ١٦١، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ٩٦.

(٢) هود: ٨.

(٣) يُنظر: الإنصاف: (١٨م): ١٥٢/١، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٢٤٤.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: ٤١٣/١.

(٥) يُنظر: الإيضاح العضدي: ١١٧، والخصائص: ٣٨٥/٢.

على الاسم تقدّم على الاسم يتقدم الخبرُ عليها، وهو أنّ ( ليس ) وإن كانت غير متصرفية في نفسها- لها بعض التصرف ))<sup>(١)</sup> .

وقد أيدَ ابن عصفور مذهب البصريين ؛ فقال: (( والذي يدلُّ على ذلك من السماع قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ألا ترى أنّ ( يوم يأتِيهِمْ ) منصوب بخبرِ ليس الذي هو مصروفًا ، وقد تقدّم عليه ، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل يَوْمَ (( يؤذن )) بتقديم مصروفًا فنُتَبِت أنّ تقديم خبر ليس جائز))<sup>(٣)</sup> .

أما أبو بكر الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ) فقد ردَّ ما ذهب إليه البصريون بأن قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> بأنَّ يوم غير متعلقٍ بـ ( مصروفًا ) ولا أنه منصوب وإنما هو مرفوعٌ بالابتداء ، وإنما بُنيَ على الفتح ؛ لإضافته إلى الفعل كما قرأ نافعٌ والأعرج<sup>(٥)</sup> قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup>؛ بنصب (يوم) (يوم) (( فإنَّ يومَ في موضع رفعٍ وبُنيَ على الفتح ؛ لإضافته إلى الفعل ، فكذلك ها هنا ، وإن سلّمنا أنه منصوب فإنه منصوب بفعلٍ مقدّرٍ دلَّ عليه )) ( ليس مصروفًا عنهم))، وتقديره يُلَازِمُهُم العذاب يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ))<sup>(٧)</sup> .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن خبر ليس لا يجوز أن يتقدم عليها ، والعلة في ذلك أنّ ( ليس ) فعلٌ لفظي جامد قويّ الشبه بالحرف ، فلم يَقُوْ قوة أخواتِه وجرَّ تقديم

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٦٧٨/٢ .

(٢) هود: ٨ .

(٣) شرح جمل الزجاجي: ١٩٦/١ .

(٤) هود: ٨ .

(٥) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: ٢٥٠/١ .

(٦) المائدة: ١١٩ .

(٧) ائتلاف النُصرة: ١٢٣ .

الخبر فيه على الاسم إذ كان فعلاً في الجملة ، فحاله متوسطة بين كان وما النافية<sup>(١)</sup>.

و وافقهم على ذلك الميرد ، والزجاج ، وابن السراج من البصريين<sup>(٢)</sup> ، وحثهم في ذلك: (( أن ( ليس ) فعلٌ غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أُجريت ( كان ) مجراه ، هذا إذا كانت ( ليس ) فعلاً وإن كانت حرفاً فإنه يمتنع تقديم الخبر عليها ؛ لأنَّ معمول الحرف لا يُقدّم على الحرف في موضع من المواضع ))<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر الجرجاني أنّ ( ليس ) أخذت شبهاً من كان ؛ لأنها فعل كما أنّها فعلٌ ، وأخذت شبهاً من ( ما ) ؛ لأنها تنفي الحال كما أنّها تنفي الحال ، و ( كان ) يجوز تقديم خبرها عليها و ( ما ) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، فلما أخذت شبهاً من ( كان ) وشبهاً من ( ما ) صار لها منزلة بين المنزلتين فجاز تقديم خبرها على اسمها ؛ لأنها أقوى من ( ما ) ولم يجرّ تقديم خبرها عليها ؛ لأنها أضعف من كان في التصرف<sup>(٤)</sup>.

وأما في مختار التذكرة فقد ذكر ابن جني مذهب سيبويه وغيره في هذه المسألة الخلافية ؛ فقال: (( قال سيبويه: أزيداً لست مثله ؟ وهذا قول الخليل . قال: وتقول: ما أحسن عبد الله وزيدٌ قد رأيتُه ، فلم يُجز في ( زيد ) النصب على الحمل على (أحسن) كما يُجيز - إذا قال: زيدٌ ضربته وعمروٌ أكرمته - النصب مستحسناً له لتشاكل الجملتين ))<sup>(٥)</sup>.

ومن نصه نفهم ما يأتي:

- 
- (١) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٦٩/١.  
 (٢) يُنظر: المقتضب: ١٠٠/٣، والأصول في النحو: ٩٠/١.  
 (٣) يُنظر: إنتلاف النصرة: ١٢٣.  
 (٤) يُنظر: المقتصد: ٤٠٨/١ ، وأسرار العربية: ١٤١.  
 (٥) مختار التذكرة: ٣٥٢-٣٥٣.

أولاً: إنه يشير إلى مذهب سيبويه في تجويزه تقديم خبر ليس عليها<sup>(١)</sup> .  
ثانياً: أشار بقوله ( كما يُجيزُ ) إلى أبي علي الفارسي الذي ذكرَ الرفع والنصب  
وربما أختار النصب<sup>(٢)</sup> .  
ثالثاً: عرض الآراء دون أن يبين الرأي الذي وافقه هو بنفسه.

## ٢- حذف أحد مفعولي (ظن) وأخواتها

تُعَدُّ ( ظن وأخواتها ) القسم الثاني من الأفعالِ الناسخة للابتداءِ ، فهي تدخلُ  
على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين ، يكونُ المبتدأ المفعول الأول ، ويكونُ الخبر  
المفعول الثاني ، نحو: ظننتُ زيداً ذاهباً و( حَسِبْتُ علياً أخاك )<sup>(٣)</sup> .  
وقد يُحذف أحد المفعولين من باب ظن وأخواتها وهذا الحذفُ على نوعين ،  
الأول: حذف اختصارٍ أي بدليل ، و الآخر: حذف اقتصارٍ أي بلا دليل ؛ وقد أجازَ  
الجمهورُ حذف الاختصار<sup>(٤)</sup> .  
وأما الاقتصار على أحد المفعولين فلا يجوزُ باتفاق النحويين<sup>(٥)</sup> ؛ وقد عللوا هذا  
هذا المنع بعليٍّ مختلفةٍ ؛ فقد قال سيبويه مُعللاً ذلك بقوله: (( وإنما منعك أن تقتصرَ  
على أحد المفعولين ها هنا أنك إنما أردت أن تُبينَ ما استقرَّ عندك من حالِ المفعول  
الأول يقيناً كان أو شكاً ، وذكرت الأولَ لتعلمِ الذي تُضيف إليه ما استقرَّ عندك  
))<sup>(٦)</sup> .

(١) يُنظر: الكتاب: ٩١/١ .

(٢) يُنظر: التعليقة: ١٢٣/١، والمسائل العضديات: ٧٨ .

(٣) يُنظر: الأصول في النحو: ١٨٠/١، وأسرار النحو: ٢٤٣ .

(٤) يُنظر: توضيح المقاصد: ٥٦٧/١، وهمع الهوامع: ٥٥٠/١ .

(٥) يُنظر: أوضح المسالك: ٦٢/٢، وشرح الأشموني: ٣٧٤/١، وهمع الهوامع: ٥٥٠/١ .

(٦) الكتاب: ٤٠/١ .

وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ الْعِلَّةَ فِي أَنَّ أفعالَ القلوبِ إنما تدخلُ على مبتدأٍ وخبرٍ ؛ ليتيقنَ اليقين في الخبرِ ، أو الشك والاعتمادُ بهذه الأفعال على المفعول الثاني وإنما كان كذلك لأنك إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ ، فإنما تُفيد المخاطبَ انطلاقَهُ الذي لم يكن يُعرفه لا ذاته التي قد عرفها ، فكذلك إذا قلت: حَسِبْتُ زيدًا منطلقًا ، فالشكُّ في انطلاقِهِ لا في ذاته ، ومع ذلك فلا بُدَّ من ذكرِ الأول ليُعلم صاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة فينتج عن ذلك امتناع الاختصار على أحدِ المفعولين<sup>(١)</sup>.

وقد اعتمد هذه العلة أبو علي الفارسي ، والورّاق ، والمرادي ، والسلسلي (ت ٧٧٠هـ)<sup>(٢)</sup>.

في حين بيّن المبردُ أن علة ذلك بقوله (( إنما امتنع ظننتُ زيدًا حتى تذكر المفعول الثاني ؛ لأنها ليست أفعالاً وصلت منك إلى غيرك ، إنما هو ابتداءٌ وخبرٌ. فإذا قلت: ( ظننتُ زيدًا منطلقًا ) ، فإنما معناه ( زيدٌ منطلقٌ في ظني ) فكما لا بُدَّ للابتداءِ من خبر كذلك لا بُدَّ من مفعولها الثاني ؛ لأنه خبرُ الابتداءِ ))<sup>(٣)</sup>. وهذا يعني أن المفعول الثاني لا بُدَّ من ذكره ، لأنه خبر المبتدأ في الأصل ، وخبر الابتداءِ إنما هو الجزء الذي تحصلُ به فائدة الكلام ؛ وقد اعتمد هذه العلة ابنُ السراج ، والجرجاني ، وابن مالك ، والأزهري<sup>(٤)</sup>.

وقد اختار ابنُ عصفور علة المبرد في امتناع الاختصار على أحدِ المفعولين في باب ظن وأخواتها ؛ فقال: (( فلا يجوز أن تقول: ( ظننتُ زيدًا ) وأنت تريدُ وقع مني ظنٌ بزيدٍ ، ولا ظننته وسبب ذلك أن هذه داخلةٌ على المبتدأ والخبر ، فكما أن المبتدأ

(١) يُنظر: النُكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٥٧/١.

(٢) يُنظر: التعليقة: ٦٨/١ ، والعلل في النحو: ١٥٧ ، وشرح التسهيل: ٢٧٣/١ ، وشفاء العليل: ٣٨٩/١ ..

(٣) المقتضب: ٩٥/٣.

(٤) يُنظر: الأصول في النحو: ١٨١/١ ، والمقتصد: ٤٩٩/١ ، وشرح التسهيل: ٧٢/٢ ، وشرح التصريح: ٣٧٨/١.

لا بُدَّ لَهُ مِنْ خَبْرٍ، وَالْخَبْرُ لِأَبْدَ لَهُ مِنْ مَبْتَدَأٍ فِي اللَّفْظِ أَوْ فِي التَّقْدِيرِ، فَكَذَلِكَ لَا يَسْتَعْنِي أَحَدُ الْمَفْعُولِينَ عَنِ الْآخِرِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ ((<sup>(١)</sup>)).

وَبَيَّنَ الدُّكْتُورُ فَاضِلُ السَّامِرَائِيُّ أَنَّ الْاِقْتِنَارَ عَلَى أَحَدِ مَفْعُولِي (ظَنَّ) إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ مُعَلَّقٌ وَمُرْتَبِطٌ بِغَرَضِ الْمُتَكَلِّمِ لَا إِلَى ضَابِطٍ نَحْوِيٍّ أَوْ تَرْكِيْبِيٍّ يُحْتَمُّ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ نَوْعًا مِنَ الْأَسْلُوبِ فِي الْحُكْمِ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا صَاحِبُ الْمُخْتَارِ التَّذَكْرَةَ فَوَافَقَ سَيَّبُويَه ؛ فَقَالَ: (( وَمَا حَكَاهُ أَبُو عَمْرٍ مِنْ أَنَّ (ظَنَنْتُ) وَبَابَهُ يَقْبُحُ أَنْ يُقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى الْفَاعِلِ وَحْدَهُ وَأَنْ لَا يُعَدِّيَه إِلَى مَفْعُولَيْنِ فِيهِ بَعْضُ التَّقْوِيَةِ لِقَوْلِ سَيَّبُويَه: إِنَّهُ لَا يُقْتَصَرُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ))<sup>(٣)</sup>.

وَخِلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابِ ظَنَّ وَآخَوَاتِهَا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَسْلَاصَ هَذَيْنِ الْمَفْعُولَيْنِ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبْرَ، وَالْمَبْتَدَأَ وَالْخَبْرَ مُتَلَازِمَانِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ فَكَذَلِكَ هَذَانِ الْمَفْعُولَانِ.

### ٣- نصب المفعول المطلق بفعلٍ دلَّ عليه الكلام:

سَمَّاهُ سَيَّبُويَه (الحدث والحدثان) وَسَمَّاهُ أَيضًا الْفِعْلَ<sup>(٤)</sup> ، وَقَدْ عَلَّلَ ابْنُ يَعِيشَ ذَلِكَ: (( وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَحْدَاثُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَحْدِثُهَا وَالْمُرَادُ بِالْأَسْمَاءِ أَصْحَابُ الْأَسْمَاءِ وَهُمْ الْفَاعِلُونَ ، وَرُبَّمَا سَمَّاهُ الْفِعْلَ مِنْ حَيْثُ كَانَ حَرَكَةُ الْفَاعِلِ ))<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح جمل الزجاجي: ١٤٦/١.

(٢) يُنظَرُ: معاني النحو: ٣٧/٢-٣٨.

(٣) مختار التذكرة: ٢٩٦.

(٤) يُنظَرُ: الكتاب: ٣٤/١.

(٥) شرح المفصل: ١١٠/١.

وصرّح سيبويه بعلّة نصبه ؛ ويُتفهم من سياق حديثه عن نصب المصادر المؤكدة لنفسها ؛ قال: (( واعلم أن هذا الباب أتاه النصب كمنسوب بما قبله من المصادر في أنه ليس بصفةٍ ولا من اسمٍ قبله ، وإنما ذكرته لتؤكد به ، ولم تحمله على مضمّرٍ يكون ما بعده رفعًا وهو مفعول به ))<sup>(١)</sup>.

وقال أبو بكر السراج: (( وكل اسمٍ تذكره ليزيدَ في الفائدة بعدَ أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثاً عنه ، فهو منصوب ونصبه لأن الكلام قد تمّ قبل مجيئه وفيه دليل عليه ))<sup>(٢)</sup>.

وكذلك ابن الوراق بيّن أن علّة نصب المفعول المطلق هي لأنه مفعولٌ ؛ إذ قال: (( اعلم أن المصدرَ إنما ينتصبُ لأنه مفعولٌ ؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ضربتُ ضرباً ؛ فقبل لك: ما فعلتَ ؟ فقلتُ: أحدثتُ ضرباً ، فقد بانَ لك أن المصدر مفعول فلهذا انتصب ))<sup>(٣)</sup>.

وقد وقف ابنُ جني على علّة نصب المفعولِ المطلق في حديثه عن قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

تَبَسَّمَ لَمَحَ الْبَرِقِ عَنِ مُتَوَضِّحٍ      كَلَوْنَ الْأَقَاحِي شَافَ أَلْوَانَهَا الْقَطْرُ

فقال: (( قولُ العرب ( تَضْحَكُ لَمَحَ الْبَرِقِ ) ( فِ لَمَحَ ) يَنْتَصِبُ عَلَى غَيْرِ ( تَضْحَكُ ) ، كَأَنَّهُ قَالَ: تَلْمَحُ لَمَحَ الْبَرِقِ وَلَكِنَّهُ حَذَفَ الْفِعْلَ ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَقُومُ مَقَامَهُ ))<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب: ٣٨٣/١.

(٢) الأصول في النحو: ٥٨/١.

(٣) عللُ النحو: ٢١٧.

(٤) لذي الرّمة، ديوانه: ٥٨٠، وهو من شواهد الخزانة: ٢٣٨/٨، وتهذيب اللغة: ١٦/٢،

والمحكم: ٢٦٦/١.

(٥) مختار التذكرة: ١٠٢، ويُنظر: الكتاب: ٣٥٥/١، والأصول: ٢٩٨/٢، وشرح السيرافي:

١٣١/٥، والمحتسب: ٢٦٢/٢-٣٣٣.



#### ٤- عمل الفعل في المفعول معه بمعونة الحرف:

المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى ( مع ) ولا يكون إلا فعلاً لازماً، نحو: ما صنعا و أباك ، وسيرى والطريق مسرعة<sup>(١)</sup> .

وعلة نصبه عند سيبويه تكمن في (( أنه مفعول معه ، ومفعول به ، كما انتصب ( نفسه ) في قولك: أمراً ونفسه ، وذلك قولك: ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقاة وفصيلها لرضعها. فالفصيل مفعول معه والأب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها ))<sup>(٢)</sup>.

فالواو بمعنى ( مع ) لأن معنى ( مع ) للاجتماع والانضمام ، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه فأقاموا الواو مقام ( مع ) لأنها أخف لفظاً وتعطي معناها ، ولم تكن اسماً يعمل فيه الفعل كما عمل في ( مع ) النصب فانتقل العمل إلى ما بعد الواو كما انتقل العمل إلى ما بعد إلا في الاستثناء لأنها حرف ، وعمل في ( غير ) الاستثنائية ؛ لأنها اسم يعمل فيه الفعل<sup>(٣)</sup>.

هذا مذهب سيبويه في انتصاب المفعول معه وتابعه فيه جمهور البصريين<sup>(٤)</sup> ، إلا الأخفش الأوسط .

فإنه ذهب إلى أنه ينتصب انتصاب الظرف لأن الواو بمعنى ( مع ) فلما حذفت (مع) وكانت منصوبة على الظرف ثم أقيمت الواو مقامها ، انتصب ما بعدها على الظرف<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: الأصول في النحو: ٢٥٤/١، وشرح المفصل: ٤٨/٢.

(٢) الكتاب: ٢٩٧/١.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ٤٨/٢.

(٤) يُنظر: الأصول في النحو: ٢٥٤/١، و الإنصاف: ٢٤٨/١.

(٥) يُنظر: شرح المفصل: ٤٩/٢.

وقوله ضَعِيفٌ لأن قولهم: استوى الماء و الخشبة ، وسرّت والنيل ، وكنتُ وزيدًا كالأخوين ، ليست الأسماء فيها ظروفًا فلا تنتصبُ انتصابها<sup>(١)</sup>.

وأما الزجاجُ فقد ذهبَ إلى أن المفعول معه ينتصبُ بإضمار فعلٍ كأنه قال: ما صنعتَ و لابستَ أباك ، لأن الفعل لا يعمل في مفعولٍ وبينهما الواو<sup>(٢)</sup> ، وقد ضَعَفَ ابن يعيشُ قوله هذا قائلاً: (( وأما ما ذهبَ إليه الزجاج من أنه منصوب بإضمار فعل ، فهو ضعيف لا يُحمَلُ عليه ما وُجِدَ عنه مندوحة ، وقوله لا يعملُ في مفعول وبينهما الواو ، هو فاسدٌ لأن الفِعْلَ يَعْمَلُ في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فإن كانَ يفتقرُ إلى توسط حرفٍ عملٍ مع وجودِهِ وإن كان لا يفتقرُ إلى ذلك مع عدمِهِ... والمفعول معه قد تعلق بالفعلِ من جهةِ المعنى بتوسط الواو فينبغي أن يعملَ مع وجودِها ، ألا ترى أنك تقول: ضربتُ زيدًا و عمراً، فيعملُ الفعلُ في عمرو بتوسطِ الواو لما اقتضاهُ المعنى كذلك ها هنا<sup>(٣)</sup>)).

أما الكوفيون فقد خالفوا جميعَ ما ذهبَ إليه البصريون فقالوا: إنه منصوب على الخلاف لأننا إذا قلنا:

استوى الماءُ والخشبةُ لا يحسن تكرير الفعل فيقال ، استوى الماءُ واستوت الخشبةُ ؛ لأن الخشبة لا تكونُ معوجةً فتستوي ، فلما خالفهُ ولم يُشاركهُ في الفعلِ نصب على الخلاف<sup>(٤)</sup> .

وَرَدَّ بأنه ضعيفٌ ؛ لأنه لو جازَ نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجازَ نصب الأول أيضاً لأنه مخالفٌ للثاني ، لأنَّ الثاني إذا خالفَ الأول ، فقد خالفَ الأول الثاني فليس نصب هذا للمخالفةِ أولى من نصبِ الأول ، ثم هو باطلٌ بالعطفِ الذي

(١) يُنظرُ: شرح المفصل: ٤٦/٢ .

(٢) يُنظرُ: النكت: ٢٢٢/١، والإنصاف: ٢٤٨/١، وشرح المفصل: ٤٩/٢ .

(٣) شرح المفصل: ٤٩/٢ .

(٤) يُنظرُ: الإنصاف: ٢٤٨ / ١، وشرح المفصل: ٤٩/٢ .

يخالفُ فيه الثاني الأول ، نحو: قامَ زيدٌ لا عمرو، فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازماً لم يكن ما بعد ( لا ) في العطف إلا منصوباً<sup>(١)</sup>.

وقد رجَّح ابن يعيش مذهب سيبويه فقال: (( والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول ، وإن لم يكن متعدياً فقد قُوي بالواو النائبة عن مع فتعدى كما تعدى الفعل المقوى بحرف الجر نحو: مررتُ بزيدٍ ، إلا أن الواو لا تعمل لما ذكرناه من أنها في مذهب العطف ، وذلك لأنها في الأصل عاطفة والعاطفة فيها معنيان: العطف ، والجمع فلما وُضِعَتْ موضع ( مع ) خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع فيها كما أنَّ فاءَ العطفِ فيها معنى العطف والإتباع فإذا وقعت في جواب الشرط خُلِعَ عنها دلالة العطف وبقي الإتباع ))<sup>(٢)</sup>.

وقد وافق صاحب مختار التذكرة مذهب البصريين ؛ فقال: (( جازَ ( أصحابي إخوانك إلا زيدا ) ؛ لأنك تُجرِّدُ من هذه الجملة معنى الفعل فتعمل في المستثنى بحرف الاستثناء ؛ لأنَّ ما لا يعمل بنفسه قد يعمل إذا أُعِينَ بالحرف ؛ نحو: قامَ القومُ إلا زيدا ؛ واستوى الماءُ والخشبةُ ، وهذا ما زُيِّدَ أمس ))<sup>(٣)</sup>.

#### ٥- نصب المستثنى بمعنى يتوسط ( إلا ) لا بأستثني:

الاستثناء: هو إخراج شيءٍ ممَّا دخلَ فيه غيره ، أو إدخال شيءٍ ممَّا خرجَ منه غيره<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٤٩/٢.

(٢) شرح المفصل: ٤٩/٢.

(٣) مختار التذكرة: ٤٢٢، ويُنظر الكتاب: ٢٩٨/١، والأصول: ٢١٠/١، والإيضاح العضدي:

٢١٥، والبصريات: ٢٣٠، وسرُّ صناعة الإعراب: ١٢٦.

(٤) يُنظر: اللحة في شرح الملح: ٦٦/١.

وَيُعَدُّ الاستثناء أسلوبًا من أساليب العربية وله ثماني أدوات هي: ( إلا ، وغير ، وسوى ، وعدا ، وخلا ، وحاشا ، وليس ، ولا يكون )<sup>(١)</sup>.

وحكم المستثنى بـ إلا النصب إن وقع بعد تمام الكلام الموجب ، سواء أكان متصلاً أم منقطعاً، نحو قوله تعالى:

﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ونحو قولنا: قام القوم إلا زيداً ، وقام القوم إلا حماراً<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف النحاة في علة نصبه ؛ فقد بين سيبويه أن الناصب للمستثنى بالآل: هو ما قبله من تمام الكلام وأنه خرج مما دخل فيه ما قبله ، قال: (( هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قُلت: (( له عشرون درهماً )) وهذا قول الخليل رحمه الله ، وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك... انتصب الأب إذا لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ))<sup>(٤)</sup>.  
وقد تبعه الأخفش الأوسط ، وابن يعيش<sup>(٥)</sup>.

أما الكسائي فبين أن المستثنى منتصب لمخالفته الأول - المستثنى منه - فإذا قُلت: قام القوم إلا زيداً فإن ما بعد إلا منفي عنه القيام وما قبلها موجب له القيام والتقدير؛ قام القوم إلا أن زيداً لم يقم<sup>(٦)</sup>.

وقد أبطل ابن عصفور هذا الرأي بقوله: (( وهذا باطل ، لأن الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجه في قولك: قام زيد لا عمرو ، لأن ما بعد لا مخالف لما قبلها ،

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢١٠/٢.

(٢) البقرة: ٢٤٩.

(٣) يُنظر: اللع في العربية: ٥٥، وشرح ابن عقيل: ٢٠٩/٢.

(٤) الكتاب: ٣٣٠/٢-٣٣١.

(٥) يُنظر: معاني القرآن: ٦٤/١، وشرح المفصل: ٤٧/٢.

(٦) يُنظر: الإنصاف (٣٦): ٢٦١/١، وشرح المفصل: ٧٧/٢.

ولوجبَ النصب في مثل: ما قامَ زيدٌ لكن عمرٌو؛ لأن ما بعد لكن مخالف لما قبلها وأمثال ذلك كثيرةٌ))<sup>(١)</sup> .

يقول الفراء: (( ونرى أن قول العرب ( إلا ) إنما جمعوا بين (إن) التي تكون مجدًا، وضموا إليها (لا) فصارا جميعًا حرفًا واحدًا ، وخرجا من حدّ الجحد ، إذ جمعنا فصار حرفًا واحدًا ))<sup>(٢)</sup> .

(( وواضح من هذا أن (إلا) عند الفراء مركبة من (إن) النافية و (لا) ولكنهما بتركيبهما فقدما معناهما الأصيل وصار المعنى آخر ))<sup>(٣)</sup> .

ومصدر الوهم الذي وقع فيه أبو البركات هو الزجاجي والسيرافي وتبع أبا البركات في وهمه كل من : ((العكبري في اللباب وابن يعيش في شرح المفصل والرضي في شرح الكافية وابن عصفور في أوضح المسالك وابم مالك في التسهيل<sup>(٤)</sup> .

وقد رده ابن عصفور فقال: (( وهذا القول بيّن الفساد بأدنى تأمل ؛ إذ لو كان الأمر كذلك لوجب أن لا يجوز مثل: ما قام إلا زيدٌ ؛ لأن هذا الموضع لا تصلح فيه ( لا ) ولا ( إن ) ، وأيضًا فإن الخبر الذي ادّعى حذفه لم يظهر في موضع وبالجملة فهذا المذهب دعوى لا دليل عليها ))<sup>(٥)</sup> .

فالمعنى في نحو قولنا: ( قام القومُ إلا زيدًا ) هو: ( استثنى زيدًا ) فإذا كان هذا المعنى يجب أن يكون منصوبًا فكذلك ما قام مقامه ، وقالوا: إن الدليل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى النصب إنه فعل لازم ، والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء ، واستدلوا أيضًا بأن الفعل ليس

(١) شرح جمل الزجاجي: ١٥٦/٢ .

(٢) معاني القرآن: ٣٧٧/٢، ويُنظر: ١٦٦/١ .

(٣) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص ٢٤١ .

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٤٣-٢٤٤ .

(٥) شرح جمل الزجاجي: ١٥٦/٢ .

عاملاً بقولهم: القوم أخوتك إلا زيداً: بنصب زيداً ، وليس هنا ثمة فعلٍ متقدِّمٍ<sup>(١)</sup> ، وقد اختار ابنُ مالك (ت ٦٧٢هـ) هذا المذهب ونسبه إلى سيبويه والمبرد<sup>(٢)</sup>.

أما كلام المبرد فصريح في أن ناصبه فعل محذوف تقديره. ( استثنى ) أو ( أعني ) وليس لـ ( إلا ) أي عملٍ في المستثنى بدليلٍ قوله: (( وذلك لأنك لما قلتَ: جاءني القومُ ، وقع عند السامع أن زيداً فيهم ، فلما قلتَ ، إلا زيداً- كانت ( إلا ) بدلاً من قولك: أعني زيداً ، واستثنى فيمن جاءني زيداً فكانت بدلاً من الفعل ))<sup>(٣)</sup>.

وأضاف في موضع آخر في قوله تعالى: ﴿ فَشَرُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾<sup>(٤)</sup>: ((ونصب هذا على معنى الفعل و( إلا ) دليلٌ على ذلك ، فإذا قلتَ: جاءني القومُ ، لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيداً أحدهم فإذا قال: إلا زيداً ، فالمعنى: لا أعني فيهم زيداً ، أو استثنى ممن ذكرت زيداً ))<sup>(٥)</sup>.

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري هذا المذهب من أوجه هي<sup>(٦)</sup>:

الأول: قولهم إنَّ ( إلا ) قامت مقام ( استثنى ) أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وهذا لا يجوز، كقولنا: ما زيدٌ قائماً ، فيكون صحيحاً ، ولو قلتَ: ما زيداً قائماً على معنى نفيتُ زيداً قائماً ، لكان فاسداً فكذلك هاهنا.

الثاني: أنه لو كان العامل ( إلا ) بمعنى ( استثنى ) لوجب أن لا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي ، كقولنا: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، و ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ.

(١) يُنظرُ: الإنصاف (٣٦): ٢٦١/١.

(٢) يُنظرُ: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٠١.

(٣) المقتضب: ٣٩٠/٤.

(٤) البقرة: ٢٤٩.

(٥) الكاملُ في اللغة والأدب: ٨٩/٢.

(٦) يُنظرُ: الإنصاف (٣٦): ٢٦٢/١-٢٦٤.

الثالث: أنه يبطل بقولهم: قام القوم غير زيد فإن ( غير ) منصوب وناصبه إما أن يكون ( إلا ) مقدرة قبل ( غير ) ، وأما أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبله وإما أن يكون منصوباً بنفسه، وباطل أن يكون منصوباً ب ( إلا ) لأن تقدير ذلك يُفسد المعنى ؛ لأنه يصبح التقدير فيه: قام القوم إلا غير زيد ، وباطل أن يكون منصوباً بنفسه ، إذ يجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم ، وأما حجتهم أن الذي يدل على أن الفعل ليس عاملاً قولهم: القوم إخوانك إلا زيداً فردّ عليهم أن الناصب له ما في (إخوانك) من معنى الفعل ؛ لأن التقدير فيه: القوم يصادقونك إلا زيداً ف ( إلا ) قوت الفعل المقدّر فأوصلته إلى زيد فنصبته.

أما السيرافي وابن البادش (ت ٥٤٠هـ) فذهبا إلى أن المستثنى منتصب بالفعل الذي قبل إلا بواسطة ( إلا ) نحو: أتاني القوم إلا علياً ، والعلة في ذلك أن الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل على اختلاف وجوه المنصوبات به ، فمن ذلك المفعول الصحيح نحو: ضربتُ زيداً ، والمصدر والظرف من الزمان والمكان والحال. ومن الأفعال ما تنصب ما بعدها بتوسط حرف بينهما نحو: استوى الماء والخشبة ، فلما كان أتاني قد ارتفع به فاعله وهو القوم وكان ما بعد ( إلا ) متعلقاً به انتصب<sup>(١)</sup>.

وهذا يعني أن الفعل قوي ب ( إلا ) فتعدى إلى المستثنى كما أن الواو قوت الفعل حتى نصب المفعول معه في نحو: استوى الماء والخشبة<sup>(٢)</sup> ، وقد انتهج هذه العلة أبو علي الفارسي ، وابن بابشاذ ، والباقولي والأنباري<sup>(٣)</sup> .

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: ٦٠/٣ ، وشرح التصريح: ٥٤١/١ .

(٢) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٢٢/٢ .

(٣) يُنظر: المسائل المنثورة: ٥٨/٢ ، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٢٢/٢ ، وشرح اللمع: ٤٨/١ .

وَمِنَ المحدثين الدكتور مهدي المخزومي (ت ١٤١٤ هـ) الذي وافق الكسائي الذي رأى أن المستثنى بـ (إلا) منصوب بالمخالفة معللاً ذلك أن المخالفة فيه أوضح منها في سائر الموضوعات التي قال الكوفيون فيها بالنصب على الخلاف<sup>(١)</sup>.  
أما الدكتور إبراهيم أنيس (ت ١٣٩٧) فقد وافق الزجاج وبعض الكوفيين من أن إلا عملت النصب بنفسها؛ فقال: ((وكان المتكلم قد استدرک في سرعة، ولما يكدينته من جملته فألحقها بجملة أخرى تبدأ بأداة مركبة رغبة منه في إخراج المستثنى من الحكم الذي نُسب إلى المُستثنى منه))<sup>(٢)</sup>.

وبيّن ابن جني أن عاملَ النصب في المستثنى هو الفعل بمعونة حرف الاستثناء لا الفعل المقدر استثنى، قال: ((جاز (أصحابي إخوانك إلا زيداً)، لأنك تُجرد من هذه الجملة معنى الفعل فتعمل في المستثنى بحرف الاستثناء؛ لأن ما لا يعمل بنفسه قد يعمل إذا أُعِين بالحرف، نحو: قام القوم إلا زيداً، واستوى الماء والخشبة، وهذا ما زُيد أمس))<sup>(٣)</sup>.

## ٦- بناء المنادى لوقوعه موقع المبنى:

إذا كان المنادى مفرداً معرفةً أو نكرةً مقصودة، وهي النكرة المقبل عليها نحو: يا زيد، ويا رجل، فحكمه البناء على ما يُرفع به فالعلم المفرد يُبنى على الضم<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: مدرسة الكوفة: ٢٩٨.

(٢) من أسرار اللغة: ١٨٧.

(٣) مختار التذكرة: ٤٢٢، ويُنظر: المصدر نفسه: ٣٦٢.

(٤) يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٤٠١، وشرح المفصل: ١/ ١٢٨.



وبذلك خرج المنادى المفرد عن أصله ؛ لأن الأصل فيه أن يكون منصوبًا ، فوجب أن يُسأل عن علة بنائه أولاً ، وعن علة بنائه على الضم ثانيًا ، وقد علل سيبويه بناء المنادى المفرد بقوله: (( فأما المفردُ إذا كان المنادى ، فكل العرب ترفعه بغير تنوينٍ وذلك لأنه كثر في كلامهم فحذفوه ، وجعلوه بمنزلة الأصوات ، نحو: حوب وما أشبهه ))<sup>(١)</sup> .

أما علة بنائه على الضم فقد بيّنها الخليل رحمه الله بقوله: (( ورفعوا المفرد كما رفعوا (( قبلُ و بعدُ )) وموضعهما واحد وذلك قولك: يا زيدُ و يا عمرو ، وتركوا التنوينَ في المفرد كما تركوه في ( قبلُ ) ))<sup>(٢)</sup> .

وهذا يعني أن المنادى عند الخليل يُبنى على الضم ؛ لأنه أشبه الغايات ؛ وبُني عند سيبويه الذي بيّن قول الخليل في تشبيه المنادى بالغايات ؛ فقال: (( فإنما جعل الخليل - رحمه الله - المنادى بمنزلة قبلُ و بعد وشبهه بهما مفردين إذا كان مفردًا فإذا طال و أُضيفَ شبهه بهما مضافين إذا كان مضافًا ؛ لأن المفرد في النداء في موضع نصب كما أن قبل و بعد قد يكونان في موضع نصب و جرّ ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتها رددتهما إلى الأصل ))<sup>(٣)</sup> .

فوجهُ الشبه بين المنادى المفرد وبين ( قبلُ و بعدُ ) يكمن في أن المنادى إذا أُضيفَ أو نُكِرَ أعرب ، و إذا أُفرد بُني كما أن ( قبلُ و بعدُ ) يُعربان مضافين ومنكورين وبُنيان في غير ذلك ، فكما بُني ( قبلُ ) و ( بعدُ ) على الضم بُني المنادى المفرد على الضم<sup>(٤)</sup> .

أما النحويون فقد وافقوا سيبويه في علة هذه ، إلا أنهم أضافوا عللاً آخر ؛ فقد بيّن أبو بكر السراج السبب في ذلك ؛ فقال: (( وأما السببُ الذي أوجب بناء الاسم

(١) الكتاب: ٢ / ١٨٥ .

(٢) المصدر نفسه: ٢ / ١٨٣ .

(٣) المصدر نفسه: ٢ / ١٩٩ .

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ١ / ١٣٠ ، وشرح جمل الزجاجي: ٢ / ٨٧ .

المفرد فوقوعه موقع غير المتمكن ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمره والمكنيات ،  
والأسماء إنما جعلت للغيبه لا تقول: قام زيد وأنت تحدث زيدا عن نفسه ، إنما تقول:  
قمت يا هذا ، فلما وقع زيد و ما أشبهه بعد ( يا ) في النداء موقع أنت و الكاف ، و  
أنتم و هذا مبنيات لمضارعتها الحروف ، بُني ((<sup>(١)</sup>).

وأضاف السيرافي وجهًا آخر ، وهو أن المنادى إذا كان مضافًا إلى مناديه كان  
الاختيار حذف ياء الإضافة والاكتفاء بالكسرة منها ، وإذا كان مضافًا إلى غائب كان  
منصوبًا و كذلك إذا كان منكورًا. فلما كان الفتح والكسر له في حال الإعراب جعل  
له في حال البناء من الحركات ما لم تكن في غير حال بنائه<sup>(٢)</sup> .

وهذا يعني أن المنادى يُبنى على الضم خشية اللبس بالمضاف إلى ياء المتكلم  
أو بما لا ينصرف بمعنى أن السيرافي اعتل بعلّة أمن اللبس<sup>(٣)</sup> .

وقد وافق أبو علي الفارسي وابن الوراق ، والأعلم الشنتمري وابن يعيش والرضي  
الاستربابادي مذهب سيبويه<sup>(٤)</sup> .

أما الكسائي ، فذهب إلى أن المنادى بُني على الضم لتجرده عن العوامل  
اللفظية والتجرد فيه ليس عامل الرفع ، كما قال بعضهم في المبتدأ ، بل المراد به أنه  
لم يكن فيه سبب البناء فيبنى فلا بُدّ فيه من الإعراب ، فلو جررناه لشابه المضاف  
إلى ياء المتكلم المحذوف الياء ، ولو فتحناه لشابه غير المتصرف فرفعناه ولم ننونه  
ليكون فرقًا بينه و بين ما رُفِعَ بعاملٍ رفع<sup>(٥)</sup> .

(١) الأصول في النحو: ٤٠٤-٤٠٥.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: ١/ ١٥٤.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) يُنظر: الإيضاح: ١٨٨ ، والعلل في النحو: ١٩٥-١٩٦ ، والنكت: ١/ ٣٧٣ ، وشرح

المفصل: ١/ ١٢٩ ، وشرح الكافية: ١/ ٣١٥.

(٥) يُنظر: شرح الكافية ( الرضي ): ١/ ٣١٤.

أما الكوفيون ما خلا الفراء فقد خالفوا البصريين فذهبوا إلى أن المنادى المفرد المعرفة معرب و ليس مبنياً وذلك لتجرده من العوامل اللفظية وعلّة ذلك قولهم: لأنه لم يكن فيه سبب البناء فبنى فلا بُد فيه من الإعراب ثم إنّنا لم نخفضه لئلا يُشبهه المضاف إلى ياء المتكلم ، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف ، فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع صحيح فرق<sup>(١)</sup> .

ومن المحدثين الأستاذ إبراهيم مصطفى رأى أنّ المنادى المفرد المعرفة إنما بُني على الضم ؛ لأنه أُريد به التعريف والقصد إلى مُعيّن ؛ لأن التنوين يدلُّ على التوكيد فإذا بقي للاسم بعد حذف التنوين حكمه وهو النصب اشتبّه بالمضاف إلى ياء المتكلم ؛ لأنها تُقلب في باب النداء ألفاً ، تقول: يا غلامي و يا غلاما وقد تُحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها فيقال: يا غلامٌ و يا غلامَ ففروا من النصب و الجر إلى الضم<sup>(٢)</sup> .

وقد بيّن الدكتور مهدي أن تعليله هذا و إنّ (( اختلفَ عن تعليل الخليل أسلوباً فلا يختلفُ عنه غايةً أو نتيجةً ))<sup>(٣)</sup> ؛ وذلك لأن الخليل كان قد انتهى كما بيّنّا آنفاً إلى أن المنادى يُنصب إذا طال بالإضافة أو التنوين فإذا كان مفرداً رُفِعَ و كان قد حملَ المنادياتِ في نصبها ورفعها على ( قبل ) و ( بعد )<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن جني في معرض وقوفه عند قولِ أوس بن حجر<sup>(٥)</sup>:

(( أوسٌ : وَيَلِ بِهَم مَعْشَرًا ))

(١) يُنظر: الإنصاف (م ٤٥) : ١ / ٣٠١ .

(٢) يُنظر: إحياء النحو: ٦١ .

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٠٨ .

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٥) ديوانه: ٤٤ ، من شواهد إصلاح المنطق: ٣٣٩ ، والشعر (الفارسي) : ٣٠٢ ، ومختار

التذكرة: ١٤٦ ، وتمام البيت :

ويلمّهم معشراً جمّاً بيوتهمُ من الرماح وفي المعروف تنكيرُ

هذا عندي لم يجعل الدعاء على لفظ الخبر ؛ كما جاء: ﴿ لَا تُضَارُّوْا الدِّهْنَ ﴾<sup>(١)</sup>، و ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup>، ولكن بناءه لوقوعه موقع الدعاء كـ ( فداءٍ ) لك ، وكنباء المنادى، وكنباء ﴿ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾<sup>(٣)</sup> ((<sup>(٤)</sup>)).

#### ٧- قيام المصدر مقام الفعل كـ ( سقيًا ) وغيره:

يُنصبُ المصدر بالفعل وقد يُحذف هذا الفعل إذا لم يكن المصدر مؤكدًا له<sup>(٥)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾<sup>(٦)</sup>؛ فقد نُصِبَ ضَرْبٌ بفعل محذوف<sup>(٧)</sup>، وقد جعل المبردُ من ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ إِمَّا مِّنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾<sup>(٨)</sup>، فـ ( مَنَّا وفداءً ) مصدران منصوبان بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير:

فإمَّا (( تَمْتُونُ مَنَّا وإمَّا تُفْدُونَ فِدَاءً ))<sup>(٩)</sup>، وهذا الحذف نوعان: واجبٌ وجائزٌ؛ فيُحذفُ عامِلُ المصدر وجوبًا في مواضع منها الدعاء، فـ (( المصادرُ الموضوعَة

(١) البقرة: ٢٣٣.

(٢) الأنعام: ٥٤.

(٣) إبراهيم: ٣١.

(٤) مختار التذكرة: ١٤٦-١٤٧.

(٥) يُنظرُ: حاشية الخصري: ١٨٦/١، ومعاني النحو: ١٤٣/٢.

(٦) محمد: ٤.

(٧) يُنظرُ: معاني القرآن (الفراء): ٥٧/٣.

(٨) محمد: ٤.

(٩) يُنظرُ: المقتضب: ٢٦٧/٣.

موضع الدعاء هي سَفِيًّا، وَرَعِيًّا ، وَجَدَعًا، وَسُحَقًا، وَبُعْدًا ، وَأُفَّةً ، وَثِقَّةً وَدَفْرًا ، وَتَعْسًا، وَبُؤْسًا ، وَبَهْرًا وهي مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْضُوعَةِ موضع فعل الدعاء وهي مؤنثة<sup>(١)</sup>.

فهذه المصادرُ إنما انتصبت بفعل محذوف وجوبًا وأنها جيء بها بدلًا من لفظ الفعل ، فتقديرُ: سَفِيًّا: سَقَاكَ اللهُ سَفِيًّا ، وتقديرُ: رَعِيًّا: رَعَاكَ اللهُ رَعِيًّا ، وتقديرُ: خَبِيَّةً خَبِيكَ اللهُ خَبِيَّةً وهكذا فانتصبت هذه المصادرُ بإضمار هذه الأفعالِ وجُعِلَتْ بدلًا منها ؛ وهو ما أشارَ إليه سيبويه مُبيِّنًا عِلَّةَ إضمار الفعلِ في هذه المواطنِ ؛ فقال: (( وإنما اختزل الفعلُ ها هنا ؛ لأنَّهم جعلوه بدلًا من اللفظِ بالفعلِ كما جُعِلَ الحذرُ بدلًا من احذرَ وكذلك هذا ، كأنه بدلٌ من رَعَاكَ اللهُ ومن خَبِيكَ اللهُ ))<sup>(٢)</sup>.

فعلُهُ إضمارِ الفعلِ هنا أن المصدر قد جُعِلَ بدلًا منه ، ومعنى هذا أنهم استغنوا بذكرِ المصدر عن إظهارِ الفعلِ كما قالوا: (( الحذرَ الحذرَ )) أي: احذروا الحذرَ، ولم يذكروا: احذروا<sup>(٣)</sup>.

وهذا يعني أن إضمارَ الفعلِ هنا واجبٌ ، وقد ذهب أكثر النحويين مذهب سيبويه<sup>(٤)</sup>.

أما الرضي الاسترلابادي فقد خالفهم فذهب إلى أن الفعلِ العاملِ في المصدرِ جائز الإضمار وليس واجبًا ، نحو: سَقَاكَ اللهُ سَقِيًّا ، وَحَمَدْتُ حَمْدًا، وَشَكَرْتُ شُكْرًا ، فيجوزُ إضمارِ الفعلِ في هذه الأمثلةِ ويجوزُ إظهارُهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح جمل الزجاجة: ٢٥٠/٢.

(٢) الكتاب: ٣١٢/١.

(٣) يُنظرُ: شرح كتاب سيبويه: ٢٠٤/٢.

(٤) يُنظرُ: المقتضب: ٢٦٧/٣، والمقتصد: ٢٥٠/١، وشرح ابن الناظم: ١٩٤، وشرح المفصل: ٢٨٠/١.

(٥) يُنظرُ: شرح الرضي: ٣٠٥/١.

وذكر المحدثون أنّ هذه المصادر لم يذكرها المتكلم ليخبر عنها بشيءٍ كما يُخبر عن زيد وإنما هي تراكيب يعمد إليها المتكلم عندما يدعو لإنسان أو عليه ؛ وقد لجأ المتكلم إلى هذا التركيب إلى إيجاز العبارة ليكون القصد واضحاً مؤثراً في مخاطبه<sup>(١)</sup>.

وفي مختار التذكرة ذَكَرَ ابنُ جني أن سَقِيًّا قام مقام الفعل فقال: (( لا يكونُ اللامُ في ( سَقِيًّا لَكَ ) صفةً لـ ( سَقِيًّا ) ؛ لأنه قد قام مقام الفعل ؛ كما لا تُوصَفُ الظروفُ إذا وَقَعَت مواقعَ الأفعال في الصّلات ))<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظرُ: سياق الحال في كتاب سيبويه: ١٦٠.

(٢) مختار التذكرة: ٣٤٤.

## الفصل الثالث

### المبحث الثالث / المجرورات

أولاً: الفصل بين المُضاف و المُضاف إليه.

ثانياً: حذف المُضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

ثالثاً: العطف على الضمير المجرور.

### أولاً: الفصل بين المضاف والمُضاف إليه:

إنَّ مذهبَ كثيرٍ من النحويين أنه لا يجوز الفصلُ بين المضاف والمُضاف إليه بشيءٍ إلا في الشعرِ، وَذهبَ ابنُ مالكٍ إلى أنه يجوزُ في السعةِ الفصلَ بينهما<sup>(١)</sup>. وَذهبَ البصريون إلى أنه لا يجوزُ الفصلُ بين المضاف والمُضاف إليه بالظرفِ وحرفِ الجرِ، وأجازوه للضرورةِ ؛ قال سيبويه: (( وذلك قولك: (( يا سارقَ الليلةِ أهلِ الدارِ )) وتقول على هذا الحدِّ: سرقتُ الليلةَ أهلَ الدارِ، فتجري الليلةُ على الفعلِ في سعةِ الكلامِ ... فإن نَوَّنتَ فقلت: (( يا سارقاً الليلةِ أهلِ الدارِ، كان حدُّ الكلامِ أن يكونَ أهلُ الدارِ على سارقٍ منصوباً ويكونَ الليلةُ ظرفاً ؛ لأن هذا موضع انفصالٍ ، وإن شئتَ أجزيتُهُ على الفعلِ على سعةِ الكلامِ ، ولا يجوزُ: (( يا سارقَ الليلةِ أهلِ الدارِ )) إلا في الشعرِ كراهيةً أن يفصلوا بين الجارِ والمجرورِ، فإذا كان منوناً فهو بمنزلةِ الفعلِ الناصبِ ، تكونُ الأسماءُ فيه منفصلة... ومما جاء في الشعرِ قد فُصلَ بينهُ وبين المجرورِ، قول عمرو بن قميئة<sup>(٢)</sup>:

للهِ دُرٌّ اليَوْمِ مَنْ لَامَهَا

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيَدِمَا اسْتَعْبَرَتْ

وَقَالَ أَبُو حَيَّةَ النُّمَيْرِيُّ<sup>(٣)</sup>:

يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا

(١) يُنظَرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ: ٤١٤-٤١٦ ؛ وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ: ٣٢٦/٢-٣٢٧.

(٢) الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ: ١٧٨/١، وَالْمَقْتَضِبُ: ٣٧٧/٤، وَالْأَصُولُ: ٢٢٧/٢، وَشَرَحَ الرُّضِيِّ: ٢٦٠/٢.

(٣) الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ: ١٧٩/٢، وَالْمَقْتَضِبُ: ٤٧٧/٤، وَالْأَصُولُ: ٢٢٧/٢، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ: ١٠٣/١.



وهذا لا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس في معنى فعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل ))<sup>(١)</sup> .

أما المبرّد فقالَ في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وغيره ؛ (( وتقولُ: لا مسلمين هذين اليومين لك ، ولا مسلمين اليوم لك ؛ لأنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، إلا أن يضطرّ الشاعر، فيُفصل بالظروف وما أشبهها ؛ لأن الظروف لا يفصل بين العامل والمعمول فيه ؛ تقولُ: إنّ في الدار زيداً ، و إنّ اليوم زيداً قائم ... ونظيرُ الظرف في ذلك المصدر، وما كان مثله من حشو الكلام ، كقولِه<sup>(٢)</sup>:

أشْمُ كأنَّهُ رجلٌ عبوسٌ      مُعاودٌ جرأةً وقت الهوادي

أراد: معاود وقت الهوادي جرأةً ))<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن السراج إن المبرّد يُجوز الفصل بين ( غير ) ، نحو: أنا طعامك غيرُ آكلٍ ، وقال المبرّد نقلًا عن ابن السراج: (( وكان شيخنا يقولُ: حملته على ( لا ) إذا كانت لا تقع موقع غير، قال أبو بكر: والحق في ذا عندي أن يكون طعامك منصوبًا بغير آكلٍ هذا ولكن تقدر ناصبًا يفسره هذا كأنك قلت: أنا لا آكلُ طعامك ، واستغنييتُ ( بغير آكلٍ ) ومثّل هذا في العربية كثيرٌ مما يضمّر إذا أتى بما يدل عليه ))<sup>(٤)</sup> .

وذهب ابنُ السراج إلى أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فقال: ( لا يجوز أن تقدم على المضاف ولا ما اتصل به ، ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به فتفصل به بين المضاف والمضاف إليه إذا قلت: هذا يوم تضرب زيداً، لم

(١) الكتاب: ١٧٥/١-١٧٩ .

(٢) لم يُعرف قائله ، وهو من شواهد المقتضب: ٣٧٧/٤ .

(٣) المقتضب: ٣٧٦/٤-٣٧٧ .

(٤) الأصول: ٢٢٧/٢-٢٢٨ .

يجز أن تقول: هذا زيدًا يومٌ تضربُ ) ولا ( هذا يومٌ زيدًا تضربُ ، وكذلك: هذا يومٌ ضربك زيدًا )، لا يجوز أن تُقدمَ ( زيدًا ) على ( يوم ) ولا على (ضربك)<sup>(١)</sup>.

وقد ردَّ ابن السراج على المبرد في تجويزه الفصل بـ ( غير ) وحمله على ( لا ) إذ قال: (( والحق عندي أن يكون طعامك منصوبًا بغير ( آكلٍ ) ولكن تقدّر ناصبًا يفسره ( هذا ) ، كأنك قلت: أنا لا آكلُ طعامك ، واستغنيت ( بغير آكلٍ ) ومثل هذا في العربية كثير مما يُضمر إذا أتى بما يدلُّ عليه ))<sup>(٢)</sup>.

أما أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) فكان قد ذهب إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في ضرورة الشعر بشبه الجملة و غيرها ؛ فقال: (( وأنشد بعضهم: زجَّ الصَّعابِ أبي مزاده )) ، أرادَ زجَّ أبي مزادة الصعاب ، قال: لا يجوز إلا في الشعر ))<sup>(٣)</sup>.

وقد نُسب إلى الكوفيين جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرًا في أشعارهم<sup>(٤)</sup>. كما في قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

فَرَجَّجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ      زَجَّ القلوصِ أبي مزاده

والتقدير: زجَّ أبي مزاده القلوص ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه ، حيث فُصل بالمفعولِ ( القلوص ) بين المصدر المضاف ( زجَّ ) وفاعله المضاف إليه (أبي مزادة).

(١) الأصول: ٢٢٦/٢.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) مجالس ثعلب: ١٢٥/٢-١٢٦.

(٤) يُنظر: الإنصاف: ٢٢٧/٢ ، وائتلاف النُصرة: ٥٠٢.

(٥) لا يعرف قائله من شواهد معاني القرآن الفراء: ٣٥٨/١ ، ومجالس ثعلب: ١٢٥/٢ ،

والإنصاف: ٤٢٧/٢ ، وشرح المفصل: ١٩/٣.

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

يُطْفَنَ بجوزيِّ المراتع لم ترَع      بواديه من قرع القسيِّ الكنائنِ

والتقدير: (( من قرع الكنائن القسي بنصب القسي وجر ( الكنائن ) فقد فصل بين المصدر المضاف ( قرع ) وفاعله المضاف إليه الكنائن<sup>(٢)</sup> .  
ومع هذا فإن الكوفيين في كتبهم أنكروا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الجار والمجرور على ما سمعوا من شعرٍ ومن جهةٍ أخرى يُنكرون الفصل بغيرهما ضرورةً ؛ قال الفراء : (( ولكن إذا اعترضت صفة بين خافض وما خفض جاز إضافته ؛ مثل قولك: ( هذا ضاربٌ في الدارِ أخيه ) ولا يجوزُ إلا في الشعر))<sup>(٣)</sup> .

وأضاف قائلاً: (( وزعم الكسائي أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون: (( هو ضارب في غير شيء أخاه )) يتوهمون إذا حالوا بينهما أنهم نوثوا وليس قولٌ من قال: ﴿ مُخْلِفَ وَعَدِهِ رُسُلَهُ ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿ زَيْنَ لَكثيرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، بشيءٍ ، ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله<sup>(٦)</sup>:

فَرَجَجْتُهَا مَتَمَكَّنًا      زَجُّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَه

قال الفراء: باطلٌ والصواب: زَجُّ الْقُلُوصِ أَبُو مَزَادَه<sup>(٧)</sup>.

(١) للطُّرماح بن حكيم، يُنظر: ديوانه ١٦٩، من شواهد الإنصاف: ٤٢٩/٢، وائتلاف النصره: ٥٢.

(٢) يُنظر: الإنصاف: ٤٢٩/٢، وائتلاف النصره: ٥٢.

(٣) معاني القرآن: ٨١/٢.

(٤) إبراهيم: ٤٧.

(٥) الأنعام: ١٣٧.

(٦) لا يُعرف قائله، من شواهد معاني القرآن: ٣٥٨/١، ومجالس ثعلب: ١٢٥/٢، والإنصاف: ٢٢٧/٢.

(٧) معاني القرآن: ٨١/٢-٨٢.

ويبدو أن ابن جني قد أجازَ الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول و غيره ؛ ويتضح ذلك من قوله: (( وقال: قال بعض العرب: إنه لصاحبُ خَصْمٍ فطنًا خصمًا. وقال قلتُ: إنه لراويةٌ لفلان ، فقال: إي والله ولنفسه شاعرًا، وقال: لشربةٌ من ألبانِ الإبلِ آبلُ ، أو حَلْبًا حارًّا أحبُّ إليَّ من كذا وكذا ))<sup>(١)</sup> .

### ثانيًا: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

قد يستغني المتكلم عن ذكر بعض أجزاء الكلام ؛ لأن العربية تميلُ إلى الإيجاز والاختصار ، فيعمد المتكلمُ إلى الاقتصاد في القول حين يجدُ أن الكلامَ وافٍ ومحقق للفائدة المرجوة ، ومن ذلك حذف المضاف وإقامة المضاف إليه في إعرابه ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وإنما أراد أهل القرية فعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل ، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾<sup>(٣)</sup> أي حب العجل<sup>(٤)</sup>.

والهدف من حذف المضاف هو الاختصارُ لعدم اللبس على المخاطب ، إذ قال سيبويه : (( ومما جاء على أتساعِ الكلامِ والاختصارِ قوله تعالى ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، إنما يريد أهل القرية فأختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان هاهنا ومثله: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾<sup>(٦)</sup> وإنما المعنى بل مكرم في الليل والنهار ؛ قال عز وجل :

(١) مختار التذكرة: ٤٨٣ .

(٢) يوسف: ٨٢ .

(٣) البقرة: ٩٣ .

(٤) الكتاب: ٢١٢/١ .

(٥) يوسف: ٨٢ .

(٦) سبأ: ٣٣ .

﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾<sup>(١)</sup> ، وإنما هو ولكن البر بر من آمن بالله واليوم

الآخر ... ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى ((

أما ابن جنى فقد بيّن أن الحذف يُفيد الاتساع خاصة أنه قرّر قاعدة مفادها أن (( حذف الخبر أولى من حذف المبتدأ )) ؛ وذلك (( لأن حذف المضاف نوعٌ من الاتساع ، والاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور ))<sup>(٢)</sup> .

وقد بيّن أحكامه هذه من خلال نصوصٍ نثريةٍ وشعريةٍ اعترافاً بالحذف ، كما في قوله تعالى ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وهو ما قرره ابن يعيش الذي ذهب إلى القول : (( اعلم أن المضاف قد حُذف كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختبار إذ لم يُشكَل ، وإنما سَوَّغ ذلك الثقة بعلم المخاطب ، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقربنةٍ حالٍ أو لفظٍ آخر ، استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اقتصاراً ))<sup>(٤)</sup> .

أما الرضي فلا يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف مقامه عنده ، إلا ما جاز فيه الإضمار ؛ قال : (( لا يجوز أن نقول: قامت هند وأنت تريدُ غلامَ هندٍ ؛ لأنه مشكل للمعنى ... وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بأعرابه ، والعلم فيه قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ لأنه لا يُلبس أن المسؤول أهلها لا هي ))<sup>(٥)</sup> .

ولذا استبعد ابن مضاء القرطبي قول ابن جنى (( هذا جِرُّ ضَبِّ خَرِبٍ )) بأنه من هذا الباب ، لأنه من المواضع التي يحتاج في معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثيرٍ وفكرٍ طويلٍ فلا يجوزُ حذفه ، لما فيه من اللبس على السامعين فحذف

(١) البقرة: ١٧٧ .

(٢) الخصائص: ٣٦٢/٢ .

(٣) البقرة: ١٧٧ .

(٤) شرح المفصل: ٥٥٨/٣ .

(٥) شرح المفصل: ٢٤/٣ .

المضاف عنده لا يجوز إلا في المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ<sup>(١)</sup> ، كقوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾.

وقد وردَ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٢)</sup> فالمعنى قد يكون: ولكن البرُّ برٌّ مَنْ آمَنَ ، فحذف البرُّ الثاني ، وأقام ( مَنْ ) مقامه ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾<sup>(٣)</sup> أراد: حُب العجل ، وهو ما قاله سيبويه والفراء وقُطرب (ت ٢٠٧هـ) ، والزجاج<sup>(٤)</sup> .  
وَمِنَ الْمُحَدِّثِينَ مَنْ رَأَى أَنَّ الْخَفْضَ عَلَى الْجَوَارِ هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ مِنْ ضَمِيرٍ يَطَابِقُ الْمَبْدَلَ مِنْهُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَفِرْعَوْهُمَا ، كَقَوْلِنَا: أَعْجَبَنِي الْكِتَابُ مَضْمُونُهُ ، وَالْقَصِيدَةُ نَسْجُهَا ؛ وَلِذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ النِّحَاةَ قَدْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي الْآيَةِ الْآنْفَةِ مَقْدَرٌ ، وَالْمَعْنَى ( النَّارُ فِيهِ ) ، فَحَذَفَ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ ، وَالْمَجْرُورُ هُوَ الضَّمِيرُ الرَّابِطُ<sup>(٥)</sup> .

ولا يخفى في الوقت نفسه ما في التقدير من تعقيد للمعنى وما للتأثير الموسيقي الناتج من المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية من وقع في النفس الإنسانية من جهة أخرى<sup>(٦)</sup> .

وفي مختار التذكرة مَنَعَ ابن جني حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في معرض وقوفه عند قول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

بأوجدَ مني يومَ فارقتُ مالِكاَ      وقامَ بهِ الناعي الرفيعَ فاسمعاَ

(١) يُنظَرُ: الرُّدُّ عَلَى النِّحَاةِ: ٨٥.

(٢) البقرة: ١٧٧.

(٣) البقرة: ٩٣.

(٤) يُنظَرُ: الْكِتَابُ ٢٧٣/١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ: ٦١/١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ: ١٥٦/١ ، وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى: ٢٠٩/١.

(٥) يُنظَرُ: النُّحُو الْوَأَفِي: ٤٧٩/٣.

(٦) يُنظَرُ: اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ مَعْنَاهَا وَمَبْنَاهَا: ٢٣٤.

(٧) لِمَتَمِّ بْنِ نُؤَيْرَةَ ، يُنظَرُ: مَخْتَارُ التَّذْكَرَةِ: ٤٥ ، وَشَوَاهِدُ الْإِيضَاحِ الْعَضْدِيِّ: ٤٧٧ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ: ١٤/٦ ،

قال: (( ويجوز أن يكونَ على حذف المضاف ، أي: فما واجداتُ وَجَدِ أظار . ولا يكونُ على أن يجعل ( وَجَدِ ) بمنزلة ( رَكَبَ ) و ( سَفَرَ ) ، لئلا يُضيفَ الشيءَ إلى نفسه ، ولا يستقيم أن تحمله على أنه تَرَكَ المضافَ و أَخْبَرَ عن المضاف إليه ؛ لأنه لا يجوزُ عندنا... لأنه لا ضرورةَ هنا ))<sup>(١)</sup>.

وهذا يعني أنه خالف مذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة في تجويز هذا الحذف ؛ وقال ابن الشجري: (( إن حذفَ المضاف في كلام العربِ وأشعارها وفي الكتاب العزيز أكثر من أن يُحصى وأحسنه ما دلَّ عليه معنى أو قرينةً أو نظير، أو قياس))<sup>(٢)</sup> .

ونجد ابن جني في موضعٍ آخر يذهبُ إلى جوازِ حذفِ المضاف إذا لم يلبس ، قال: (( مما يدلُّ على سَوْغِ حذفِ المضاف إذا لم يُلبس قولهم: ( اجتمعَتُ أهلُ اليمامة ) ، فَتَرَكَ الاعتدادَ بـ( الأهل ) يشهد بما قلنا ، ألا تَرى إلى التأنيث في (اجتمعَتُ) لما كثر ( اجتمعت اليمامةُ ) فأعادوا ( الأهل ) لم يحفلوا به أنسا بحذفه فقدروا فيه إذْ ))<sup>(٣)</sup> .

### ثالثاً: العطف على الضمير المجرور :

إذا كان الضميرُ مجروراً ؛ فلا يجوزُ العطف عليه عندَ الأكثرين ؛ إلا بإعادةِ الجار ، كقوله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُ يُبْجِيكُمْ مِنْهَا وَمَنْ كُلِّ كَرْبٍ ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى

(١) مختار التذكرة: ٤٦ .

(٢) أمالي ابن الشجري: ٧٩/١-٨٠ .

(٣) مختار التذكرة: ٣٦١ ، ويُنظر: الكتاب: ٥٣/١ ، والحجة: ٣٩٠/٤ ، وقد كررها ابن جني نفسه في الخصائص: ٣٠٩/١ .

(٤) الأنعام: ٦٤ .

الفك تَحْمَلُونَ<sup>(١)</sup> ، وقوله: ﴿ قَالَهَا وَللأَرْضِ آثِيَا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وذهب يونس والفراء إلى جواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار وهو اختيار الشيخ ((<sup>(٣)</sup>).  
 وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار له<sup>(٤)</sup> ، كقولنا: مررت بك ويزيد ، فلا يجوز: مررت بك ويزيد واحتج البصريون بأن الضمير صار عوضاً من التتوين فلا يجوز العطف عليه ، وكما لا يجوز العطف على التتوين ، و (( الدليل على استوائها قولهم: يا غلامُ فيحذفون الضمير الذي هو الياء كما يحذفون التتوين وإنما اشتبهتا لأنهما يجتمعان في أنهما على حرف واحدٍ وإنهما يكملان الاسم واحتجوا كذلك أن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يصح في أحدهما ما يصح في الآخر فلا يجوز أن يُقال: مررت بك ويزيد))<sup>(٥)</sup> .

وقد جَوَزَ البصريون إعادة الجار لضرورة الشعر<sup>(٦)</sup> ، قال سيبويه: (( وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمير على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر وجازَ قمت أنت وزيّد ولم يجز: مررت بك أنت وزيّد ؛ لأنّ الفعل يستغني بالفاعل ، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه ، لأنه بمنزلة التتوين ))<sup>(٧)</sup> .  
 واحتج بقول الشاعر<sup>(٨)</sup>:

فأذهب فما بك والأيام من عجب

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتّمنا

- (١) المؤمنون: ٢٣ .  
 (٢) فصلت: ١١ .  
 (٣) شرح ابن الناظم: ٥٤٤ ، ويُنظر: توضيح المقاصد وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٠٦ ، وشرح الأشموني: ٤٣٠/٢ .  
 (٤) يُنظر: الإنصاف: ٤٦٣/٢ ، وشرح المفصل: ٧٧/٣ ، وائتلاف النصره: ٦٣ .  
 (٥) شرح المفصل: ٧٧/٣ .  
 (٦) يُنظر: شرح الرضي: ٣٣٦/٢ ، وشرح المفصل: ٧٨/٣ .  
 (٧) الكتاب: ٣٨٢/٢ .  
 (٨) لم ينسب لقائل معين ، من شواهد الكتاب: ٢٨٣/٢ ، وشرح المفصل: ٧٨/٣ ، وشرح الرضي: ٣٣٦ /٢ .



وَالشَّاهِدُ فِيهِ: عطف الأيام على الضمير المتصل الكاف المجرور بالياء من غير إعادة الجار والتقدير: فاذهبُ فما بكِ و بالأيام ، وذلك في نظر البصريين ضرورة من ضرورات الشعر (١) .

أما أبو عليّ الفارسي فعده قبيحاً في أغلب كتبه (٢) .

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار (٣) ، وقد نُسب هذا الرأي إلى يونس بن حبيب و الأخفش والفراء (٤) .

وقد احتجوا بقوله تعالى: ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (٥) ، بجر

الأرحام كما قرأ حمزة (٦) ، وقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَاتَلٍ فِيهِ قَاتَلٍ فِيهِ كَيْرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٧) .

بعطف المسجد الحرام على ( الهاء ) في به، وبكلام العرب المتمثل بقول الشاعر (٨):

أَكْرُ عَلَى الْكَيْتَبَةِ لَا أُبَالِي      أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا ؟

فَعَطَفَ الشَّاعِرُ ( سِوَاهَا ) عَلَى الضَّمِيرِ فِيهَا وَالتَّقْدِيرُ أَمْ فِي سِوَاهَا (٩) .

وبالرجوع إلى كتب الكوفيين وخاصة الفراء نجد أنه قد حذا حذو البصريين في منع هذا العطف فهو لا يجوزُ عنده إلا في ضرورة الشعر؛ فنراه يقول: (( حَدَّثَنِي شُرَيْكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَعْمَشِ أَنَّهُ خَفَضَ (( الْأَرْحَامَ )) قَالَ وَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: بِاللَّهِ وَالرَّحْمِ

(١) يُنظَرُ: الانتصاف من الإنصاف: ٤٦٤/٢ .

(٢) يُنظَرُ: البصريات: ٨٧٤ ، والحجة: ١٢١/٣ .

(٣) يُنظَرُ: الإنصاف: ٤٦٣/٢ ، وشرح الرضي: ٣٣٦/٢ ، وائتلاف النُّصرة: ٦٢ .

(٤) يُنظَرُ: شرح ابن الناظم: ٥٤٤ ، و أوضح المسالك: ٥٠٦ ، وشرح الأشموني: ٤٢٩ / ٢ .

(٥) النساء: ١ .

(٦) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: ٢٢٦ .

(٧) البقرة: ٢١٧ .

(٨) لمسكين الدارمي ، يُنظَرُ: ديوانه ٥٣ ، ومن شواهد الإنصاف: ٤٦٥/٢ ، وشرح المفصل:

٧٩/٣ ، وشرح الأشموني: ٤٣٠/٢ .

(٩) يُنظَرُ: الإنصاف: ٤٦٥/٢ .

وفيه قُبْحٌ ؛ لأن العرب لا تردُّ مخفوضًا على مخفوضٍ وقد كُنِيَ عنه وقد يجوز هذا في الشعرِ لضيِّقه ((<sup>(١)</sup>).

بينما نجدُ ابن مَالِكٍ يقرُّ أن إعادة الجارِ مع المعطوفِ جائزةٌ ؛ فقال: ((والجوازُ أصحُّ مِنَ المنعِ لضعفِ احتجاجِ المانعينِ وصحةِ استعمالِهِ نثرًا ونظمًا))<sup>(٢)</sup>.

أما ابن جنِي في التذكرة فقد وافق البصريينَ في هذا المنع ؛ قال: (( لا تكون الواو في ( أخوك ) ونحوه إعرابًا ، لئلا يبقى الاسمُ على حرفين أحدهما حرفُ لين أو على حرفٍ واحد ، نحو: ذو مَالٍ وفُو زيد.

فإن قلت: فهو مضافٌ فقد أُمنَ فيه الإجحافُ به. قيل يجب أن يكون في الإضافة على حال الإفراد ، وأيضًا فإنَّ ( ذو ) لا يضاف إلا إلى المظهر وهذا يدعو إلى فصله لانقطاع النفسِ وغيره من الفصلِ بينهما ؛ كالظرف والحال ونحو ذلك ، فيُفرد على حرف ، ومن ثمَّ جاز عطفُ الظاهر المجرور على الظاهر المجرور ، ولم يجزُ عطفُ الظاهر على المضمَر المجرور ))<sup>(٣)</sup>.

(١) معاني القرآن: ٢٥٢/١-٢٥٣.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٠٧.

(٣) مختار التذكرة: ٤٣١-٤٣٢.

# الفصل الرابع / الأفعال

## المبحث الثاني / الفعل الماضي

أولاً: علة بناء الفعل الماضي على الفتحِ

ثانياً: شَبَهُ لَيْسَ بِالْفِعْلِ

ثالثاً: أَفْعَلٌ لِلتَّعْجَبِ لَيْسَ بِاسْمٍ

## التوطئة:

الفعل لغةً قال الخليل : (( فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا وَفِعْلًا ، فالفعلُ: المصدرُ ، والفعلُ: المصدرُ ، والفعلُ: الاسمُ ))<sup>(١)</sup> .

وَقَالَ ابن فارسٍ (ت ٣٩٥هـ): (( فعل الفاء والعين واللام أصل صحيح يدلُّ على إحداث شيءٍ من عملٍ وغيره ))<sup>(٢)</sup> .

وهو (( لفظٌ يُعبَّرُ به عن جميع الأفعال ( الأحداث ) لاشتراك المتضادات فيه ألا ترى أن القائل يقول ( قام زيد ) .

فنقول: فعل ، وتقول ( قعد ) ، فنقول: فعل ومثله ( دحرج ودخل ) إلى غير ذلك من مختلفات الأفعال فصارت تسميةً جامعةً ، ولو جئت بغير هذه الأحرف أعني الفاء والعين واللام - عبارة عن الفعلين المتضادين لاختلاف عليك هذا الأصل ولم يطرد ذلك القياس ))<sup>(٣)</sup> .

وكان أبو البركات أول مَنْ وَضَحَ سبب تسميته بالفعل ، عندما قال: (( سُمِّيَ الفعلُ فعلاً لأنه يدلُّ على الفعل الحقيقي ، ألا ترى أنك إذا قُلْتَ ( ضرب ) دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلما دلَّ سُمِّيَ به لأنهم يُسمون الشيءَ بالشيء إذا كان منه بسبب وهو كثيرٌ في كلامهم ))<sup>(٤)</sup> .

أما الفعل اصطلاحاً فهو من المصطلحات التي وُجدت بوجود النحو العربي ، ويكاد يتفق النحاة العرب في تحديد مفهومه ، وإن اختلفوا في طرق التعبير؛ فسيبويه، حدده قائلاً: (( وأما الفعلُ فأمنلة أخذت من لفظِ أحداثِ الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما

(١) مُعجم العين: مادة (فعل).

(٢) مقاييس اللغة : مادة (فعل).

(٣) كشف المشكل في النحو: ١٩٨ .

(٤) أسرار العربية: ١١ .

يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم يَنْقَطِع ، وما هو كائن لم ينقطع... والأحداث نحو:  
الضرب والحمد والقتل))<sup>(١)</sup> .

وأضاف ابن السراج قائلًا: (( الفعلُ مَا دَلَّ معنَى وزمان ، وذلك الزمان إما ماضٍ ،  
وإما حاضرٌ ، وإما مستقبل ، وقلنا: ( زمان ) لتفرق بينه وبين الاسم الذي يدلُّ على  
معنى فقط ))<sup>(٢)</sup> .

أما أبو علي الفارسي فقد قال: (( وأما الفعلُ فما كان مستندًا إلى شيءٍ ولم يُسند  
إليه شيءٌ ))<sup>(٣)</sup> . وإنما عُدَّ من عَدَلٍ من الأخبار إلى الإسناد ؛ لأن (( من الأفعال ما  
لا يصحُّ إطلاقُ الأخبار عليه ، كفعلِ الأمر نحو: ليضرب ، إذ الخبر ما دخله الصدق  
والكذب ويصح أن يطلق عليه الإسناد ))<sup>(٤)</sup> .

أما النحاة المتأخرونَ فعرفوا الفعلَ بعلاماته فابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ؛ ذهب إلى  
القول: (( الفعلُ كلمةٌ تسندُ أبدًا قابلةٌ لعلامةٍ فرعيةٍ المسند إليه ))<sup>(٥)</sup> .  
وأضاف قائلًا في ألفيته<sup>(٦)</sup>:

**بِتا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وِيا أَفْعَلِي ونون أَقْبَلَنْ فِعْلٌ يَنْجَلِي**

وقد عَقَبَ ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على قوله هذا قائلًا: (( وإنما قال المصنف يا  
افْعَلِي ولم يقل ياء الضمير لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهي لا تختص بالفعل بل  
تكون فيه نحو: أكرمني وفي الاسم نحو غلامي وفي الحرف نحو إني بخلاف ياء افْعَلِي  
فإن المرادَ بها ياء الفاعلة على ما تقدّم وهي لا تكون إلا في الفعل ))<sup>(٧)</sup> .

(١) الكتاب : ١٢/١ .

(٢) الأصول في النحو : ٤١/١ .

(٣) الإيضاح العضدي : ٧/١ .

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح : ٧٦/١-٧٧ .

(٥) شفاء العليل في إيضاح التسهيل : ٩٧/١ .

(٦) ألفية ابن مالك : ٩ .

(٧) شرح ابن عقيل : ٢٣ / ١ .

## أولاً: علةُ رفع الفعل المضارع:

إنَّ الفعل المضارع معربٌ وتجري عليه علامات الإعراب كما تجري على الأسماءِ المعربة ، ف (( الرفع والجرُّ والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماءِ المتمكنة ، والأفعالِ المضارعةِ لأسماءِ الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: )) الهمزة والتاء والياء والنون ، وذلك قولك: أفعُلُ أنا ، وتفعلُ أنتَ أو هي ، ويفعلُ هو ، ونفعلُ نحن ((<sup>(١)</sup>).

وقد علل سيبويه علةَ إعراب الأفعالِ المضارعةِ فقال: (( وإنما ضارعت أسماءِ الفاعلين أنك تقول: (( إنَّ عبد الله ليفعلُ )) فيوافق قولك (( لفاعلٌ )) حتى كأنك قلت: إن زيِّداً لفاعلٌ فيما تريدُ من المعنى وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ ، ولا تلحق فعَلَّ اللامُ ، وتقولُ: سيفعلُ ذلك وسوف يفعلُ ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى ، كما تلحق الألفُ واللامُ الأسماءَ للمعرفةِ ))<sup>(٢)</sup>.

وَ قوله هذا يُنبئُ عن أن الفعل المضارع إنما يُشبهُ الاسمَ من وجهينِ هما<sup>(٣)</sup>:

الأول: شبههُ بدخول لامِ الابتداءِ عليه وذلك نحو: إنَّ زيِّداً ليقومُ ؛ فإنَّ هذه اللامَ يجوز أن تدخلَ على اسمِ الفاعلِ نحو: إنَّ زيِّداً لقاتمٌ ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ، ويمتنع دخول هذه اللام على الفعل الماضي.

والآخر: شبههُ بالتخصُّص ، وذلك أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصَّص نحو: يقومُ فإنه يصلح للحال والاستقبالِ بعد أن كان شائعاً. وكذلك الاسم نحو: (( رجل ))

(١) الكتاب: ١٣/١.

(٢) المصدر نفسه: والجزء والصفحة نفسها.

(٣) يُنظر: المقتضب: ١/٢ ، والأصول في النحو: ١٤٦/٢ ، وتوضيح المقاصد: ٣٠٢/١.

(٤) النحل: ١٢٤.

## الفصل الرابع/ المبحث الأول/ الفعل المضارع

فإنه يصلح لجميع الرجال ، فإذا قلنا الرجل اختصَّ برجلٍ معينٍ بعد أن كان شائعاً فأعربَ المضارع لشبهه بالاسم من هذه الجهة<sup>(١)</sup> .

وذكر السيرافي وجوهاً وعللاً آخر منها (( إن الفعل المضارع تُصَف به النكرات، نحو: مررتُ برجلٍ يقومُ كما يكون ذلك في الاسم ، نحو: (( مررتُ برجلٍ قائم )) ومنها المساواة في العدة والرتبة ، وأن ألفَ الوصل لا تدخل على المضارع كما دخلت على الماضي والأمر ))<sup>(٢)</sup> .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ علةَ إعراب المضارع هي لأنه دخلته المعاني المختلفة والأوقات الطويلة<sup>(٣)</sup> .

وهذه العلةُ تنتقض بالحروفِ وبالفعل الماضي وذلك أن الحروفَ كذلك تدخلها المعاني المختلفة وهي مبنية جميعها. والفعل الماضي أطول زمنًا من المستقبل ، وهو مبني فكيف يُعرب الفعل المستقبل لدخول الأوقات الطويلة وهو دون الماضي في الطول؟<sup>(٤)</sup>

أما ابن الحاجب فعلَّل لإعراب المضارع بعلةٍ تتعلق بمسألةِ العامل وذلك (( أن عامل الرفع في الفعل عامل معنوي نظير عامل المبتدأ والخبر ، والعاملُ للنصب في الفعل أصله أن... و ( أن ) الناصبة للفعل توافق أنَّ الناصبة للاسم لفظاً ومعنى فلما اشتركا في عوامل الرفع والنصب شَرَّكَ بينهما ))<sup>(٥)</sup> .

أما ابن مالك فقد اتخذ منهجاً وسطاً لأنه جعل على إعراب الفعل المضارع مركبة من المذهب الكوفي والبصري ؛ حيث قال: (( كون الفعل المضارعُ مأموراً به،

(١) تُنظَرُ: المقتضب: ٣/١ ، والإيضاح العضدي: ٧٥ ، والمقتصد: ١١٧/١ .

(٢) شرح السيرافي: ٢٨/١ .

(٣) يُنظَرُ: الإيضاح في علل النحو: ٨٠ ، والإنصاف: (م) ٧٣: ١١/٢ .

(٤) يُنظَرُ: شرح السيرافي: ١٩٠/٣ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل: ١٣/٢ .

أو معطوفاً ، أو علةً ، أو مستأنفاً، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغةٍ واحدةٍ ففتقرُ إلى إعراب يُميز بعضها عن بعضٍ ، والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب فاشتركا في الإعراب ((<sup>(١)</sup>).

وَمِنَ المحدثين الدكتور مالك المطلبي الذي وَجَّهَ نقدَهُ لعله البصريين في رفع الفعل المضارع مبيناً أنه تفسيرٌ يضطرنا إلى التملُّ والتعسف ؛ لأنه تحليلٌ اخضع تحليل التراكيب اللغوية إلى قرينةٍ لفظيةٍ واحدةٍ هي قرينة الحركة النحوية باعتبارها دالةً وحيدة على المعنى اللغوي ، بينما كان تفسير الكوفيين أكثر اقتراباً من فهم الظاهرة اللغوية ؛ لأنهم لم يأخذوا بمبدأ المشاكلة بين عنصرين متقابلين في المعنى والمبنى بل جعلوا العلة متمركزة في دخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة عليه<sup>(٢)</sup>.

أما ابن جني فقد ذكر في مختار التذكرة: (( وسألتهُ ( إن تأتي أنا كريم ) لِمَ لا يجوز؟ فقال: لأن الفعل هنا يقع مجزوماً ؛ فلو وقع هنا مرفوعاً ؛ لأنه إنما يرتفع هو لموقعه موقع الاسم ))<sup>(٣)</sup>.

وهذا يؤكد أنه تابع سيبويه وجمهور النحاة البصريين في علة رفع المضارع ؛ ونرى أن ما ذهبوا إليه أقرب إلى الصحة من المذهب الكوفي ؛ لأن علتهم وكما ذكرنا آنفاً انتفت بالحروف وبالفعل الماضي ؛ فالحروف تدخلها المعاني المختلفة وهي مبنية جميعاً ؛ والفعل الماضي أطول زمناً من المستقبل وهو مبني فكيف يُعرب لدخول الأوقات الطويلة عليه وهو دون الماضي في الطول<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح التسهيل: ٣٤/١.

(٢) يُنظر: الزمن واللغة: ١٣٥.

(٣) مختار التذكرة: ١٣٤.

(٤) يُنظر: شرح السيرافي: ١٩٠/٣.



ثانيًا: ارتفع الفعلُ بعد ( قد ) و ( السين ):

اتفق النحاةُ على أنّ ( قَدْ ) الحرفيةُ مختصةٌ بالفعلِ المتصرفِ الخبري ، المثبتِ  
المجردِ من جازمٍ وناصبٍ وحرفٍ تنفيسٍ ، وهي معهُ تقومُ مقامِ الجزء<sup>(١)</sup> .

واختلفت عباراتهم في معناها ؛ فقيل هي حرف توقع وقيل: حرف تقريب<sup>(٢)</sup> .

وبَيَّنَ سيبويه أن ( قد ) جوابٌ لقوله: لما يُفعلُ قال: (( وأما ( قد ) فجواب  
لقوله: لَمَّا يفعل ، فنقولُ: قد فَعَلَ. و زعم الخليلُ أن هذا الكلامَ لقومٍ ينتظرونَ الخبرَ  
و ( ما ) في ( ما ) مغيرةٌ لها عن حالِ ( لم ) كما غُيرت ( لو ) إذا قُلْتَ: ( لوما )  
ونحوها. ألا ترى أنك تقولُ: ( لَمَّا ) ولا تتبعها شيئًا ، ولا تقولُ ذلك في ( لم ) وتكون  
قد بمنزلةِ ( رُبَّما ) قال الهذلي<sup>(٣)</sup> :

قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًا أَنَامَلُهُ      كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

كأنه قال: رُبَّما ))<sup>(٤)</sup> .

وقد ذكر الزجاجي أن معنى (( قد هو التأكيدُ ، وقيل التقريب إذا دخل على  
الماضي ومعناه التحقيق مع المضارع ))<sup>(٥)</sup> .

(١) يُنظرُ: رصف المباني: ٤٥٦ ، والجنى الداني: ٢٥٤ ، ومغني اللبيب: ١٧١ .

(٢) يُنظرُ: الجنى الداني: ٢٥٤ .

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص ، يُنظرُ: ديوانه: ٧١ ، ويُنظرُ: المقتضب: ٤٣/١ وشرح المفصل:

١٤٧/٨ ، وخزانة الأدب: ٥٠٢/٤ .

(٤) الكتاب: ٢٢٣/٤-٢٢٤ .

(٥) حروف المعاني: ١٣ .

وقد ذُكرَ أيضاً أنّ لها أربعة مواضع هي أن تكونَ جواباً لتوقع، وبمعنى (رئماً) نحو: قد يكون كذا وكذا ، واسماً بمعنى (حَسْبُ) (١) .

وَ( قد ) عند المالقي حرف إخبارٍ تلزم الفعلُ ماضياً أو مضارعاً ، فتكون مع الماضي حرف تحقيق نحو: قد قام زيدٌ. وتكون مع المضارع حرف توقع تارةً ، وهو الكثير فيها نحو: قد يقوم زيد في تقدير جوابٍ مَنْ قالَ. مر يقوم زيدٌ أولاً ، وقد تكون مع المضارع حرف تحقيق وهو قليل أو حرف تقليل وهو قليلٌ أيضاً ومعنى الإخبار في جميع ذلك فهو الخاص بها الذي تبقى به (٢) .

أما المرادي وابن هشام فذكروا لها خمسة معانٍ هي: التوقع، والتقريب، والتقليل، والتكثير، والتحقيق (٣) .

أما السينُ فهي حرفٌ غير عاملٍ تدخلُ على الفعلِ المضارعِ ، فتخلصه للاستقبالِ بعد أن كان محتملاً الزمانين (٤) ، كقوله تعالى: ﴿ كَأَاسِئَلَمُونَ ﴾ (٥) .

وقد أشار إليها سيبويه في ( باب مجارى أواخر الكلم من العربية ) . (( وتقولُ: سيفعلُ ذلك ، وسوف يفعلُ ذلك ؛ فتلحقها هذين الحرفين لمعنى. كما تلحق الألفُ واللامُ الأسماء للمعرفة )) (٦) .

(١) يُنظرُ: الأزهية في علم الحروف: ٢٢٠-٢٢١ .

(٢) يُنظرُ: رصف المباني: ٤٥٥-٤٥٦ .

(٣) يُنظرُ: الجنى الداني: ٢٥٦-٢٥٧ ، ومغني اللبيب: ١٧٢-١٧٤ .

(٤) يُنظرُ: الكتاب: ٣٥/١ ، ومعاني الحروف: ٥٢ ، ورصف المباني: ٤٥٩ ، والجنى

الداني: ٥٩ ، ومغني اللبيب: ١٣٩ .

(٥) النبأ ٤ .

(٦) الكتاب: ١٤/١ .

وقالَ في (( باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعلُ ولا تُغير الفعلُ عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها )) ؛ (( ومن تلك الحروف أيضاً ( سَوْفَ يَفْعَلُ ) ؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك: سيفعلُ ، وإنما تدخل هذه السين على الأفعالِ ، وإنما هي إثباتٌ لقوله: لن يَفْعَلُ ، فأشبهها في ألا يفصل بينها وبين الفعل ))<sup>(١)</sup> .

أما الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي فذهبوا أن ( قد فعل ) تدلُّ على وقوع الحدثِ تماماً قبل زمن التكلم قليلاً<sup>(٢)</sup> .

بينما ذهب الدكتور عبد المحسن كاظم الياسري إلى القول بأنَّ ( قد ) (( تكونُ حرفاً وفي هذه الحالة تختص بالأفعال المتصرفة بصيغتي الماضي والمضارع وتكون معها حرف تحقيقٍ وتقريب وقد تخرجُ إلى معنى التقليل مع المضارع في بعض السياقات ))<sup>(٣)</sup> .

أما ابن جني في التذكرة فلم يتحدث عن الدلالة التي تستفاد من دخول هذين الحرفين على الفعل المضارع بل علَّل ذلك بأنهما جاريان مجرى جزء من الفعل ؛ أي أنهما يجريان مجرى حرف المضارعة إذ كانت غير عاملة ؛ فصرَّح قائلاً: (( ارتفع الفعلُ بعد ( قد ) و ( السين ) - وإن لم تقع هناك موقع الاسم - لأنَّ ( قد ) و (السين) و ( سوف ) جَرَّتْ مَجْرَى جُزْءٍ مِنَ الْفِعْلِ .

فإن قلت: ف ( لَمْ ) و ( لن ) جَرَّتَا كذلك .

(١) الكتاب: ١١٥/٣ .

(٢) يُنظَرُ: في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٠٢ ، وينظر : الفعل زمانه وابتنيته : ٢٧ .

(٣) تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية : ٧٧ .

فلأَنَّ ( لم ) و ( لن ) عاملان ، ومرتبئة العامل أن يكونَ قبل المعمول ، وإذا كان قبله لم يَجُز أن يَجري مجرى جزءٍ منه ، وأيضاً فإنَّ ( السين ) و ( قد ) تجري مجرى حرف المضارعة ، إذ كانت غيرَ عاملة ، وليس كذلك ( لم ) و ( لن ) ؛ ولذلك دخلت عليه اللامُ في نحو ﴿ وَكَسوفٌ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾<sup>(١)</sup> ((<sup>(٢)</sup>)).

وهذا يعني أنه انفرد عن النحاة ببيانه العلة في ارتفاع الفعل المضارع بعد قد والسين وسوف بينما أكد غيره على المعاني التي تستفاد من دخول هذه الأحرف على الفعل المضارع كما مرَّ آنفاً.

### ثالثاً: نصب الفعل المضارع بعد الفاءِ على إضمار أن ومعانيه:

ينتصبُ الفعل المضارع بعد الفاءِ المسبوقِ بنفي محضٍ أو طلبِ بالفعل<sup>(٣)</sup> ، وتسمى هذه الفاء بفاءِ السببية<sup>(٤)</sup> ، وذلك لأن ما قبلها يكون سبباً لما بعدها ، وتسمى أيضاً بفاءِ الجواب<sup>(٥)</sup> ؛ لأن ما بعدها يكون جواباً أو نتيجةً لما قبلها. قال تعالى:

﴿ يَا لَيْتِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزُ فَوْزاً عَظِيماً ﴾<sup>(٦)</sup> ، فالكون معهم سبباً للفوز العظيم والفوز نتيجةً للكون معهم<sup>(٧)</sup> .

وقد علل سببويه نصب الفعل المضارع بعد الفاء بقوله: (( اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (( أن ))... نقول: لا تأتيني فتحدثني لم تُرد أن

(١) الضحى: ٥.

(٢) مختار التذكرة: ٢٠٠.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١١/٤.

(٤) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٧٨/٤.

(٥) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٦٦.

(٦) النساء: ٧٣.

(٧) يُنظر: الجنى الداني: ٦٦.

تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ، فنقول: لا تأتيني ولا تُحدثني ، ولكنك لما حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم كأنك قلت: ليس يكون منك إتيان فحديثٌ فلما أردت ذلك استحال أن تضمّ الفعل إلى الاسم فأضمرُوا (( أن )) لأن (( أن )) مع الفعل بمنزلة الاسم ، فلما نَووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم: لم يَكُنْ إتيان استحالوا أن يضموا الفعل فلما أضمرُوا (( أن )) حسنَ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم<sup>(١)</sup> .

وهذا هو مذهب البصريين ؛ معللين ذلك بأن الأصل في الفاء أن يكون للعطف والأصل في حروف العطف ألا تعمل ؛ لأنها لا تختص إذ إنها تدخل تارة على الأفعال وتارة على الأسماء. ولما قُصد أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحول المعنى إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم فوجب تقدير أن ؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، ولأنها هي الأصل في عوامل النصب في الفعل<sup>(٢)</sup> .

بيد أن البصريين لا ينفون كون الثاني مخالفاً للأول في المعنى لكنهم ينفون كون الناصب للمضارع هو الخلاف نفسه أو الفاء نفسها. وهذا ما أوضحه ابن السراج بقوله: (( اعلم أنّ ما ينتصب في بابِ الفاء ينتصب على غير معنى واحدٍ وكل ذلك على إضمارِ (( أن )) إلا أن المعاني المختلفة ، كما أن قولك: يعلمُ اللهُ يرتفعُ كما يرتفعُ (( يذهبُ زيدٌ ، (( وعَلِمَ اللهُ )) يُفتح كما يُفتح ذهبُ زيدٌ ، وفيها معنى اليمين ))<sup>(٣)</sup> .

وقد تبعَ رأيه هذا أكثر النحاة ومنهم الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، والمبرد ، والفارسي وابن هشام الأنصاري (ت ٦٧١هـ)<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب: ٢٨/٣ .  
 (٢) يُنظرُ: ائتلاف النُصرة: ١٢٧ .  
 (٣) الأصول في النحو: ١٨٢/٢ .  
 (٤) يُنظرُ: معاني القرآن: ٦٥/١-٦٦ ، والمقتضب: ١٣/٢-١٤ ، والمسائل المنثورة: ١٤٧/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ١٦٨ .

أما الكوفيون فيرون أن الفعلَ المضارعَ منصوبَ بالخلافِ وعلتهم في ذلك أن الجواب مخالف لما قبله ؛ لأن ما قبله أمرٌ أو نهي أو نفي ؛ فإذا قلتُ: إيتنا فُنكرمُك)) لم يكن الجواب أمرًا ، وإذا قلتُ: لا تنقطعَ عنا فنجفوك لم يكن الجواب نهيًا ، وإذا قلتُ: (( ما تأتينا فتحدّثنا )) لم يكن الجواب نفيًا ، فلما لم يكن الجواب شيئًا من هذه الأشياء كان مخالفًا لما قبله وبمخالفتِهِ وجب نصبه<sup>(١)</sup> .

ولذلك نجد الفراء يقولُ: (( عَطَفْتَ مَا بَعْدَهَا عَلَى غَيْرِ شَكْلِهِ كَمَا قِيلَ: )) لا تظلم فتندم )) ، ودخل النهي على الظلم ، ولم يدخل على الندم. قال فلما عطفت فعلاً على فعلٍ لا يُشاكله في معناه ، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله استحق النصب بخلافِ ))<sup>(٢)</sup> .

وقد أبطل ابن عصفور ما ذهب إليه الكوفيون ومنهم الفراء من قبل أنه لو كان الخلافُ ناصبًا لُقلتُ: (( ما أقام زيدٌ عمرًا )) فتتصب لمخالفة الثاني الأول ، وأيضًا فإنه ليس الثاني لمخالفة الأول بأولى من نصب الأول لمخالفة الثاني<sup>(٣)</sup> .

وقد أوضح الدكتور عبد المحسن كاظم آراء القدماء في الفاء الواقعة في جواب الطلب المحض ، وأن الفعل المضارع بعدها يكون منصوبًا ، وعامل النصب قدره البصريون ب ( أن ) المصدرية المحذوفة ، وقدره الكوفيون بالصرف وليس بالفاء نفسها موافقًا إياهم في مذهبهم هذا لأنهم يسمون الواو والفاء أحرف الصرف أي العطف<sup>(٤)</sup> .

أما في مختار التذكرة فُذكرَ: (( وإذا قال: ( ما تأتيني فتحدّثني ) فما بعد الفاء في تقدير اسمٍ قد عُطِفَ على اسمٍ قد دلَّ عليه ( تأتيني ) ؛ لأن الأفعال تدلُّ على

(١) يُنظرُ: الإنصاف (م٧٦): ٨٩/٢ .

(٢) يُنظرُ: قوله في الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ٢٥٥ .

(٣) يُنظرُ: شرح الجمل الزجاجي: ٨٦/٢ .

(٤) يُنظرُ: تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية : ٣٨ .

مصادرِها. وكذلك إذا قال : ( لا تَفْعَلْ فَأَضْرِبْكَ ) ، فالتأويل على ما قال سيبويه أَنَّ المنصوب معطوفٌ على اسمٍ كأنه قال: ليس إتيانٌ فحديثٌ ، ولا يكن فعلٌ فضربٌ. وهذا تمثيل . وقد فسّر هذا وقوّاه ودلّ على أن الثاني المنصوب من الجملة الأولى ، وإن كانت الأولى سبباً له

قال: اعلم أنّ ما يَنْتصب على باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد ، وكُلُّ ذلك على إضمار ( أن ) ، إلا أنّ المعاني مختلفة ((<sup>(١)</sup>).

ونلاحظ أنه تابع ووافق سيبويه في علة نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية ؛ خاصة أنّ مذهبه هو المرجح لدينا ؛ وذلك لأنه لو قلنا (( زرنِي و فأكرمك )) فإن واو العطف قد دخلت على فاء العطف لأن الفاء قد ثبت لها العطف ولا يجوز دخول حرفٍ على مثله ، وبما أن الفاء قد ثبتت لها العطف وأن حروف العطف لا تعمل ؛ لذلك وجب أن يكون الفعل منصوباً بـ (( أن )) مضمرة وجوباً بعد هذه الفاء.

### رابعاً: نصب الفعل المضارع بعد حتى ورفعِهِ وإضمار أن بعدها:

ذهب البصريون إلى أن ( حتى ) ناصبةٌ للفعل المضارع بتقدير ( أن ) المضمرة بعدها ؛ لأنها من عوامل الأسماء ؛ وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ؛ بينما الكوفيون إلى أنها ناصبةٌ للفعل المضارع بنفسها<sup>(٢)</sup> .

و حتى الداخلة على الفعل المضارع لها معنيان:

(١) مختار التذكرة: ٤٠٣-٤٠٤ .  
(٢) يُنظر: حروف المعاني: ٦٤ ، و الأزهية: ٢٢٤ ، و رصف المباني ، والجنى الداني: ٥٥٤ ، وانتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ١٥٣-١٥٤ .

الأول: أن تكونَ للغايةِ بمعنى ( إلى أن ) ، وعلامتها أن يحسن في موضعها ( إلى أن )<sup>(١)</sup> ، كقولِ الشاعر<sup>(٢)</sup> :

وَتُكْرَمُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَلْوَانَ حَيْلِنَا      مِنْ الطَّعْنِ حَتَّى تَحْسَبَ الْجُونَ أَشْقَرَا

و الآخر: أن تكونَ للتحليلِ بمعنى ( كي )<sup>(٣)</sup> ، وعلامتها أن يحسن في موضعها (كي)، نحو: سِرْتُ حَتَّى ادخَلَ المدينة .

وأضاف المرادي وابن هشام الأنصاري معنىً ثالثاً ؛ وهو أن تكونَ بمعنى (إلا أن) فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع<sup>(٤)</sup> ، كما في قولِ الشاعر<sup>(٥)</sup> :

ليس العطاء من الفضول سَمَاحَةً      حَتَّى تجودَ ، وما لديك قليلُ

وقال المرادي في تعليقه على هذا المعنى: (( وقول سيبويه في قولهم: (( والله لا أفعلُ كذا إلا أن تفعلُ: والمعنى: حَتَّى أن تفعلُ ، ليس نصّاً على أن ( حَتَّى ) إذا انتصبَ ما بعدها تكون بمعنى ( إلا أن ) لأن ذلك تفسير معنى ، ولا حجة في البيت لا مكان جعلها فيه بمعنى ( إلى ))<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنظَرُ: الجنى الداني: ٥٥٤.  
(٢) البيت للنابغة الجعدي ، ديوانه: ٧٠ ، ومن شواهد الأزهية: ٢٢٤ ، وجمهرة أشعار العرب: ٦٢٩.

(٣) يُنظَرُ: الأزهية: ٢٢٤ ، ووصف المباني: ٢٦٠ ، والجنى الداني: ٥٥٤.  
(٤) يُنظَرُ: الجنى الداني: ٥٥٤ ، ومغني اللبيب: ١٢٨.  
(٥) نسبة السيوطي إلى المقنع الكندي ، يُنظَرُ: شرح شواهد المغني: ١٢٨ ، وبلا نسبة في الجنى الداني: ٥٥٥ ، ومغني اللبيب: ١٢٨.  
(٦) الجنى الداني: ١٥٥.



ومن المحدثين الدكتور عبد الكاظم محسن الياسري ، رَدَدَ ما ذهب إليه القدماء من أن حتى تأتي لمعانٍ مختلفةٍ ، وأن الفعل المضارع قد يقع بعدها فيكون منصوبًا بـ ( أن ) مضمرًا عند البصريين ؛ فيكون المصدرُ المؤولُ في محلِّ جرِّ ، كما في قوله تعالى : ﴿ حتى يقول الرسولُ ﴾<sup>(١)</sup> ؛ لأنها مختصةٌ عندهم بجر الأسماءِ الظاهرة، ولا تدخلُ على الضمائر ، وخالفهم الكوفيون الذين ذهبوا الى أنها ناصبةٌ، وليست جارة<sup>(٢)</sup>.

وقد وافقَ ابن جني البصريين في أن حتى تكونُ ناصبةً للفعل المضارع إذا أضمرت بعدها ( أن )<sup>(٣)</sup> ؛ قال: (( والدليلُ على أنَّ الواوَ والفاءُ يُضمرُ بعدهما (أن) جارةً أضمرتَ بعدها ( أن ) ونصبته لأنَّ تقعَ على شيءٍ تجرُّه ؛ لأنها لا تلغى جارةً؛ فإذا وقعت على الجمل وقعَ الفعلُ بعدها مرفوعًا ))<sup>(٤)</sup>.

### خامسًا: الجازم لجواب الشرط في الفعل المضارع حرف الشرطِ وَ الفعل جميعًا:

الفعلُ المضارعُ في اللغةِ هو (( الذي يضارعُ الشيءَ كأنه مثله وشبهه ))<sup>(٥)</sup> . والمضارعةُ المشابهةُ ، وإنما سُمي هذا الفعل مضارعًا ؛ لمشابهته الاسم في جوانب متعددة<sup>(٦)</sup> .

(١) البقرة: ٢١٤ .  
(٢) يُنظرُ: تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية: ١٣٦ .  
(٣) يُنظرُ: الكتاب: ٢٨/٣ ، ومعاني القرآن (الأخفش): ٧٣/١ ، والمقتضب: ٦٥/٢ ، والإيضاح العضدي: ٣٢١ ، وشرح الرضي: ٧٨/٤ .  
(٤) مختار التذكرة: ٨٥ .  
(٥) العين: ٢٧٠ .  
(٦) يُنظرُ: لسان العرب: ٢٢٣/٨ .

والفعل المضارع اصطلاحًا: هو ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وهي الألف والتاء ، والياء ، وَ النون ، وذلك نحو: أذهب ، وتذهب ، ويذهب ، ونذهب ، ويدلُّ الفعل المضارع على حصولِ الحدث في الزمن الحاضر أو المستقبل<sup>(١)</sup> .

ويُجزمُ الفعل المضارع إذا دخلته أداة من أدوات الجزم وتكون علامة جزمه السكون إذا كان صحيح الآخر ، نحو: لم يذهب ويُجزم بحذف حرف العلة إن كان معتل الآخر ، نحو: لم يخشَ ، ولم يغزُ ، ولم يرمِ ، ويُجزم بحذف النون إن كان من الأفعال الخمسة<sup>(٢)</sup> .

وينجزم الفعل المضارع الواقع بعد الطلب مسببًا عن ذلك الطلب المتقدم ، كما أن جزاء الشرط مسببٌ عن فعل الشرط ؛ وقد اختلفت وتعددت أقوال العلماء في علة جزم الفعل المجازي به ( جواب الطلب ) ؛ فقد بيّن سيبويه (ت ١٨٠هـ) إن هذا الجواب انجزم بالطلب نفسه ؛ إذ قال: (( وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (( إن تأتني )) ب (( إن تأتني )) ؛ لأنهم جعلوه معلقًا بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن (( إن تأتيني )) غير مستغنية عن آتِكَ ))<sup>(٣)</sup> .

وتابعه في هذا المبرد الذي ذهب إلى القول: (( واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء ؛ وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكونَ جزاءً صحيحًا ))<sup>(٤)</sup> .

(١) يُنظر: الأصول في النحو: ٣٩/١ ، والمفصل: ٣٢١/١ .

(٢) يُنظر: اللوحة في شرح الملحّة: ٨٥١/٢ .

(٣) الكتاب: ٩٣/٣-٩٤ .

(٤) المقتضب: ١٣٥/٢ .

## الفصل الرابع/ المبحث الأول/ الفعل المضارع

وتابعهما في هذا ابن خروف الاشبيلي (ت ٦٠٩هـ) ، وابن مالك ، والرضي الاستربابادي (ت ٦٨٦هـ)<sup>(١)</sup> .

أما الفراء فذهب إلى أن جواب الطلبِ أنما انجزمَ بنيةِ الجزاء ومعناه معنى الأمر ، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾<sup>(٢)</sup> . قال: (( جُزِمَتْ )) بتأويل الجزاء ومعناه - والله أعلم - معنى أمر ، كقولك: قُلْ لعبدِ الله يذهبُ عَنَّا تَريدُ: اذهبْ عَنَّا فَجُزِمَ بِنِيَّةِ الْجُزْمِ وتَأوِيلُهُ الْأَمْرُ<sup>(٣)</sup>.

أما الزجاج فذكر أن جواب الطلب مبني ؛ لوقوعه موقع فعل الأمر ؛ أي أنه بُنِيَ كَمَا يُبْنَى فَعْلُ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَهُ<sup>(٤)</sup> .

أما السيرافي فقد جعل علةَ جزم جواب الطلب بشرطٍ مقدّر ، أي أنه مجزوم بإضمار شرطٍ بعد الطلبِ ، وقيل الجواب ؛ فقال: (( جُزِمَ جَوَابُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالتَّمْنِيِ وَالْعَرْضِ ، بِإِضْمَارِ شَرْطٍ فِي ذَلِكَ كَلِهِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ: إِنْ الْأَفْعَالُ الَّتِي تَظْهَرُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِنَّمَا هِيَ ضَمَانَاتٌ يَضْمَنُهَا وَيُعَدُّ بِهَا الْأَمْرُ وَالنَّاهِي وَالْمُسْتَفْهَمُ وَالتَّمْنِيِ وَالْعَارِضُ... فقولك: (( إِبْتِنِي آتِكَ )) يُقَدَّرُ بَعْدَ قَوْلِكَ: (( إِبْتِنِي )) إِنْ تَأْتِي آتِكَ ، وَتَقُولُ فِي النَّهْيِ: (( تَدْنُ مِنْهُ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ تَقْدِيرُهُ: لَا تَدْنُ مِنْهُ إِلَّا تَدْنُ مِنْهُ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ ))<sup>(٥)</sup> ، وَقَدْ وَافَقَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ ، وَالْجَرَجَانِيُّ (ت ٤٧١هـ) وَالْأَشْمُونِيُّ (ت ٩٠٠هـ)<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنظَرُ: شرح كتاب سيبويه: ١٧٧ ، وشرح الكافية الشافية: ١٢٩/٢ ، وشرح الرضي: ١١٧/٤ .

(٢) إبراهيم: ٣١ .

(٣) معاني القرآن: ٧٧/٢ .

(٤) يُنظَرُ: معاني القرآن وإعرابه: ١٦٢/٣ .

(٥) شرح كتاب سيبويه: ٢٩٩/٣ .

(٦) يُنظَرُ: التعليقة: ٢٠٢-٢٠٣ ، والجمل: ٢٣ ، وشرح الأشموني: ٥٦٨/٣ .

أما ابنُ يعيش فقد أوضح هذه العلةَ فقال: (( فإذا قُلْتَ في الأمر: )) ائنتي أكرمك وأحسنُ إليَّ أشكركَ )) فتقديره بعد قولك: (( ائنتي )) إن تَأتني أكرمك)) كأنك ضمنت الإكرامَ عند وجودِ الإتيانِ ))<sup>(١)</sup> .

أما ابن عصفور الإشبيلي فذهب إلى أن أفعال الطلبِ جزمت جوابها )) لنيابتها مناب الشرطِ وفعلِهِ فالأصل عندهم في (( أطع الله يغفرُ لك )) إن تطع الله وأقيم أطع الله مقامهُ ))<sup>(٢)</sup> .

أما ابن جني فصرَّح أن الجازمَ للجوابِ هو حرف الشرطِ والفعلُ جميعًا ؛ قال: (( فأما الجازمُ للجوابِ فحرفُ الشرطِ والفعلُ جميعًا ، ولا يكون الحرفَ وحده ؛ لأنَّ حرفًا واحدًا لا يجزم فعلين ، ولا يكونُ الفعلُ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يعملُ في الفعل ، ويكون هذا في عواملِ الأفعالِ نظيرَ الابتداءِ في عواملِ الأسماء ؛ كما كانت ( إذن ) في عواملها نظيرةً ( ظننتُ ) في عواملها ))<sup>(٣)</sup> .

وبهذا يكون ابن جني مخالفًا لما ذهب إليه سيبويه وغيره من النحاة ؛ ويكاد يكون قد انفرد برأيه هذا حسب ما وقفنا عليه من آراء غيره من النحاة ونرى أن ما ذهب إليه قريب من التعليل النحوي القائم على فهم واستيعاب الأحكام للمسألة.

(١) شرح المفصل: ٢٧٤/٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي: ١١٧/٢ .

(٣) مختار التذكرة: ٤٣٨ .

سادساً: تقديم جواب الشرط على فعل الشرط:

إن الأصل في جملة الشرط أن تتصدر أداة الشرط وتليها عبارة الشرط ، ثم عبارة الجواب ؛ لأن الشرط كالأستفهام له صدرُ الكلام ، ولا يتقدم عليه ما كان في حيزه ؛ لذلك نجد النحاة عند تقديم الجواب يذهبون إلى تقدير جوابٍ يُفترض أنه محذوف لدلالة ما قبل الأداة من كلام عليه ، ويعدون هذا لازماً ؛ لضعف أداة الشرط وانحطاطها عن مستوى الفعل في القدرة على العمل فيما قبلها<sup>(١)</sup>.

فقد ذهب الزجاج في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> إلى أن قوماً رأوا أن معنى ذلك: لولا أن رأى برهانَ ربِّه لهم بها ، مستبعداً بقوله: (( إذ لو كانَ الكلامُ وَلَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى - أي: برهان ربِّه لكن يجوزُ على بُعْد ، فكيف مع سقوط اللام ؟ ))<sup>(٣)</sup> .

وقد أنكر النحاس (ت٣٣٨هـ) هذا التقديم وعده مُحالاً ، ولا يجوز في اللغة ولا في كلام من كلام العرب ، فلا يُقال: قام فلانٌ إن شاء الله ، ولا قام فلان لولا فلان<sup>(٤)</sup> .

(١) يُنظر: المفصل: ٤٤١ ، وشرح المفصل: ٧/٩ .

(٢) يوسف ٢٤ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٨٢/٣ .

(٤) يُنظر: إعراب القرآن: ٢٩٠/٢ .

وَبَيَّنَ الزَّمَخْشَرِيُّ (ت ٥٣٨هـ) العلة في عدم جواز تقديم جواب الشرط على فعله؛ فقال: (( فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ جَعَلْتَ جَوَابَ لَوْلَا مَحذُوفًا يَدُلُّ عَلَيْهِ ( هَمَّ بِهَا ) وَهَلَا جَعَلْتَهُ هُوَ الْجَوَابُ مَقْدَمًا ؟ فَقُلْتَ: لِأَنَّ لَوْلَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا جَوَابُهَا ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ فِي حَكْمِ الشَّرْطِ ، وَلِلشَّرْطِ صَدْرَ الْكَلَامِ وَمَعَ مَا فِي حَيْزِهِ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ مِثْلَ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ بَعْضِ الْكَلِمَةِ عَلَى بَعْضٍ ))<sup>(١)</sup> .

وَ قَالَ الْأَنْبَارِيُّ : (( فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ فِيمَا قَبْلَهُ فَكَذَلِكَ الشَّرْطُ وَمَا وَرَدَ مِنَ الشُّوَاهِدِ وَقَوْلُ الْعَرَبِ: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْجَوَابِ وَلَيْسَ الْجَوَابُ ))<sup>(٢)</sup> .

وَنَسَبَ السِّيُوطِيُّ جَوَازَ تَقْدِيمِ جَوَابِ الشَّرْطِ عَلَى فِعْلِهِ لِلْكَوْفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ الْأَوْسَطِ (ت ٢١٥هـ) سِوَاءَ أَكَانَ الشَّرْطُ فِعْلًا مَاضِيًّا أَوْ مُضَارِعًا<sup>(٣)</sup> .

وَمَنَعَ ابْنَ جَنِيٍّ تَقْدِيمَ جَوَابِ الشَّرْطِ إِذَا كَانَ دَالًّا عَلَى الْجَوَابِ عَلَى فِعْلِهِ ؛ قَالَ: (( الْفِعْلُ إِذَا انْجَزَمَ لَمْ يَأْتِ قَبْلَهُ مَا يَكُونُ دَالًّا عَلَى جَوَابِهِ وَبَدَلًا مِنْهُ ، نَحْوُ أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفَعَّلَ ؛ هَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: إِنْ تَفَعَّلَ تَظَلَّمْ ، وَصَارَ قَوْلُهُ: ( أَنْتَ ظَالِمٌ ) بَدَلًا مِنْهُ وَدَلِيلًا عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ يَجُوزُ: ( أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ ) ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَجْزَمْ الشَّرْطَ فَيَجِبُ جُزْمُهُ بِجَوَابِ أَوْ الْفَاءِ .

فَأَمَّا حَقُّ جَوَابِ الْجِزَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ أَبَدًا ؛ انْجَزَمَ الْفِعْلُ أَوْ لَمْ يَنْجَزَمْ ؛ وَجَمَاعُ هَذَا أَنْ يُقَالَ: إِنْ فَعَلَ الشَّرْطُ إِذَا انْجَزَمَ لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَكُونَ جَوَابَهُ إِلَّا مُجْزُومًا أَوْ بِالْفَاءِ ، فَاعْرِفْهُ ))<sup>(٤)</sup> .

(١) الكشاف: ٤٣٩/٢ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٦٩/٢ .

(٣) يُنظَرُ: همع الهوامع: ٦١/٢ .

(٤) مختار التذكرة: ١٢٨ .

### أولاً: علة بناء الفعل الماضي على الفتح:

الفعل الماضي: هو الفعلُ الدالُّ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ قبل زمانك<sup>(١)</sup>.  
وَحَدُّهُ الْفَاكِهِي (ت ٩٧٢هـ) بأنه: (( كَلِمَةٌ دَلَّتْ وَضَعًا عَلَى حَدِّهِ وَزَمَانِ انْقِضَى ))<sup>(٢)</sup>.  
وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ إِلَّا أَنْ يَعْضُضَهُ مَا يُوجِبُ سَكُونَهُ أَوْ ضَمَّهُ ، وَعَلَامَتُهُ قَبُولُ تَاءِ الْفَاعِلِ نَحْوُ: ذَهَبْتُ وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ نَحْوُ: ذَهَبْتُ<sup>(٣)</sup> .  
إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَفْعَالِ الْبِنَاءَ ، وَالْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ السَّكُونُ إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ أُعْرِبَ لِعَلَّةٍ. وَجَاءَ الْفِعْلُ الْمَاضِي عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فَبُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ وَلَمْ يُبَيَّنْ عَلَى السَّكُونِ<sup>(٤)</sup> .

وَمَا يَجِيءُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ تُطَلَّبُ عِلَّتُهُ ؛ وَقَدْ بَيَّنَّ سَيَّبُوه عِلَّةَ بِنَائِهِ عَلَى الْفَتْحِ بِقَوْلِهِ: (( وَالْفَتْحُ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تُجْرَ مَجْرَى الْمَضَارِعَةِ قَوْلِهِمْ: ضَرَبَ وَكَذَلِكَ كُلُّ بِنَاءٍ مِنَ الْفِعْلِ كَانَ مَعْنَاهُ (( فَعَلَ )) وَلَمْ يُسَكَّنُوا آخِرَ (( فَعَلَ )) لِأَنَّ فِيهَا بَعْضَ مَا فِي الْمَضَارِعَةِ تَقُولُ: (( هَذَا رَجُلٌ ضَرَبْنَا )) فَتَصِفُ بِهَا النُّكْرَةَ وَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ ((ضارب)) وَتَقُولُ: (( إِنْ فَعَلَ فَعَلْتُ )) فَيَكُونُ فِي مَعْنَى (( إِنْ يَفْعَلُ أَفْعَلُ )) فَهِيَ فِعْلٌ كَمَا أَنَّ الْمَضَارِعَ فَعَلَ وَقَدْ وَقَعَتْ مَوْجِعَهَا فِي (( إِنْ )) وَوَقَعَتْ مَوْجِعَ الْأَسْمَاءِ فِي الْوَصْفِ<sup>(٥)</sup> .

(١) يُنظَرُ: المِفْصَلُ: ٣١٩/١.

(٢) شَرَحَ كِتَابَ الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ: ٩٨.

(٣) يُنظَرُ: شَرَحَ قَطْرَ النَّدَى: ٤٥.

(٤) يُنظَرُ: الْإِيضَاحُ فِي عِلَلِ النَّحْوِ: ٧٧ ، وَشَرَحَ الرُّضِي: ٢٠٤/٢ ، وَالْإِيضَاحُ فِي عِلَلِ النَّحْوِ: ٧٧.

(٥) الْكِتَابُ: ١٦/١.

## الفصل الرابع / المبحث الثاني/ الفعل الماضي

وهذا يعني أن علة بناء الفعل الماضي على الفتح عند سيبويه هي أنه واقع موقع الأسماء في الوصف و موقع الأفعال في الجزاء وقد تبعه في علة هذه المبرد، وابن السراج ، والفارسي ، والجرجاني ، والرضي ، والأشموني (١) .

وقد ذكر الرماني أن الفعل الماضي مبني على الفتح لمقاربتة المضارع من جهتين (٢) .

الأولى: أنه يُوصَفُ بالمضارع في قولك: مررتُ برجلٍ ضَرَبْنَا بمنزلةٍ يضرينا في الصفة. و الأخرى: أنه يقعُ في (( إن )) إذا قلت: (( إن ضَرَبْتَ ضَرَبْتَ )) فهو في موضع (( إن تضربُ أضربُ )) .

أما الفراء فذهبَ إلى أن الفعلَ الماضي مبني على الفتح ؛ لأنه يلحق به ألف الاثنين وهذه الألف تُوجب فتح ما قبلها فوجب أن يكون الواحدُ محمولاً عليه (٣) . وقد رده ابن عصفور بقوله: (( وذلك فاسدٌ ؛ لأن فيه حمل المفرد وهو أصلٌ على التثنية وهي فرعٌ )) (٤) .

أما السيرافي فقد زادَ وجهين لبناءِ الفعل الماضي على الفتح هما (٥):

الأول: إن الفعل الماضي يكون على (( فَعَلَ )) فلو بنوا آخره على ضمة خرجوا في (( فَعَلْ )) من كسرةٍ إلى ضمةٍ ، وليس ذلك في كلامهم. ولو بنوه على كسرةٍ خرجوا في (( فَعَلْ )) من ضمةٍ إلى كسرةٍ وهذا قليل مستثقل.

و الآخر: إن الماضي قد يُثني ضمير فاعله بالألف ، والألف تُجِبُ فتح ما قبلها ، فلما كان أقرب الحركات التي تلحق الماضي الفتحَة باجتلاب ألف التثنية لها وقد وجب تحريك آخره حُرِّك بأقرب الحركات إليه.

(١) يُنظَرُ: المقتضب: ٢/٢ ، والأصول في النحو: ١٤٥/٢ ، والتعليقة : ٢٠/١-٢١ ، والمقتصد:

١٦٣ ، وشرح الرضي: ١٤/٤ ، وشرح الأشموني: ٢٣/١ .

(٢) يُنظَرُ: شرح كتاب سيبويه (الرماني): ١٢٠/١ .

(٣) يُنظَرُ: رأيه في شرح اللمع للباقولي: ٢٠٦/١ .

(٤) شرح جمل الزجاجي: ٢٠٥/٢ .

(٥) يُنظَرُ: شرح كتاب سيبويه: ٧٨/١ .



## الفصل الرابع / المبحث الثاني/ الفعل الماضي

وَفَصَّلَ ابن عصفور القولَ في علةِ بناءِ الفعلِ الماضي على الفتحِ غيرِ مبتعدٍ عمَّا ذهب إليه سيبويه ؛ فتراهُ قد قال: (( إن الفعل الماضي أشبه الاسم لوقوعِهِ موقعَهُ ، تقولُ: (( مررتُ برجلٍ قام )) كما تقولُ: مررتُ برجلٍ قائم )) وأشبه أيضاً الفعل المضارع بوقوعِهِ موقعِهِ تقول: إن قامَ فُمتُّ كما تقول: (( إن يَقمُ أقم )) ، فلما أشبه المتمكن كانت له بذلك مزيةٌ على فعل الأُسْرِ فُبني على حركةٍ لذلك ؛ وكانت الحركة فتحةً للتخفيفِ ؛ فإن شئت قلت: إن الحركات ثلاث ، فتحٌ ، وضمٌ وكسرٌ ، والكسر متعذرٌ لأنه نظير الخفض فكما أنَّ الخفض لا يدخل الفعل فكذلك نظيره ، والضم متعذرٌ ؛ لأن من العربِ مَنْ يقول في الجمع: (( الزيدونَ قام ))... فلما تعذر الضم لم يبق إلا الفتح ))<sup>(١)</sup> .

وذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي في تأييده للبصريين في علةِ بناءِ الفعل الماضي على الفتح ، إذ صرَّح قائلاً: (( كانت مقالةُ البصريين ببناءِ الفعل الماضي وفعل الأمرِ مبنية على أساسٍ من فهمِ واعٍ لطبيعةِ الفعل ، ولإبائه الفعل من حيث هيئته ودلالته أن يتحملُ معنىً من المعاني الإعرابية كما يتحملة الاسم ))<sup>(٢)</sup> .

أما ابن جني فذهب إلى أن الفعل الماضي بُني على الضم ؛ (( لأن فعلَ الحال لا يكون إلا مرفوعاً لشبهِه الاسم ، فصار الضمُّ أقعدَ في الفعل في شبهِه الاسم ، وليس النصبُ كذلك ؛ لأنه أخو الجزمِ في بُعدِهِما عن فعلِ الحالِ المشابهِ للاسم ، فَعُدِلَ عن الضم في الماضي إلى النصب لذلك ))<sup>(٣)</sup> .

(١) شرح جمل الزجاجي: ٢٠٤/٢ .

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣٤-١٣٥ .

(٣) مختار التذكرة: ٣٦٠ .

## الفصل الرابع / المبحث الثاني/ الفعل الماضي

وهذا يؤكد أن الفعل المضارع إنما أعرب لأنه شابه الاسم المرفوع ؛ لذا صار الضمُّ أقدُ في الفعل لشبهه الاسم ؛ وأن الفعل الماضي أدخل في باب الفعلية من الفعل المضارع أو الحالِ بدليلِ بنائه على الفتح ، والفتح علامة النصب الذي هو أخو الجزم ، وبهذا يكونَ قد علَّلَ هذه المسألة بتعليلٍ اختلف فيه عن النحاة المتأخرين وغيرهم.

### ثانياً: شبه ليس بالفعل:

ذهب جمهور النحاة الى أن ( ليس ) فعلٌ لا يتصرف ، ودليلُ فعليتها اتصال ضمائر الرفع ، وتاء التانيث بها ، ووزنها ( فَعَلَ ) بفتح العين ؛ لأن هذا الوزن لا يُخفف ولا ( فَعْلَ ) بالضم ؛ لأنه لو كان كذلك لَلزمَ ضمُّ لامها مع ضمير المتكلم والمخاطبة<sup>(١)</sup> .

ويبين المبردُ أن اتصال الضمائر بها دليلٌ على فعليتها ؛ قال: (( أما الدليلُ على أنها فعلٌ ففوق الضمير الذي لا يكونُ إلا في الأفعالِ فيها ، نحو: لستُ منطلقاً، ولستُ ، ولستُماً ، ولستُئُ ، ولستُئُ ، وليستُ أمةً الله ذاهبةً ))<sup>(٢)</sup> .

وهي العلة التي علل بها أكثر النحويين فعلية ( ليس ) أمثال ابن السراج أو السيرافي ، وابن بابشاذ والرضي<sup>(٣)</sup> .

أما الزجاجيُّ فذهب إلى أن ليس فعلٌ بدليل استتار الضمير الفاعل فيها ، نحو قولك: زيدٌ ليس ذاهباً ، وعبد الله ليس منطلقاً<sup>(٤)</sup> ، ففي هذين المثالين ارتفع في ( ليس )

(١) يُنظرُ: الجني الداني: ٤٩٣ - ٤٩٤ .

(٢) المقتضب: ٨٧/٤ .

(٣) يُنظرُ: الأصول في النحو: ٨٢/١ ، وشرح كتاب سيبويه: ٢٩٧/١ ، وشرح المقدمة المحسبة:

٣٥٠/٢ ، وشرح الرضي: ١٩٩/٤ .

(٤) يُنظرُ: اللامات: ٣٤/١ .

## الفصل الرابع / المبحث الثاني/ الفعل الماضي

ضمير مستترٌ ولو كانت حرفاً لما أُضمر بعدها شيءٌ من ذلك ؛ لأن استتار الضمائر إنما يكون بعد الأفعال<sup>(١)</sup> .

أما العكبري فقد أوردَ علةً أخرى لفعلية (( ليس )) وهي (( جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثيرٍ منهم ))<sup>(٢)</sup> . وهذا يعني أنها لو كانت حرفاً لما جازَ أن يفصل بينها وبين اسمها الخبر ولامتنعَ أن يتقدم عليها الخبرُ ، فلما جاز كل ذلك دلَّ على أنها فعلٌ<sup>(٣)</sup> .

أما ابنُ عصفورٍ فقد وافق مذهب البصريين مُعللاً ذلك بقوله: (( فإن قيل: وما الذي يدلُّ على أنها فعلٌ ؟ فالجوابُ: إنَّ الذي يدلُّ على ذلك لحاق علامة التأنيث لها على حد ما تلحق الفعلَ ، أعني: أنها تثبتُ مع المؤنث وتسقطُ مع المذكر، نحو: (( ليس زيدٌ قائماً )) و (( ليستُ هندٌ قائمةً )) كما تقولُ: قامَ زيدٌ ، وقامت هندٌ ، وليس لحاق التأنيث الحرفَ كذلك بل تلحق مع المؤنث والمذكر، نحو: قامَ زيدٌ ثمةَ عمرو ، وثمة هندٌ ، ويدلُّ على ذلك أيضاً اتصال ضمائر الرفع بها ، نحو: لَيْسَا ، وليسوا ، ولو كانت حرفاً لم يكن ذلك فيها ؛ لأن الحرف إنما يتصلُ به ضمير الخفضِ أو النصب، نحو: إنك وإنته ، وبك ، وبه ، فنُتبتَ أنها فعلٌ ))<sup>(٤)</sup> .

وهذا يعني أنه علل لثبوت فعلية ليس بحاليتين هما:

الأولى: لحاق علامة التأنيث لها ، نحو: (( ليستُ هندٌ ذاهبةً ، فهذه العلامة لحقت ((ليس)) كما تلحق الأفعال ، نحو: كتبتُ هندُ الدرسَ ، فدلَّ على أن ليس فعلٌ كباقي الأفعال وهو ما ذهب إليه ابن يعيشٍ ، وابن فلاح اليميني (ت ٦٨٠هـ)<sup>(٥)</sup> .

(١) يُنظرُ: اللامات: ٣٥/١ .

(٢) الباب: ١٦٥/١ .

(٣) المصدر نفسه والجزء والصفحة نفسها .

(٤) شرح جمل الزجاجي: ١٩٠/١ .

(٥) يُنظرُ: شرح المفصل: ٣٦٦/٤ ، والمغني في النحو: ٧٤٥/٢ .

## الفصل الرابع / المبحث الثاني/ الفعل الماضي

الأخرى: اتصال ضمائر الرفع بها نحو: (( ليسا، وليسوا، ولستُما، ولستُم، ولستُنَّ )) كما تتصل بالفعل نحو: (( ضَرَبَا ، وضَرَبُوا ، وضَرَبْتُمَا ، وضَرَبْتُمْ ، وضَرَبْتُنَّ )) ولو كانت حرفاً لاتّصل بها ضميرُ الخفض والنصب ، وبما أن هذا لم يحصل فقد ثبَّت لها الفعلية وهذه العلة تُسمَّى (( علةُ النظير ))<sup>(١)</sup> .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن ليس حرف معلّين ذلك من وجهين هما:  
الأول: إنها ليست على وزن شيءٍ من الأفعال لسكون عينه إذ إن الأفعال الثلاثية يجب أن تكون متحركة العين<sup>(٢)</sup> . وقد ردَّ ابنُ عصفورٍ هذا الوجه بقوله: (( وأما كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ فإنه يُحتمل أن تكون مخففة من ( فَعَلَ ) فتكون في الأصل (( ليس )) نحو: (( صَيَدَ البعير )) و( فَعَلَ ) قد تُخفَّفُ فيُقالُ: فَعَلَّ ، قال الشاعرُ:

لَوْ شَهِدَ عَادًا فِي زَمَانِ عَادٍ      لَا بُتَّزَّهَا مَبَارِكُ الْجَلَادِ

والنَّزَمَ فيها التخفيف لثقل الكسرة في الياء ولا يُمكن أن تكون (( فَعَلَ )) في الأصل لأنَّ (( فَعَلَ )) لا يُخفَّفُ ولا (( فَعَّلَ )) بضم العين ؛ لأنَّ (( فَعَّلَ )) لا يُبنى مما عينه ياء ))<sup>(٣)</sup> .

والآخر: أنَّ (( ليس )) لا تتصرف تصريف الأفعال فلم يجيء منها لفظ المستقبل ، ولا اسم الفاعل ، ولا اسم المفعول ، فلم يُقل منها: يَلِيسُ ، ولايسُ ، ومليسُ ، كما قيل بَاعَ ، ويبيعُ ، ومبيعُ ، وأنها من حيثُ إنَّ آخرها مفتوحٌ لا يدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل<sup>(٤)</sup> .

(١) يُنظرُ: الاقتراح: ٧١.

(٢) يُنظرُ: اللامات: ٣٤/١.

(٣) شرح جمل الزجاجي: ١٩٠/١.

(٤) يُنظرُ: اللامات: ٣٤/١ ، وشرح اللمع: ٣٣٥/٢.

وَقَدْ رُدَّ هَذَا الْوَجْهَ بِالْقَوْلِ: (( أَمَا كَوْنَهَا لَا تَتَصَرَّفُ وَكَوْنَهَا لَا مَصْدَرٌ لَهَا ، فَإِنَّهُ قَدْ وُجِدَ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا هُوَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ نَحْوَ التَّعَجُّبِ فِي مِثْلِ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا مَصْدَرٌ لَهُ وَأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ ))<sup>(١)</sup>.

أما أبو عليّ الفارسي فقد تابع الكوفيين قائلاً بحرفية ليس ؛ وجعل من علة ذلك أنه قد جاء في الشعر (( لَيْسِي )) بلا نونٍ متصلةٍ بضمير المتكلم ؛ قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ      إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامَ لَيْسِي

فلو كانت (( ليس )) فعلاً لما جاز أن يكسر، بل يجب أن يُفصلَ بينه وبين ضمير المتكلم بنونٍ تقيه من الكسرِ نحو: ضَرَرَنِي<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ أُجِيبَ عَنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ: إِنَّ نُونَ الْوَقَايَةِ تَلْزِمُ قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ، نَحْوُ: أَكْرَمَنِي ، وَيُكْرَمُنِي ، وَأَكْرِمُنِي إِلَّا فِعْلاً وَاحِداً وَهُوَ (( لَيْس )) فَإِنَّهُ نَدَرَ حَذْفَ نُونَ الْوَقَايَةِ مَعَهُ فِي النِّظْمِ لِحَرُورَةِ الشَّعْرِ<sup>(٤)</sup> ؛ وَهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي أَلْفِيَّتِهِ<sup>(٥)</sup> .

وَمِنْ أَوْجِهٍ حَرْفِيَّتِهَا عِنْدَ الْفَارِسِيِّ أَنَّ الْفِعْلَ يَجِبُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ: الْمَاضِي ، وَالْمَضَارِعِ ، وَالْأَمْرِ ، وَ (( لَيْس )) لَا تَدُلُّ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَزْمَنَةِ بَلْ هِيَ بِمَنْزِلَةِ (( مَا )) فِي دَلَالَتِهَا عَلَى نَفِي الْحَاضِرِ ، وَانْتِفَاضِ نَفِيهَا بِ(( إِلَّا ))<sup>(٦)</sup> ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمَسْكُ ، بَرَفَعَ الْمَسْكُ ، كَمَا لَوْ قِيلَ: مَا الطَّيْبُ إِلَّا الْمَسْكُ وَهَذَا مَا حُكِيَ عَنْ سَيَّبُوهِ<sup>(٧)</sup> ؛ وَقَدْ رَدَّ ابْنُ يَعِيشَ هَذَا الْوَجْهَ قَائِلاً: (( أَمَا كَوْنَهَا بِمَنْزِلَةِ

(١) شرح جمل الزجاجي: ١٨٩/١.

(٢) لرؤية بن العجاج ، يُنظرُ: المفصل في صنعة الإعراب: ١٧١/١ ، وخزانة الأدب: ٣٨٤/٥.

(٣) يُنظرُ: المسائل الحلييات: ٢١٠.

(٤) يُنظرُ: توضيح المقاصد: ٣٧٨/١.

(٥) يُنظرُ: ألفية ابن مالك: ٦.

(٦) يُنظرُ: المسائل الحلييات: ٢١٠ ، والتعليقة: ٧٩/١.

(٧) يُنظرُ: الكتاب: ١٤٧/١ ، ومغني اللبيب: ٣٨٧/١.

## الفصل الرابع / المبحث الثاني/ الفعل الماضي

((ما)) في النفي فلا يُخرجها عن كونها فعلاً ؛ لأنه يدلُّ على مشابهةٍ بينهما وهو الذي أوجب جمودها وعدم تصرفها))<sup>(١)</sup>.

وقد ذُكِرَ في مختار التذكرة ما حكي عن سيبويه من أن قوله: (( ليس الطيبُ إلا المسكُ )) حملةٌ سيبويه على ( ما ) حيث كان الخبر مرفوعاً ، ولم يستقم أن تجعل في ( ليس ) ضميرَ القصة لموضع ( إلا ) .

و قد يجوزُ عندي أن يكون محمولاً على المعنى لما كان معناه: ليس الطيبُ إلا المسكُ. ويجوز أيضاً أن تكون ( إلا ) في غير موضعها ويكون في ( ليس ) ضميراً))<sup>(٢)</sup>.

وقد خالف ابنُ جنِّي أستاذه الفارسيَّ والكوفيَّين ذاهباً إلى فعلية ليس ؛ قال: ((مما يؤكدُ شبه (( ليس )) بالفعلِ مجيئها على مثالِ الفعلِ ومجيءُ آخرها على حدِّ أواخرِ الأفعالِ الماضية ، والشبهان يُعطيان ما هما فيه.حُكم ما يكون الشبهُ منه، كباب ما لا ينصرف ، فيستقيمُ أن نقولُ على هذا إن قلت: إن اتصال الضمير به يُشاركه فيه ما ليس بفعلٍ ، نحو هاؤوا ، وهاؤنَّ))<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: أفعل التعجب ليسَ باسمٍ:

(( ( وأحسن )): فعل ماضٍ لا يتصرف مُسنداً إلى ضمير (( ما )) والدليلُ على فعليته لزومه متصلاً ببياء المتكلم ، ونون الوقاية: نحو: ما أعرفني بكذا ؛ وما أرغبني في عفو الله ، ولا يكون كذلك إلا الفعلُ ، وعند بعضِ الكوفيَّين أن ( أفعل ) في التعجب اسمٌ لمجيئه مصغراً))<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح المفصل: ٣٦٦/٤.

(٢) مختار التذكرة: ٣٣٦.

(٣) المصدر نفسه: ٤٤٥.

(٤) شرح ابن الناظم: ٤٥٦-٤٥٧ ، ويُنظرُ: توضيح المقاصد: ٦٤/٣ ، وأوضح المسالك ٤٤٧ ،

وشرح الأشموني: ٣٦٣/٢-٣٦٤.

## الفصل الرابع / المبحث الثاني/ الفعل الماضي

وقد اختلفَ النحاة في (( أَفْعَل )) في التعجب في نحو قولنا: مَا أَجْمَلُ زَيْدًا ؛ أهُوَ فِعْلٌ أم اسمٌ ؟ فذهب الكوفيون إلى أنه اسمٌ لا فعلٌ<sup>(١)</sup> ، واحتجوا على صحة مذهبهم بأنه جامد ولا يتصرف ، إذ لو كان فعلاً لوجب أن يتصرف ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال وليس من خصائص الأسماء ، فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يكون اسماً<sup>(٢)</sup> .

كذلك احتجوا بقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

يَا مِائِلِحَ عَزَلَانَا شَدَنَّ لَنَا      مِنْ هَوْلِيَانِكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ

فقوله: (( ما أميلح )) جاء مصغراً ، وأيضاً احتجوا بصحة عين المعتل كقولنا: ما أقومه ، وأبيعه ، كما تصح العين في الاسم نحو: (( زيدٌ أقومٌ من عمرو )) ، و (( أبيعُ من عمرو )) فلو كان فعلاً لاعتلت الواو فيه ، نحو: قام وباع ؛ إذ الأصل فيه (( قَوْمَ وَيَبِعَ ))<sup>(٤)</sup> .

أما البصريون فذهبوا إلى أن (( أَفْعَل )) في التعجب فعل ماضٍ وتابعهم في هذا الكسائي (ت ١٨٩هـ) ، مستدلين على صحة مذهبهم بثلاثة أوجه:  
الأول: الدليل على أنه (( فعل )) إذا وُصل بياء ضمير المتكلم تصحبه نون الوقاية نحو: ما أعرفني ، وما أحسنني ، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم ، فنقول في الفعل: ارشدني وأكرمني فلا يقال في الاسم: مُرشدني ، ومُكرمُني.

(١) يُنظَرُ: الإنصاف (م ١٦): ١٢٦/١ ، و ائتلاف النُصرة: ١١٨ .

(٢) يُنظَرُ: شرح المفصل: ١٤٣/٧ .

(٣) للعرجي ، يُنظَرُ: ديوانه: ١٨٣ ، وهو من شواهد الإنصاف (م ١٦): ١٢٧/١ ، وأسرار العربية:

١١٥ ، وشرح المفصل: ١٤٣/٧ ، شرح ابن الناظم: ٤٥٧ ، وشرح الأشموني: ٣٦٣/٢ .

(٤) يُنظَرُ: الإنصاف (م ١٦): ١٢٦/١ ، و ائتلاف النُصرة: ١١٩ .

## الفصل الرابع / المبحث الثاني/ الفعل الماضي

**الثاني:** الدليل هو بناؤه على الفتح ؛ لأنه لو كان اسماً لارتفع لكونه خبراً لـ ( ما ) فلما وجب أن يكون مفتوحاً ، دلّ على أنه فعل ماضٍ.

**الثالث:** الدليل: أنه ينصب المعارفَ و النكرات ، وإذا كان اسماً إنما ينصب النكراتِ خاصة على التمييز ، كقولنا: هذا أكبر منك سناً و أكثر منك علماً ، فلما نصب المعارف دلّ على أنه فعلٌ ماضٍ<sup>(١)</sup> .

واحتجَ الكوفيونَ بأن نونَ الوقايةِ قد دخلت على الاسمِ نحو: قدني وقطني بمعنَي ((حسبي)) وكما في قولِ الشاعر<sup>(٢)</sup>:

امتلاً الحوضُ ، وقال قطني مَهلاً رويداً قد ملأت بطني

(١) يُنظر: أسرار العربية: ١١٣-١١٤ .

(٢) لم يُنسب لقائل ، وهو من شواهد الإنصاف: ١٣٠/١ ، وائتلاف النصرة: ١١٩ ، وحاشية الصبان: ١٢٥/١ .



وللإجابة عن هذا: أنه من الشاذ لا يُقاس عليه فهو في الشذوذ بمنزلة مني وعني ، وإنما حسن دخول هذه النون على ( قط وقد ) لأنه من الممكن أن يؤمر بهما كما يؤمر بالفعل لأنك تقول: قَدْك من هذا ، وقطك من كذا ، أي اكتف به ((ولا خلاف في أنه لا يجوز أن يقال: ما أكرمي بحذف النون ، كما يُقال: ما أكرمني ، كما يُقال: قَدْني وقدي))<sup>(١)</sup> . وردَّ البصريونَ ما احتجَّ به الكوفيونَ في اسمية ( أفعل ) مجيئه مصغراً في ( أميلح ) ؛ إذ أنهم شبهوه بالذي تلفَّظ ، ومعنى الشيء قد يخرج عن بابهِ لمجرد التشبيهِ بغيره<sup>(٢)</sup> ؛ قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): ((وسألت الخليل عن قولِ العرب: ما (أميلحُ)) فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ؛ لأن الفعل لا يحقر وإنما تحقر الأسماء ؛ لأنها تُوصف بما يُعظَّم وَيَهون ، والأفعال لا توصف فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة ، ولكنهم حَقَّروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالمُلح كأنك قلت: مُلِّحٌ شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر وليس شيءٌ من الفعل ولا شيء مما سُمِّي به الفعل يُحقر إلا هذا وحده ، وما أشبهه من قولك: ما أفعلُهُ))<sup>(٣)</sup> .

كما أن أبي البركات الأنباري ودَّ مذهب الكوفيين في قولهم إنَّ ( أفعل ) لا يتصرف ؛ قائلاً: إن ليس وعسى (( فعلان )) ومع هذا فهما لا يتصرفان وأما قولهم إنه يصغر قال: إن التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء يتناولها لفظاً ومعنى على ضروبه المختلفة من التحقير ، كقولك: رُجيل ، والتقليل ، كقولك: دُرَيْهَمَات ، والتقريبُ كقولك: قُبَيْلِ المغرب ، والتعطفُ كقول الرسول الكريم (ﷺ): أصِحَابِي أصِحَابِي وعلة هذا فقد اختار مذهب البصريين<sup>(٤)</sup>.

(١) الإنصاف: ١٣٢/١.

(٢) يُنظر: الإنصاف (م ١٦): ١٣٢/١.

(٣) الكتاب: ٤٧٨/٣.

(٤) يُنظر: الإنصاف (م ١٦): ١٣٨/١-١٣٩.

## الفصل الرابع / المبحث الثاني/ الفعل الماضي

أما ابن جنى فقد وافق البصريين في عَد ( أَفْعَلَ ) فعلاً وليس باسمٍ ؛ قال: ((يبدلُ على أن ( أَفْعَلَ ) في التعجب ليس باسمٍ بناؤه على الفتح ، ولو كان اسماً لم يُفْتَح ؛ لأنه ليس فيه شيءٌ يوجب بناءه.

ويبدلُ عليه أيضاً تعدّيه إلى المتكلم باتصالِ النون به ، نحو: مَا أَحْسَنَتِي .  
ويبدلُ عليه انتصابُ المعرفة بعده ؛ نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، ولو كان اسماً لم يَنْتَصِبَ هذا الضَّرْبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَنْهُ ))<sup>(١)</sup> .

ومن خلال استقراء آراء النحاة يترجحُ عندنا المذهب البصري القائل بفعلية (أَفْعَلَ) التعجب للعلل التي ذكروها ؛ ولأن الاسم الواقع بعده يَنْتَصِبُ على أنه مفعول به كما قرر ابن جنى وغيره من النحاة العرب<sup>(٢)</sup> .

(١) مختار التذكرة: ٤٥٨ - ٤٥٩ .

(٢) يُنظَرُ: المصدر نفسه: ٤٥٩ ، وشرح الرضي: ٢٣٠/٤ ، وتوضيح المقاصد: ٦٤/٣ .

# الفصل الخامس / الحروف

## المبحث الأول / الحروف الأحادية

أولاً: همزة الاستفهام

ثانياً: واو العطف لا تُوجب الترتيبَ

ثالثاً: وقوع الفاءِ بعدَ أمّا

الفصل الخامس / الحروف  
المبحث الثاني / الحروف الثنائية

أولاً: مجيءُ أو بمعنى الواوِ

ثانياً: ( أنْ ) المصدرية الناصبة لا تقعُ إلاَّ على ماضٍ  
أو مستقبلٍ

ثالثاً: عنْ بمعنى بَعْدَ

الفصل الخامس / الحروف  
المبحث الثالث / الحروف الثلاثية

أولاً: (إِذْنٌ) حرفٌ

ثانياً: إضافةٌ إذا إلى المستقبل في حكاية الماضي

ثالثاً: لات حذف المرفوع بعدها وعدم إضماره لأنها  
حرفٌ

رابعاً: الجر والنصب والرفع بعد حتى

## أولاً: همزة الاستفهام

الهمزةُ حرفٌ أحادي محض مبني على الفتحِ ؛ لأن الأصل في الحروفِ أن تكونَ مبنيةً ، وأصل البناءِ أن يكونَ على السكونِ ، لكن بعضها يكون متحركاً كالهمزة ؛ لأنها وضعت على حرفٍ واحدٍ ، وما كان كذلك حقهُ أن يقوى بالحركة لضعفه ؛ أو لأنه حرف مفردٌ لا يمكن الابتداء به إذا كان ساكناً ، والهمزة يُبتدأ بها ؛ فإذا كانت ساكنةً لا يمكن ذلك ؛ لذلك بُنيت على الفتح الذي هو أخف الحركات<sup>(١)</sup>.

وهمزة الاستفهام حرف غير عاملٍ ؛ لأنها حرفٌ غير مختصٍ<sup>(٢)</sup> ؛ وعلل الرماني (ت٣٨٣هـ) ذلك بقوله: (( وإنما لم تعملِ الهمزةُ شيئاً وكانت من الهواملِ لأنها تدخل على الاسم والفعل ، وما كان بهذه الصفة لم يعمل شيئاً ، وإنما يعملُ الحرف إذا اختص بأحد القبيلين دون الآخر ))<sup>(٣)</sup>.

ولما كانت الهمزةُ أم بابِ الاستفهام والأصل فيه ، كان لا بُدَّ لها من دلالةٍ أصليةٍ ؛ وهذه الدلالة على الاستفهام والتي تُعد أصلاً لمعناها ؛ فليس لها سوى هذه الدلالة<sup>(٤)</sup> ؛ بدليل قولِ سيبويه (ت١٨٠هـ) الذي صرح قائلاً: بأنها (( حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره وليس للاستفهام في الأصل غيره ))<sup>(٥)</sup>.

وتابعهُ المبرد (ت٢٨٦هـ) قائلاً: (( و كل بابٍ فأصله شيءٌ واحدٍ ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعهما في المعنى وسنذكر ( إن ) كيف صارت أحقُّ بالجزاء ؟ كما أنَّ الألف أحقُّ بالاستفهام ))<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنظرُ : وشرح المفصل : ٢٤٠/٢ ، ويُنظرُ : وشرح الرضي على الكافية : ٤٤٦/٤ .

(٢) معاني الحروف : ٣٦ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) يُنظرُ : شرح المفصل : ١٥٣/٨ .

(٥) الكتاب : ١٠٠-٩٩/١ .

(٦) المقتضب : ٤٦/٢ .

وكان ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) قد فَصَّلَ القولَ في عَدِّ همزة الاستفهام أُمَّ قِيَّاسًا (بهل) في بابِ الاستفهام ؛ قال: (( فالهمزة أُمَّ هذا البابِ والغالبَةُ عليه ، وقد يشترك الحرفانِ ويكون أحدهما أقوى في ذلك المعنى وأكثر تصرفًا مِنَ الآخر ؛ فلذلك قالَ في الهمزة ( والهمزة أعم تصرفًا في بابها من أختها ) وذلك إذ كانت يلزمها الاستفهام وتقع مواقع لا تقعُ أختها فيها ))<sup>(١)</sup> .

ثم ذكر صفات الهمزة التي انفردت بها قياسًا ب ( هل ) ، ومنها ورود ( أم ) المعادلة معها وتقديم الاسم على الفعل إذا كان في حيزها ، وخروجها من معنى التقرير والإنكار ؛ ولقوتها وغلبتها وعموم تصرفها دخلت على أحرف العطف؛ وأخيرًا جواز حذفها<sup>(٢)</sup> .

وقد فسَّرَ الرضي أَنَّ الهمزة أعمُّ من غيرها بقوله: (( يعني أنها تُستعمل فيما لم تُستعمل فيه ( هل ) ))<sup>(٣)</sup> .

وهناك مَنْ رأى أنها تُستعمل لطلبِ التصور والتصديق في حين أن ( هل ) تستعمل لطلبِ التصور فقط .

فهي (( تأتي لطلبِ التصور والتصديق بخلاف ( هل ) فإنها للتصور ، خاصة ، والهمزة أغلب دورانًا ولذلك كانت أُمَّ البابِ ))<sup>(٤)</sup> .

وكان السيوطي قد جمع الصفات التي جعلت الهمزة أُمَّ و أصلًا في بابها والتي عرضها النحويون قبله ؛ فقال: (( الهمزة أصل أدوات الاستفهام وأم الباب وأعم تصرفًا وأقوى في بابِ الاستفهام لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يُستفهم به يلزم موضعًا ويختص به وينتقلُ عنه إلى غير الاستفهام ، نحو: مَنْ وكَم

(١) شرح المفصل : ١٥١/٨ .

(٢) يُنظرُ : شرح المفصل : ١٥٤-١٥١/٨ .

(٣) شرح الرضي : ٤٤٧/٤ .

(٤) البرهان في علوم القرآن : ١٧٨/٤ .

وهل فَمَنْ سؤالٌ عَمَّن يعقلُ ، وقد تنتقلُ فتكون بمعنى الذي و ( كم ) سؤالٌ عن عددٍ، وقد تُستعمل بمعنى ( رُب ) و ( هل ) لا تُسألُ بها في جميع المواضع... وإذ كانت الهمزة أعم تصرفاً وأقوى في بابِ الاستفهامِ توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ و الخبر فعلا نحو أزيدُ قامَ؟ واستفبحَ ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلّة تصرفها ((<sup>(١)</sup>).

وأهم ما ميزها عن غيرها من أدواتِ الاستفهام فهو مجيء ( أم ) المتصلة أو المعادلة بعدها والتي يُرادُ بها التعيين أو التي تخرجُ إلى معنى التسوية<sup>(٢)</sup> . وتكون عاطفة يصح تقديرها ب ( أي ): (( والعطف بعد ألفِ الاستفهام وبعد ألفِ التسوية جميعاً ب ( أم ) وهي معادلة للألفِ في هذين الوجهين بمعنى ( أي ))<sup>(٣)</sup> .

وقد سُميت ( أم ) المتصلة ؛ (( لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر ))<sup>(٤)</sup> .

وتُسمى ( أم ) المعادلة أيضاً لمعادلتها همزة الاستفهام إذا كان يُرادُ بها التعيين أو همزة التسوية<sup>(٥)</sup> .

ومعنى أن تكونَ ( أم ) معادلةً للهمزة أن تجعلَ (( الألفَ مع أحدِ الاسمين المسؤول عنهما و ( أم ) مع الآخر فهذا معنى التعديل للألف ))<sup>(٦)</sup> ، كقولنا: أزيدُ عندك أم عمرو ؟ وهذا هو الأجود برأي سيوييه ويجوزُ: قولنا: أقام زيدٌ أم عمرو ؟ وأزيدُ أم عمرو قام ؟ وأزيدُ أم عمرو عندك<sup>(٧)</sup> .

- 
- (١) الأشباه و النظائر : ١١٥/٢ .  
 (٢) يُنظرُ : الجنى الداني : ٢٥٥ ، ومغني اللبيب : ٦١ .  
 (٣) الأزهية في علم الحروف: ١٣٣ .  
 (٤) مغني اللبيب : ٦١ ، ويُنظرُ : شرح المفصل : ٩٨/٨ .  
 (٥) يُنظرُ : مغني اللبيب : ٦١ .  
 (٦) بالكتاب: ٤٨٣/١ ، نُظرُ : والمقتضب : ٢٩٣/٣ .  
 (٧) يُنظرُ : الكتاب: ٤٨٣/١ ، ويُنظرُ : والمقتضب : ٢٩٣/٣ .



ولا تُعادل ( أم ) المتصلة من حروف الاستفهام سوى الهمزة ؛ لذا كان العطف بعد الأدوات الأخرى للاستفهام بـ ( أو ) وليس بـ ( أم المتصلة )<sup>(١)</sup> ، ومن هنا كانت ( أم ) المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام<sup>(٢)</sup> .

ومن المحدثين من بيّن أن أم المتصلة تؤدي وظيفة العطف ؛ والغالب عليها أن تأتي بعد همزة التسوية كما في قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وتدخل في سياق الاستفهام ويُرَاد بها التعيين نحو ( أزيد في الدار أم عمرو )<sup>(٤)</sup> .

وقد صرح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بأن ( أم ) المعادلة لا تعادل من حروف الاستفهام غير الهمزة ؛ قال: (( لا يُعادل ( أم ) من حروف الاستفهام غير الهمزة ، فيكون معها بمنزلة: ( أيهم ) و ( أيهما ) . ولم يَجُز ذلك في ( هل ) لأن الألف قد تقع حيث تريد الإثبات والتقرير ، ولا تريد التفهّم والاستعلام ؛ قال: ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾<sup>(٥)</sup> ، ولا يكون ذلك في ( هل ) .

فلما [ كنت ] في الاستفهام بالهمزة و ( أم ) مُدْعِيًا لأحد الشيين أو الأشياء مُثْبِتًا له لم يَجُز أن يقع سوى الألف و لم تقع ( هل ) ؛ لأن ( هل ) لا يُقَرَّر بها، إنما يُسْتَقْبَلُ بها الاستفهام<sup>(٦)</sup> .

ويكون بهذا موافقاً لما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة العرب.

(١) يُنظر: الأزهية في علم الحروف : ١٣٣ .

(٢) يُنظر : المقرب : ٢٣٠/١ .

(٣) البقرة : ٦ .

(٤) يُنظر : تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية : ٦٢ .

(٥) الزمر : ٣٦ .

(٦) مُختار التنكرة : ٥٧ .

## ثانياً: واو العطف لا تُوجب الترتيبَ

إنَّ واوَ العطفِ حرفٌ مفردٌ مبني على الفتح<sup>(١)</sup> ، و كانَ حقه أن يبنى على السكون ؛ لأن الأصل في المَبني أن يُسكن ، ولكن ما وُضِعَ على حرفٍ واحدٍ حقه أن يقوى بالحركة لضعفه ؛ وقد يُبتدأ به ، فيحتاج إلى الحركة ولذلك بُنيت الواو على الفتحة لخفتها و لثقل الضمة والكسرة على الحرف الذي هو في غاية الخفة<sup>(٢)</sup> .

وتُعد واو العطف حرف من الحروف غير العاملة ، لأنها ليست مختصة؛ لأنها تدخل على الأسماء والأفعال<sup>(٣)</sup> . فهي (( من الحروف الهوامل لأنها تدخل على الاسم والفعل جميعاً ؛ ولا تختص بإحداهما فاقترضى ذلك ألا تعمل شيئاً ؛ لأنها ليست بالعمل في الاسم أحق منها بالعمل في الفعل ))<sup>(٤)</sup> .

وقد ذكرَ النُحاة أن الواوَ العاطفة هي أصلُ الأنواع الأخرى الواو من غير العاملة<sup>(٥)</sup> .

وهذا يعني أن العطفَ أصلٌ فيها ؛ ولذلك قال المرادي (ت ٧٤٩هـ): (( أما الواو غير العاملة ، فقد ذكر بعضهم لها أقساماً كثيرة ، وهي راجعة إلى ثمانية أقسام:

الأول: العاطفة ، وهذا أصلُ أقسامها ، وأكثرها ، والواو أم باب حروف العطف ))<sup>(٦)</sup> وقد استند النحويون في ترجيح أصالة الواو على سائر حروف العطف إلى أساسين هما:

- (١) يُنظرُ : الأصول في النحو : ٢١٩/٢ ، ومعاني الحروف : ٦٤ .
- (٢) يُنظرُ : الأصول في النحو : ٢٠٦/٢ ، ومعاني الحروف : ٦٤ ، والجنى الداني : ٢٠٥ .
- (٣) يُنظرُ : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٦١/١ ، والأشباه والنظائر : ٢٤٧/١ .
- (٤) معاني الحروف : ٥٩ .
- (٥) ينظرُ : الجنى الداني في حروف المعاني : ١٩١-١٩٤ .
- (٦) الجنى الداني : ١٨٨ .

**الأول:** هو معناها **والثاني** اتساعها في بابها وذلك باتصافها بخصائص لا تكون لغيرها أما عن معناها فالواو لا تدلُّ على أكثر من الاشتراك والجمع ، وهي بمنزلة المفرد في المعنى ، وبإقي حروف العطف بمنزلة المركب لأنها تدلُّ على معنى الاشتراك فضلاً عن معنى آخر<sup>(١)</sup> . كل بحسب معناها والتركيب هو ضمُّ مفردٍ إلى مفردٍ ، والمفردُ أصلٌ للمركب<sup>(٢)</sup> ؛ ومن هنا صارتِ الواو أصلاً لحروفِ العطف الأخرى ؛ لذا قال ابن يعيش (ت ٥٦٤٣هـ): (( الواوُ ، وهي أصل حروف العطفِ ، والدليل على ذلك أنها لا تُوجبُ إلا الاشتراك بين شيئين فقط في حكمٍ واحدٍ وسائر حروف العطفِ توجب زيادة حكم على ما توجبهُ الواو ؛ ألا ترى أن الفاء توجب الترتيب ، و ( أو ) الشك وغيرهُ ، و ( بل ) الإضراب ، فلما كانت هذه الحروف فيها زيادة معنى على حكم الواوِ ، صارتِ الواو بمنزلة الشيء المفرد وبإقي حروف العطف بمنزلة المركب مع المفردِ ؛ فلهذا صارتِ الواو أصل حروف العطفِ ، فهي تدلُّ على الجمع المطلق))<sup>(٣)</sup> .

أما الأساس الآخرُ ، فهو كثرة تصرف الواو في بابها لأنها اتَّسمت بخصائص تنفرد بها فقد صُرِّحَ بأنَّها (( تكونُ للعطفِ وهي أمُّ حروفِ لعطفِ لكثرة استعمالها ودورها فيه ))<sup>(٤)</sup> .

وقد اتفق أغلب النحاة على أن واو العطف تُفيدُ الاشتراك بين المتعاطفين لفظاً وحكماً من غير ترتيبٍ ولا مهلة فهي للجمع بين الشيين<sup>(٥)</sup> ؛ فقد جاء في الكتاب: ((فالواو التي في قولك: مررتُ بعمرو وزيدٍ ، وإنما جئت بالواو لتضمم الآخر إلى

(١) يُنظرُ : أسرار العربية : ١٥٩ ، والأشباه والنظائر : ٩٧/٢ .

(٢) ينظرُ : الأصول في النحو : ١١١/٢ .

(٣) شرح المفصل : ٩٠/٨ .

(٤) رصف المباني : ٤١٠ .

(٥) يُنظرُ : المقتضب : ١٠/١ ، والإيضاح العضدي : ٢٨٥ ، وشرح جمل الزجاجي ( لابن

عصفور ) : ٢٢٦/١ ، و رصف المباني : ٢٠٣/٣ .

الأول وتجمعهما وليس فيه دليلٌ على أحدهما قبل الآخر ((<sup>(١)</sup>) ؛ فالجمعُ بين الشئيين هو الأساس في معناها ؛ فحروف العطف: (( الأول ، الواو ، ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول ، وليس فيها دليلٌ على أيهما كان أولاً نحو قولك: جاء زيدٌ وعمرو ، ولقيت بكرًا وخالدًا ، ومررتُ بالكوفةِ والبصرة ، فجائز أن تكون الكوفة أولاً))<sup>(٢)</sup> .

فالنحاة ذهبوا إلى أن الواو في العطفِ معناها الجمع مطلقاً وقد عارض هذا الإجماعَ قطرب (ت٢٠٦هـ) وأبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ؛ الذي استدللَ بقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> لأن الركوعَ قبل السجود<sup>(٤)</sup>.

وقد رُدَّ هذا الرأي بأن الواو هي للجمع المطلق مستدلينَ بقوله تعالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، والركوع قبل السجود فما بعد الواو مقدّم في المعنى ولو كانت الواو للترتيبٍ لقدمَ الركوع على السجود<sup>(٦)</sup> ، وقوله تعالى: ﴿ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً ﴾<sup>(٧)</sup> وقوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾<sup>(٨)</sup> والمعنى واحدٌ واللفظ كذلك مما يُؤيد أنها ليست للترتيب<sup>(٩)</sup> .

(١) الكتاب : ٢١٦ / ٤ .

(٢) الأصول في النحو : ٥٥ / ٢ .

(٣) الحج : ٧٧ .

(٤) يُنظرُ : ارتشاف الضرب : ٦٣٣ / ٢ ، و رصف المباني : ٤١١ .

(٥) آل عمران : ٤٣ .

(٦) يُنظرُ : سر صناعة الإعراب : ٦٣٣ / ٢ ، و شرح جمل الزجاجي (لابن عصفور) : ٢٢٨ / ١ .

(٧) البقرة : ٥٨ .

(٨) الأعراف : ١٦١ .

(٩) يُنظرُ : الكشاف : ٣٩٣ / ١ .

فلو كانت الواو تقتضي الترتيب لما جاز أن يتقدم في إحدى الآيتين ما يتأخر في الأخرى<sup>(١)</sup> .

وابن برهان العكبري قد استدلَّ هو الآخر على أن الواو لا تُرتب بقوله تعالى: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾<sup>(٢)</sup> ، فالمعنى نحيا ونموت ، ولو كانت الواو للترتيب لكان اعترافاً من الكفار بالحياة بعد الموت<sup>(٣)</sup> .

ومن المحدثين من بين أن العطف هو المعنى المركزي لحرف الواو وكل المعاني الأخرى إنما هي معانٍ تمثل ظلالاً من المعاني الهامشية لهذه الأداة؛ ولكنها في العطف تفيد التشريك في المعنى والاعراب بين المعطوف والمعطوف عليه وهي حرف لمطلق الجمع وتستعمل في عطف الأسماء والأفعال والتراكيب ؛ لذا عُدَّت أم الباب<sup>(٤)</sup> .

وقد وافق ابن جني جهود النحاة في أن الواو لا تُوجب الترتيب ؛ قال: (( ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ﴾<sup>(٥)</sup> لا يدلُّ قوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾<sup>(٦)</sup> على أنه مات ؛ لأنَّ الواو لا تُوجب الترتيب ))<sup>(٧)</sup> .

(١) يُنظرُ : أسرار العربية : ١٥٩ .

(٢) الجاثية : ٢٤ .

(٣) يُنظرُ : شرح اللمع : ٢٣٨/١ .

(٤) يُنظرُ : تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية : ٥٤ .

(٥) النساء : ١٥٨ .

(٦) آل عمران : ٥٥ .

(٧) مُختار التذكرة : ٢٧٢ .

### ثالثًا: وقوع الفاءِ بَعْدَ أَمَّا

أما حرفٌ متضمنٌ معنى الشرطِ ، تفيدُ التفصيلَ<sup>(١)</sup> ، وتكونُ بمعنى ( مَهْمَا ) الشرطية ، غير أنها لا تعملُ عملها نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقُ ، والتقديرُ: مهما يكن من شيءٍ فزيد منطلقٌ ، فَحُذِفَ فِعْلُ الشَّرْطِ وَأَدَاتُهُ وَأُقِيمَت ( أَمَّا ) مقامهما<sup>(٢)</sup> .

كما ذهب النحاةُ إلى أنه لا بُدَّ لها من جوابٍ ب ( الفاء )<sup>(٣)</sup> .

ولا يلي أما إلا اسمٌ مرفوعٌ على الابتداءِ . فإن وقعَ بعد الفاءِ فِعْلٌ يَعْمَلُ فِي الاسْمِ الذي بعدها نصبتُهُ بِهِ ، وزال معنى الابتداءِ ، نحو: أَمَّا زَيْدًا فَرَأَيْتُ<sup>(٤)</sup> ، ولا يلزمُ تكريرها<sup>(٥)</sup> ، فإن تَكَرَّرَت كما قولهِ تَعَالَى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿<sup>(٦)</sup> فهي لعطفِ كَلِمٍ عَلَى كَلِمٍ<sup>(٧)</sup> .

وقد ذكر سيبويه في ( بابِ عِدَّةِ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمِ ) أَنَّ أَمَّا فِيهَا مَعْنَى الْجَزَاءِ وَلأَبْدُ لها من لزوم الفاءِ قالَ إِنَّ ( أَمَّا ) فِيهَا مَعْنَى الْجَزَاءِ وَدَلِيلُهُ عَلَى ذَلِكَ هُوَ لَزُومُ ( الفاءِ ) فِي جَوَابِهَا ، وَأَنَّ قَوْلَنَا: أَمَّا عَبْدُ اللَّهِ فَمَنْطَلِقُ ، مَوْوَلٌ عِنْدَهُ ب ( مَهْمَا يَكُن مِنْ أَمْرِهِ فَمَنْطَلِقُ )<sup>(٨)</sup> .

فضلاً عن أنه نقل في موضع آخر مذهب الخليل في وجوب لزوم الفاء لجوابها في ( باب من أبواب ( أن ) تكون ( أن ) فيه مبنية على ما قبلها ؛ قال: ( ( وسألته

(١) يُنظَرُ: رصف المباني: ١٨١ ، ومغني اللبيب: ٦١ .

(٢) يُنظَرُ: رصف المباني: ١٨١ ، والجنى الداني: ٥٢٢ .

(٣) يُنظَرُ: حروف المعاني: ٦٤ ، والأزهية: ١٥٣ ، ورصف المباني: ١٨٢ ، والجنى الداني: ٥٢٢ ، والمغني: ٦١ .

(٤) يُنظَرُ: الأزهية: ١٥٣ - ١٥٤ .

(٥) يُنظَرُ: الأزهية: ١٥٥ ، ورصف المباني: ١٨٢ ، والجنى الداني: ٥٢٣ .

(٦) الضحى: ٩-١١ .

(٧) يُنظَرُ: رصف المباني: ١٨١ ، والجنى الداني: ٥٢٢ .

(٨) يُنظَرُ: الكتاب: ٢٣٥/٤ .

عن قولهم: **أَمَّا حَقًّا فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ** ، فقال: هذا جيدٌ ، وهذا الموضع من مواضع ( **إِنَّ** ) ألا ترى أنك تقول: **أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ وَأَمَّا فِيهَا فَإِنَّكَ قَائِمٌ**. فإنَّما قائمٌ. فإنَّما جازَ هذا في ( **أَمَّا** ) ؛ لأن فيها معنى: **يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَهْمَا يَكُن مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ**((<sup>١</sup>) .

وذهب ابن هشام الأنصاري إلى إفادتها معنى التوكيد ؛ قال: (( **وَأَمَّا التَّوَكِيدُ ، فَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهُ ، وَلَمْ أَرْ مَنْ أَحْكَمَ شَرْحَهُ غَيْرَ الزَمَخْشَرِيِّ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: فَائِدَةُ ( أَمَّا ) فِي الْكَلَامِ أَنْ تَعْطِيَهُ فَضْلَ تَوْكِيدٍ ، نَقُولُ: زَيْدٌ ذَاهِبٌ: فَإِذَا قَصَدْتَ تَوْكِيدَ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ لَا مُحَالَةَ ذَاهِبٌ ، وَأَنَّهُ بَصَدِّ الذَّاهِبِ ، وَأَنَّهُ مِنْهُ عَزِيمَةٌ ، قُلْتَ: ( أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ )؛ وَلِذَلِكَ قَالَ سَيَّبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: مَهْمَا يَكُن مِنْ شَيْءٍ فزَيْدٌ ذَاهِبٌ ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ مُدَلِّ بِفَائِدَتَيْنِ: بَيَانِ كَوْنِهِ تَوْكِيدًا ، وَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ ))(<sup>٢</sup>) .**

وأما عند المحدثينَ فإنها تؤدي وظيفة الشرط وهي تقوم مقام أداة الشرطِ وفعله ويقع بعده الجواب مقرونًا بالفاء في أغلب السياقات الكلامية ، ويكثر حذفُ هذه الفاء مع فعل القولِ نحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ** ﴾(<sup>٣</sup>) أي فيقال لهم؛ والتقديرُ عند العلماءِ بـ( **مَهْمَا يَكُن مِنْ شَيْءٍ** )(<sup>٤</sup>) .

أما ابن جني فقد وافق سيبويه والنحاة في وجوب لزوم الفاء لجواب الشرط لـ ( **أَمَّا** ) قال: (( **( أَمَّا إِنْ أَتَيْتَنِي فَأَتَيْكَ )** الفاء جوابٌ لـ ( **أَمَّا** ) و ( **أَتَيْكَ** ) جوابُ الجزاء ؟ فقال: لا ؛ لأن هذا(<sup>٥</sup>) يجوز حذفه قبل القسم والمقسم عليه ، ولا يجوز حذف ( **لَنْ أَتَيْتَنِي** ) وتلي الفاء ( **أَمَّا** ) لأنه لا يكون كلامًا إلا فيما قبله ))(<sup>٦</sup>) .

(١) الكتاب: ١٣٧/٣ .

(٢) مغني اللبيب: ٦٣ .

(٣) آل عمران: ١٠٦ .

(٤) يُنظر: تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية: ١٢٢ .

(٥) يُريدُ ( **إِنْ أَتَيْتَنِي** ) في جملة ( **وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لَا أَتَيْكَ** )

(٦) مختار التذكرة: ١٠٠ .





## أولاً: مجيء أو بمعنى الواو

( أو ) حرف عطف ، بعطف ما بعده على ما قبله ؛ وقد اختلف النحويون في حصر المعاني التي خرج هذا الحرف إليها ومنها<sup>(١)</sup> :

١- الشك: نحو: رأيتُ زيداً أو عمراً ، والتخيير بين شيئين ، نحو: كل السمك أو اللحم ، أي لا تجمعهما.

٢- الإباحة: نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين.

٣- لتبيين النوع ، نحو: ما أكلت إلا تمرًا أو زبيبًا.

٤- بمعنى واو النسق ، كقوله تعالى: ﴿ وَكَأَعْلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .

٥- وتكون أو بمعنى ( إن ) التي للجزاء ، نحو: لأضربنك عشت أو مُت ، معناه: لأضربنك إن عشت من الضرب و إن مُت.

٦- وتكون بمعنى ( بل ) كقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِثَّةِ آلِ فِزْيُونَ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، معناه بل يزيدون.

وقال المُرادى (ت ٣٨١هـ) في بعض معاني أو: (( الإضراب ، كقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِثَّةِ آلِ فِزْيُونَ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> . قال الفراء: ( أو ) هنا بمعنى ( بل ) قال ابن عصفور: والإضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعدت العامل كقولك: لست

(١) يُنظرُ : حروف المعاني : ٥٠-٥٣ ، والأزهية في علم الحروف : ١١٥-١٣٠ ، وورصف المباني : ٢١٠-٢١٣ ، والجنى الداني : ٢٢٧-٢٣٢ .

(٢) النور : ٦١ .

(٣) الصافات : ١٤٧ .

(٤) المصدر نفسه .

بِشْرًا أَوْ لَسْتِ عَمْرًا ، وَلَا تَضْرِبْ زَيْدًا أَوْ لَا تَضْرِبْ عَمْرًا. قال: وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضرابِ على الإطلاق. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا إِلَى مِثْرَةَ أَفْرِ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾<sup>(١)</sup> وبقوله: ﴿ فِيهِ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾<sup>(٢)</sup> . قالَ وَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فَاسِدًا<sup>(٣)</sup>.

كما أن المرادي وابن هشام كانا قد نقلتا عن ابن عصفور أن ( أو ) عند سيبويه الإضراب بشرطين: تقدم نفي أو نهى وإعادة العامل ، فضلاً عن المعاني الأخرى ، وهي الشك والإبهام والتغيير والإباحة والتفصيل<sup>(٤)</sup> .

وَمِنَ الْمُحَدَّثِينَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْعَطْفَ هُوَ الْوِظِيفَةُ الْمَرْكَزِيَّةُ لـ ( أَوْ ) ؛ لِأَنَّهَا تَعَطَّفُ الْأَسْمَاءَ وَالْأَفْعَالَ وَالتَّرَاكِيِبَ ، وَتَعْمَلُ عَلَى الْإِشْرَاكِ مَا بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْمَعْنَى وَالْأَعْرَابِ<sup>(٥)</sup> .

أما ابن جني فرأى أن ( أو ) قد تأتي بمعنى حرف العطف الواو اتساعاً وذلك في معرض وقوفه عند قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

وَكَانَ سَيَّانَ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا      أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرْتَ السُّوْحُ

(١) الصافات : ١٤٧ .

(٢) البقرة : ٧٤ .

(٣) الجنى الداني: ٢٢٩ .

(٤) يُنظَرُ : شرح جمل الزجاجي : ٢٣٣/١-٢٣٥ ، والجنى الداني : ٢٢٩ ، ومغني اللبيب : ٧٠ .

(٥) يُنظَرُ : تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية : ٦٩ .

(٦) لأبي ذؤيب الهذلي ، يُنظَرُ : شرح أشعار الهذليين : ١٢٢ ، وخرزانة الأدب : ١٣٢/٥ ، وبلا

نسبة في الخصائص : ٣٤٩ / ١ ، وأمالى ابن الشجري : ٩٣/١ .

قال: (( إنما جاز اتساعاً وذلك أنهم لمّا رأوا ( أو ) يُجَمَعُ بها ما قبلها وما بعدها كما جُمِعَ بالواو - وإن كان المعنى مختلفاً - شَبَّهوهُ بها فعطفوا بها في هذا الموضع ؛ كما يُعْطَفُ بالواو ))<sup>(١)</sup> .

فأبْنُ جَنِي جَوَزَ مجيء ( أو ) بمعنى الواو العاطفة اتساعاً ؛ انطلاقاً من أنها قد يُجَمَعُ بها ما قبلها وما بعدها.

### ثانياً: ( أن ) المصدرية الناصبة لا تقع إلا على ماضي أو مستقبل

( أن ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع والماضي ، ولكن عملها لا يتبين إلا في الفعل المضارع لأنه معرب ، فتعمل فيه النصب<sup>(٢)</sup> .

وإنما كانت عاملة ؛ لأنها لا تدخل إلا على الأفعال فكانت حرفاً مختصاً ، ومن شأن الحرف إذا اختص أن يعمل فيما اختص به<sup>(٣)</sup> ، يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ) في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء: (( اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتتصبها ، لا تعمل في الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التي تتصبها لا تعمل في الأفعال ، وهي: أن ، وذلك في قولك: أريد أن تفعل ))<sup>(٤)</sup> .

وقال المبرد: (( ف ( أن ) هي أمكن الحروف في نصب الأفعال ))<sup>(٥)</sup> .

أما لماذا عملت النصب خاصة ؟ فلذلك لأنها أشبهت ( أن ) الثقيلة من وجهين؛ وقد علل ابن يعيش ذلك بقوله: (( وإنما عملت لاختصاصها بها ، وأما عمل النصب خاصة فلشبهه ( أن ) الخفيفة ب ( أن ) الثقيلة الناصبة للاسم ، ووجه المشابهة من

(١) مختار التذكرة: ٦١ .

(٢) يُنظَرُ: اللمع: ١٢٧ ، وشرح الكافية الشافية: ١٥٢٠/٣ ، و شرح الأشموني: ٥٥١/٣ .

(٣) يُنظَرُ: أسرار العربية: ١٧٠ ، وشرح المفصل: ١٤٣/٨ .

(٤) الكتاب: ٥/٣ .

(٥) المقتضب: ٦/٢ .

وجهين ، من جهة اللفظ والمعنى ، فأما اللفظ ، فهما مثلان ، وإن كان لفظ هذه أنقض من تلك ؛ ولذلك يستقبحون الجمع بينهما كما يستقبحون الجمع بين الثقيلتين فلا يحسن عندهم إن تقوم خير لك ، كما يستقبحون إن أن زيدا قائم يعجبني في معنى إن قيام زيد يعجبني. وأما المعنى ، فمن قبل أن ( أن ) المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد ، فكما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل ((<sup>(١)</sup>).

ويشترط لعمل ( أن ) المصدرية النصب في الفعل المضارع أن لا تسبقها أفعال اليقين ، وهي: ( علم ، وتحقق ، وتيقن ) ، ونحوها ، بل تكون مسبوقه بأفعال غير ثابتة أو غير متيقنة كالخوف والطمع والرجاء والأمل ، والتمني ، والترجي ، فتعمل النصب في الفعل المضارع<sup>(٢)</sup> .

نحو قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى: ﴿ عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي ﴾<sup>(٤)</sup> ، فالفعل ( يغفر ) منصوب ب ( أن ) المصدرية وكذلك الفعل ( يهديني ) .

أما إذا وقع قبلها فعل من أفعال العلم أو اليقين فيتعين كونها مخففة من الثقيلة اسمها ( ضمير الشأن ) وبقي خبرها ، ويكون الفعل المضارع بعدها مرفوعاً<sup>(٥)</sup> ، نحو قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾<sup>(٦)</sup> .

(١) شرح المفصل : ١٥/٧ ، ويُنظرُ : أسرار العربية : ١٧٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٢٠/٣ .

(٢) يُنظرُ : رصف المباني : ١١٢ ، وشرح الأشموني : ٥٥١/٣ .

(٣) الشعراء : ٨٢ .

(٤) القصص : ٢٢ .

(٥) يُنظرُ : معاني الحروف : ٧٢-٧٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٢٢/٣ ، وهمع الهوامع :

٣٦٠/٢ .

(٦) المزمّل : ٢٠ .

وقيل إن استعمالَ ( أن ) الخفيفةِ الناصبةِ معَ الأفعالِ غيرِ الثابتةِ ؛ لأنها شيءٌ لم يستقر ، فهي تدلُّ على المستقبلِ ؛ فإذا قلنا: أرجو أن تذهبَ إلى زيدٍ ، فالذهابُ شيءٌ لم يثبتَ لذلك استعملت معه ( أن ) الخفيفةِ الناصبة<sup>(١)</sup> .

أجازَ سيبويه وصل ( أن ) المصدرية بفعلِ الأمرِ ، كما أجازَ أن تكون تفسيرية بمنزلةِ ( أي ) ، قال: (( وأما قوله: كتبتُ إليه أن أفعلُ ، وأمرتهُ أن فمُ ، فيكون على وجهين: على أن تكونَ أن التي تنصب الأفعال ، ووصلتها بحرفِ الأمرِ والنهي ، كما تصل الذي يتفعلُ إذا خاطبتَ حين تقول أنت الذي تفعلُ ، فوصلت أن بفمُ لأنه في موضع أمرٍ كما وصلت الذي بتقولُ وأشباهاها إذا خاطبتَ.

والدليلُ على أنها تكون أن التي تنصب ، أنك تُدخلُ الباءَ فتقولُ: أوعزتُ إليه بأن افعلُ ، فلو كانت أي لم تدخلها الباءُ كما تدخل في الأسماءِ. والوجهُ الآخرُ: أن تكونَ بمنزلةِ أي ، [ كما كانت. بمنزلةِ أي ] في الأولِ ))<sup>(٢)</sup> .

وقد وافقه أبو علي الفارسي ؛ بقوله: (( الذي حكمه أن يوصلَ بشيءٍ يرجعُ منه إليه نكراً ، كما أن حكمه أن يُوصلَ بفعلٍ غيرِ أمرٍ ، فلما وقع ( أن ) موقعَ أمرٍ وُصِلَ بالأمر ، وإن لم يكن ذلك بابه ))<sup>(٣)</sup> .

وقد وافقه المرادي وابنُ هشامِ الأنصاري أيضاً<sup>(٤)</sup> .

وقد اعترضَ الرضي على ما ذهبَ إليه سيبويه وأبو علي الفارسي ، فمنعَ وصل (أن) المصدرية بالأمرِ والنهي ؛ قائلاً: (( فقولك: كتبتُ إليه أن فمُ ، ليس بمعنى القيام ، لأن قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك: أن فمُ. ويتبين بهذا أن صلة ( أن ) لا تكون أمراً ، ولا نهياً ، خلافاً لما ذهبَ إليه سيبويه ، وأبو علي ولو جاز كون

(١) يُنظرُ : المقتضب : ٧/٣ .

(٢) الكتاب : ١٦٢/٣ .

(٣) التعليقة : ٢٧٠/٢ .

(٤) يُنظرُ : الجنى الداني : ٢١٦ ، ومغني اللبيب : ٣٤ .

صلة الحرفِ أمراً ؛ لجازَ ذلك في صلة ( أن ) المشددة ، و ( ما ) و ( كي ) ، و ( لو ) ، ولا يجوز ذلك اتفاقاً ))<sup>(١)</sup> .

أما المحدثون فمنهم مَنْ بيَّن أنَّ ( أن ) المصدرية الناصبة سُميت بالمصدرية لأنها تُسبِّك ما بعدها بمصدر مؤولٍ يكون له محل إعرابي ؛ وقد ذهب بعضهم إلى أنها توصل بالفعل الماضي والمضارع وفعل الأمر<sup>(٢)</sup> .

أما ابن جني فذهبَ إلى أنَّ ( أن ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع لا تقع إلا على ماضٍ أو مستقبلٍ ، قال في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾<sup>(٣)</sup>: (( على تقدير: لا يُكلم الله البشرَ إلا وحياً أو يُرسلَ رسولاً ، أي: إلا في هذه الحال ، فلو أوصلهُ وحياً - وهو مستثنى - ولكن وحياً من وراء حجاب ، لم يكن معه ( أو ) ؛ لأنَّ ( أو ) تعطفُه على ( وحى ) ، فجعلوا ( وحياً ) حالاً عاملاً فيما ( يُكلمهُ ) ، وعطف ( أو من وراء ) عليه ( أو يُرسلُ ) ويجعله حالاً ؛ لأنَّ ( أن ) لا تقع إلا على ماضٍ أو مستقبلٍ ، والحال لا تكون إلا ما أنتَ فيه ))<sup>(٤)</sup> .

وهذا يعني أنه خالف سيبويه وأبو علي الفارسي ومَنْ تبعهما في جواز وصل ( أن ) المصدرية بفعل الأمر كما تقدّم آنفاً.

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤٤٠/٤ .

(٢) يُنظر : تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية : ٦٦ - ٦٧ .

(٣) الشورى : ٥١ .

(٤) مختار التذكرة : ٩٢ - ٩٣ .

### ثالثًا: عَنَ بِمَعْنَى بَعْدَ:

( عَنَ ) لفظٌ مشتركٌ يكون اسمًا بمعنى جانب إذا دخلَ عليه حرف جر ، نحو: جلستُ من عن يمينك ويكون حرفًا جازًا<sup>(١)</sup> ، أو حرفًا مصدريةً بمعنى ( أن ) في لغة بني تميم ؛ يقولون: أعجبتني عن تقوم ، أي أن تقوم<sup>(٢)</sup> .

وقد تناولَ النحاة العرب معاني هذا الحرف وأشاروا إلى أن أهم معانيها هي<sup>(٣)</sup>:

١- المجاوزة وكان المالقي (ت ٧٠٢هـ) قد سماها ( المزيلة )<sup>(٤)</sup> ، نحو: رميتُ السهمَ عن القوسِ.

٢- البديل ، كقوله تعالى: ﴿ وَأَتَقُوا بِرُؤُوسِهِمْ لَعْنَهُمْ وَأَنْتَ عَنْهُمْ فَذَرْهُمْ حَتَّى يَسْمُرُوا بِرُؤُوسِهِمْ وَالْأَعْيُنُ عَنْ رِئَاسِهِمْ ذُنُوبَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِمَّا كَفَرُوا بِرُؤُوسِهِمْ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾<sup>(٥)</sup> .

٣- الاستعلاء ، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا يَخِلُّ عَنْ نَفْسِهِ ﴾<sup>(٦)</sup> .

٤- التعليل ، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ ﴾<sup>(٧)</sup> .

٥- مرادفة ( بعد ) ، كقوله تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾<sup>(٨)</sup> .

٦- الظرفية بمعنى ( في ) كقول الشاعر<sup>(٨)</sup>:

(١) يُنظَرُ : رصف المبانى : ٤٢٩ ، والجنى الدانى : ٢٤٢ ، ومغنى اللبيب : ١٤٨-١٥٠ .  
 (٢) يُنظَرُ : المصادر نفسها .  
 (٣) يُنظَرُ : الأزهية في علم الحروف : ٢٨٩-٢٩١ ، ورصف المبانى : ٤٢٩-٤٣٢ ، والجنى الدانى : ٢٤٢-٢٥٠ ، ومغنى اللبيب : ١٤٨-١٥١ .  
 (٤) يُنظَرُ : رصف المبانى : ٤٣٠ .  
 (٥) البقرة : ٤٨ .  
 (٦) محمد : ٣٨ .  
 (٧) التوبة : ١١٤ .  
 (٨) المؤمنون : ٤٠ .

وَأَسِ سِرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيْتَهُمْ ، وَلَا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرَّبَاعَةِ وَإِنِّيَا

٧- مرادفة ( مِنْ ) ، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴾<sup>(١)</sup> .

٨- مُرَادِفَةُ الْبَاءِ ، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾<sup>(٢)</sup> .

٩- الاستعانةُ ، نحو: رميتُ عن القوسِ أي: رميتُ بالقوسِ.

١٠- أن تكون زائدةً للتعويضِ مِنْ أُخْرَى مَحذُوفَةٍ ، كقولِ الشاعرِ<sup>(٣)</sup>:

أَجْزَعُ أَنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبِيكَ تَدْفَعُ

فقد عزا المرادي إلى ابن جنبيّ أن الشاعرَ إنما أراد: فَهَلَّا عن التي بين جنبيك تدفعُ فحذف ( عن ) وزادها بعد ( التي ) عوضاً<sup>(٤)</sup> .

وقد ذكرَ ابن جنبيّ أنّ مِنْ معاني ( عن ) بعد وذلك في معرضِ وقوفه عند قول الشاعرِ<sup>(٥)</sup>:

وَتُضْحِي فَتَبِيْتُ الْمَسْكَ فَوْقَ فِرَاشِهَا نَوْمُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَقِ عَنْ تَفْضُلِ

(١) هو الأعشى ميمون بن قيس ، يُنظَرُ : ديوانه : ٢١٧ ، من شواهدِ الجنى الداني : ٢٤٧ ،

ومغني اللبيب : ١٥٠ ، والرّباعة : ما يحتمله سيد القوم من الديات والمغارم .

(٢) الشورى : ٢٥ .

(٣) النجم : ٣ .

(٤) هو يزيد بن رزين بن الملوّح ، كما في المؤتلف والمختلف للأمدي : ٢٥٠ ، والجنى الداني :

٢٤٨ ، ومغني اللبيب : ١٥٠ .

(٥) يُنظَرُ : الجنى الداني : ٢٤٨ .

(٦) الشاعرُ هو امرئ القيس ، يُنظَرُ : ديوانه : ١٧ ، ومن شواهدِ شرح القوائد التسع : ١٤٩/١ ،

وسر صناعة الإعراب : ٥٧٥ .



قال: (( أي: بَعْدَ تَفْضُلٍ لَا تَتَنَطَّقُ لِعَمَلٍ تَعْمَلُهُ ))<sup>(١)</sup>.

فالشاهدُ في هذا البيتِ هو مجيء عن بمعنى بَعْدَ وقد نسبَهُ أبو حيان الأندلسي إلى الكوفيين<sup>(٢)</sup> ، وهذا يعني أن ابن جني وافق الكوفيين في مجيء عن بمعنى (بعْد).

(١) مُختار التذكرة : ٥٠.

(٢) يُنظر: شرح أبيات المغني : ٢٩٣/٣.

## أولاً: (إِذْنٌ) حرفٌ:

خص لها سيبويه باباً سَمَّاه ( هذا بابُ إِذْنٌ ) ؛ قَالَ فِيهِ: (( وَأَمَّا إِذْنٌ فَجَوَابٌ وَ جِزَاءٌ ))<sup>(١)</sup> ، وَلَمْ يُفَصِّلْ فِي ذَلِكَ الْجَوَابِ وَالْجِزَاءِ أَمَّا كُلُّ مَوْضِعٍ تَكُونُ فِيهِ أَمَّ لِلْجَوَابِ فِي مَوْضِعٍ وَاللِّجِزَاءِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ؟

وَقَدْ فُسِّرَ قَوْلُهُ بِأَنَّهُ أَرَادَ مَعْنَى الْجِزَاءِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لِإِنْسَانٍ: أَنَا أَزُورُكَ ؛ فَقَالَ: إِذْنٌ أَكْرَمَكَ فَالْإِكْرَامُ وَقَعَ مَجَازَةً لِلزِّيَارَةِ<sup>(٢)</sup> .

أَمَّا الْمَالِقِيُّ فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ ظَاهِرَ لَفْظِ سَبِيوِيهِ أَنَّهَا حَيْثُ تَوْجَدُ يَكُونُ مَعْنَاهَا الْجَوَابُ وَالْجِزَاءُ مَعًا ؛ قَالَ: (( إِعْلَمُ أَنَّ سَبِيوِيهِ ( رَحْمَةُ اللَّهِ ) جَعَلَ مَعْنَى ( إِذْنٌ ) لِلْجَوَابِ وَالْجِزَاءِ ، وَيُظْهِرُ مِنْ لَفْظِهِ أَنَّهَا حَيْثُ تَوْجَدُ يَكُونُ مَعْنَاهَا الْجَوَابُ وَالْجِزَاءُ مَعًا وَهَذَا فَهْمٌ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ مِنْهُ ، إِلَّا أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ فَإِنَّهُ فَهَمَّ أَنَّهَا جِزَاءٌ فِي مَوْضِعٍ وَجَوَابٌ فِي مَوْضِعٍ ، كَمَا فَهَمَّ مِنْ قَوْلِهِ: ( وَأَمَّا نَعَمْ فَعِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ ) ؛ وَقَالَ: (( وَإِنَّهَا عِدَّةٌ مِنْ مَوْضِعٍ وَتَصْدِيقٌ فِي مَوْضِعٍ )) عَلَى مَا يَذْكَرُ فِي بَابِهَا ، وَإِلَّا أَبَا عَلِيٍّ الشُّلُوبِيَّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فَإِنَّهُ فَهَمَّ أَنَّهَا جَوَابٌ وَجِزَاءٌ ، وَالْجَوَابُ شَرْطٌ. فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: أَزُورُكَ ، وَقَالَ لَهُ الْمَجِيبُ: إِذْنٌ أَكْرَمَكَ. فَالْمَعْنَى عِنْدَهُ: إِنَّ تَزْرُنِي أَكْرَمَكَ وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا شَرْطٌ فِي مَوْضِعٍ وَجَوَابٌ فِي مَوْضِعٍ. وَإِذَا كَانَتْ شَرْطًا فَلَا تَكُونُ إِلَّا جَوَابًا. وَهَذَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ سَبِيوِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْصَحْ عَلَى أَنَّهَا مَعًا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ))<sup>(٣)</sup> .

وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ قَوْلِ سَبِيوِيهِ فِي ( نَعَمْ ) وَقَوْلِهِ فِي ( إِذْنٌ ) وَلَمْ يَرْبِطْ بَيْنَهُمَا فِي وَجْهِ الشَّبْهِ ، بَلْ فِيمَا يَخْتَلِفَانِ فِيهِ ، وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ الْمَالِقِيُّ مِنْ فَهْمِهِ لِعِبَارَةِ سَبِيوِيهِ ؛ فَقَدْ قَالَ الْفَارِسِيُّ فِي حَدِيثِهِ عَنْ نَعَمْ: (( قَالَ سَبِيوِيهِ: نَعَمْ: عِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ. قَالَ وَإِذَا اسْتَفْهَمْتَ أَجِبتُ بِ ( نَعَمْ )) وَلَمْ يَحِكِ سَبِيوِيهِ فِيهِ الْكَسْرَ. وَالَّذِي

(١) الكتاب : ١٢/٣ .

(٢) يُنظَرُ: معاني الأدوات و الحروف والإعراب : ١٦٨ .

(٣) رصف المباني : ١٥١ .

يريدُه بقوله: عِدَّةٌ وتصديق أنه يُستعمل عِدَّةٌ ويُستعمل تصديقًا. وليس يُريد أن التصديق يجتمع مع العِدَّة. ألا ترى أنه إذا قال: أتعطيني؟ فقال: نعم كان عِدَّةٌ، ولا تصديق في هذا، وإذا قال كذا وكذا؛ وكذا، فقلت: نعم، فقد صدَّقتهُ ولا عِدَّةٌ في هذا. فليس قوله في (نعم) أنه عِدَّةٌ وتصديق كقوله في (إذا): إنها جواب وجزاء، لأن (إذا) يكون جوابًا في الموضع الذي يكون فيه جزءًا، يقول: أنا آتيك، فنقول: إذا أكرمك، فيكون جوابًا لكلامه))<sup>(١)</sup>.

أما الشلوبين (ت ٦٢٥هـ) فقد قال: ((و (إذن) حرف جواب وجزاء، كقولك: إذن أكرمك، لمن قال: أنا أزورك وقولك: إذن أكرمك، جواب وجزاء، كقولك: إذن أكرمك لمن قال: أنا أزورك، وقولك: إذن أكرمك، جواب لقوله: أزورك، ومعناه معنى قولك إن تزورني أكرمك، فلذلك قيل فيه جواب وجزاء))<sup>(٢)</sup>.

وَمِنَ المحدثين الدكتور مالك المطلبي بيّن أن النحاة قد لاحظوا أن بعض التراكيب في سياق إذا تتصرف الى الزمن الاستمراري، فهي ان دلت على الشرط فلا تدل على التكرار على الصحيح؛ مبيّنًا أن ثمة نصوصًا تُؤكد أنها تكون مع جملتها معنى استمرار الزمان<sup>(٣)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَالُوا الذِّينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾<sup>(٤)</sup>.

أما ابن جني فصّرح بأن (إذا) <sup>(٥)</sup> عنده هي حرف جوابٍ وأنها تقع موقع الأداة التي يُستغنى عنها قال: (( (إذا) عندي حرفٌ؛ والدليل على ذلك أنها لا تكون مبتدأة ولا مبنيةً عليها ولا فاعلة ولا مفعولة، وإنما أُلغيت لأنها إنما تقع من أجل الشيء، وإنما

(١) الحجة للقرّاء السبعة: ٢٠/٤.

(٢) التوطئة: ١٤٥.

(٣) يُنظر: في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر (دراسة لغوية في شعر السياب ونازك والبياتي): ٨٩ - ٩٠.

(٤) البقرة: ١٤.

(٥) هي إذن؛ لأن البصريين يكتبونها بالألف ويقفون عليها بالألف أيضًا والكوفيون يكتبونها بالنون، يُنظر: مختار التذكرة: ١٨٩ (الهامش).

تقع موقِع التي يُستغنى عنها- والمُستغنى عنها التي في قولك: ائنتي و آتيك- والتي لا يُستغنى عنها قولك: إِنْ تَأْتِ فَلَكَ دِرْهَمٌ ((<sup>(١)</sup>).

وهذا يعني (( أنه أرادَ بالتي يُستغنى عنها الواو في ( ائنتي و آتيك ) ؛ لأنك تقول: ائنتي آتك ، أو ( آتيك ) على الاستئنافِ ولك أن توقعَ ( إذن ) موقعها فنقول: ائنتي إذن آتيك ، ويريد بالتي لا يُستغنى عنها فاء جواب الشرطِ في ( إِنْ تَأْتِ فَلَكَ دِرْهَم ) فليس لك أن تقول: إِنْ تَأْتِ لَكَ دِرْهَمٌ ولك أن توقعَ ( إذا ) موقعها فنقول: إِنْ تَأْتِ إِذَا لَكَ دِرْهَمٌ))<sup>(٢)</sup>.

فابن جني لم يُخالف النحاة في أنها حرف جوابٍ و جزاءٍ.

### ثانياً: إضافة إذا إلى المستقبل في حكاية الماضي:

إذا (( اسمٌ من أسماء الزمان ، وظرفٌ من ظروفه ، وهي تقع على الأفعال المستقبلية ، وهي موضحةٌ لما بعدها ، ولا يليها إلا الأفعال ، تقول: أُجيبك إذا يقومُ زيدٌ، أي: الوقتُ الذي يقومُ فيه زيدٌ ))<sup>(٣)</sup>.

ويبين سيبويه إن ( إذا ) يليها الفعل ، وهو الأولى ويجوز كذلك أن يليها الاسم ، غير أن سيبويه لم يترك الجواز دون التقيد بالضرورة الشعرية أو وصفه بالفُبح ، أو الضعف في غيره من كلام العرب والدليل على ذلك أن سيبويه أجازَ أن يلي ( إذا ) الاسم في الشعر خاصة جوازاً مطلقاً لا فُبح فيه ؛ لأنَّ الشعر موضع ضرورة وشبه ذلك بجواز أن يلي ( إن ) الاسم ؛ بدليل قوله في (( باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً، لأنه تبتدئه لتنبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك )) ؛ (( وإن اضطرَّ شاعرٌ فجازى

(١) مختار التذكرة: ٨٩.

(٢) مختار التذكرة: ٨٩ (الهامش).

(٣) معاني الأدوات والحروف والإعراب : ٧٧، ويُنظرُ : حروف المعاني : ٦٣ ، والأزهية :

٢١١-٢١٣، ووصف المباني : ١٤٩-١٥١، والجنى الداني : ٣٦٧-٣٨٠.

ب ( إذا ) أجزاها في ذلك مجرى ( إن ) ، فقال: أزيد إذا ترّ تضرب ، إن جعل (تضرب) جوابًا ، وإن رفعها نصب لأنه لم يجعلها جوابًا ، وترفع الجواب حين يذهب الجزم من الأول في اللفظ ، والاسم هاهنا مبتدأ إذا جزمت نحو قولهم: أيهم يأتك تضرب ، إذا جزمت ؛ لأنك جئت ب ( تضرب ) مجزومًا بعد أن عملَ الابتداء في ( أيهم ) ولا سبيل له عليه. و كذلك هذا حيثُ جئت به مجزومًا بعد أن عملَ فيه الابتداء. و أما الفعلُ الأول فصار مع ما قبله بمنزلة ( حين ) وسائر الظروف ((<sup>(١)</sup>).

وقد أكد ذلك في بابِ الجزاء فقال: (( وقد جازوا بها في الشعرِ مضطرين ، شبَّهوها ب ( إن ) حيث رأوها لما يُستقبل وأنه لا بُدَّ لها من جواب ))(<sup>(٢)</sup>).

وهذا يعني أنه شبَّه ( إذا ) في الشعر ب ( إن ) الجازمة ؛ لأن ( إن ) الشرطية عنده يجوز أن يليها الاسم في الشعر والنثر من غير قبح أو ضعف ؛ لأن ( إن ) أصلُ الجزاء ، لا تفارقه.

أما سائر حروف الجزاء ومن ضمنها ( إذا ) فهو لم يمنع أن يليها الاسم في المنثور من كلام العرب وإنما عدّ ذلك قبحًا وضعفًا في الكلام ؛ لأن هذه الحروف- فيما يرى سيبويه ليست ك( إن ) الشرطية بدليل قوله في (( باب الحروف التي لا تقدّم فيها الأسماءُ الفِعْل )) ؛ (( واعلم أن حروف الجزاء يقبحُ أن يتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال ؛ وذلك لأنهم شبَّهوها بما يجزم مما ذكرنا ، إلا أنّ حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر ؛ لأن حروف الجزاء يدخلها ( فعَل ) و ( يَفْعُل ) ويكون فيها الاستفهام فترفعُ فيها الأسماء.... ويجوز الفرقُ في الكلام في ( إن ) إذا لم تجزم في اللفظ نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

(١) الكتاب : ١٣٤/١-١٣٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) وهو لشاعر من أهل هراة كما ذكر ابن منظور (ت٧١١هـ) يُنظرُ : لسان العرب : ٣٦١/١٥

(هرا) ، وبلا نسبة في الكتاب : ١٢٢/٣ ، ووصف المباني : ١٥٢ ، والجنى الداني : ٣٦٧ وتمام

البيت : وأسعد اليوم مشغوفًا إذا طربا عاود هراة وإن معمورها حربا

عَاوِدْ هَرَاةً وَإِنْ مَعْمُورُهَا حَرِيًّا

فإن جازمت في الشعر ؛ لأنه يُشَبَّه بـ ( لم ) وإنما جازَ الفصل ولم يُشَبَّه ( لم ) ؛ لأنَّ ( لم ) لا يقع بعدها ( فَعَل ) ، وإنما جازَ هذا في ( إن ) ؛ لأنها أصل الجزاء، ولا تفارقه ... وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعفٌ في الكلام ؛ لأنها ليست كـ ( إن ) ((<sup>(١)</sup>).

وتكون ( إذا ) ظرفاً لما يستقبل من الزمان مجردةً من معنى الشرط<sup>(٢)</sup> ، كقوله

تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَحْشَى﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾<sup>(٤)</sup> .

كما تكون ظرفاً لما مضى من الزمان ، واقعةً موقع ( إذْ )<sup>(٥)</sup> ، كقوله تعالى:

﴿وَأَعْلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلْتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أُجِدُّ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾<sup>(٦)</sup> .

أما الدكتور مالك المطلبي فبيّن اضطراب النحاة في تعيين والصاق الزمن بـ (إذا)؛ فهي (( لكونها على جهة الشرط جعلت أداة للزمن المستقبل ، لأن الشرط كما قرروا يبنى على المستقبل بدليل قول سيبويه : (( وأما إذا فلما فلما يُستقبل من الدهر وفيها مجازة )) ؛ ولأنها لما فيها من المجازة تقلب الماضي إلى المستقبل وقد اصطدم هذا المقرر بـ ((الكلام)) فلم يجدوا بداً من النص على أن إذا تكون ظرفاً لما مضى من الزمان واقعة موقع ( إذْ ) كقوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا﴾<sup>(٧)</sup> ، وتردد هذا كثيراً ف (إذا) وهي للمستقبل وقد تكون للماضي كما في قوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾<sup>(٨)</sup> ((<sup>(٩)</sup>).

السَّدَّيْنِ﴾<sup>(٨)</sup> ((<sup>(٩)</sup>).

(١) الكتاب: ١١٢/٣-١١٣.

(٢) يُنظَرُ: الجنى الداني: ٣٧٠.

(٣) الليل: ١.

(٤) النجم: ١.

(٥) يُنظَرُ: الجنى الداني: ٣٧١.

(٦) التوبة: ٩٢.

(٧) الجمعة: ١١.

(٨) الكهف: ٩٣.

(٩) في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر: ٨٩.

أما ابن جنى فقد قال: (( قال أبو عثمان: ( أتذكر إذ تقولُ ذاك ؟ ) لما مَضَى، فكيف أضافها إلى مستقبل ؟ فقال: لأنه حَكَى مَا مَضَى. قال: فلمَّا جعلوا للماضي مَا يدلُّ عليه جعلوا ( إذا ) للمستقبل ؛ وإن أضافوه إلى الماضي فهو في معنى المستقبل. وقال الأخفش: بينما أمشي فإذا زيدٌ منطلقٌ [يجوز] أن يكون مفاجأةً ويجوز أن يكون وقتًا ؛ كأنه قال: فوقتُ انطلاقِ زيدٍ موجودٌ ))<sup>(١)</sup> .

وهذا يعني أنه إذا كانت حرف جزء متضمن معنى الشرط هو ظرف لما يُستقبل من الزمان ؛ وإن أضافوه إلى الماضي فهو في معنى المستقبل أيضًا.

### ثالثًا: لات حذف المرفوع بعدها وعدم إضماره لأنها حرفٌ

ذهب النحاة إلى أن ( لات ) أداة من أدوات النفي مبينين أنها مركبةٌ ؛ ثم اختلفوا في ذلك على مذهبين:

الأول: إنها مركبةٌ من ( لا ) النافية لحقتها تاء التانيث لتأنيث اللفظة كما زيدت على (رُبَّ) (رُبِّ) فقيل: ثُمَّتْ ، ورُبِّتْ ، وحُرِّكَتْ ( لات ) بالفتح ؛ لالتقاء الساكنين ، وهو مذهب جمهور النحاة<sup>(٢)</sup> . وقيل: إن اتصال ( التاء ) ب ( لا ) النافية جعلها مختصة بالدخول على لفظ ( الحين ) ، أو مرادفه<sup>(٣)</sup> ، وقال آخرون: بل هي للمبالغة في النفي كما في علامة و نساتة<sup>(٤)</sup> . أو للتوكيد فتغير بذلك حكمها ، إذ لم تدخل إلا على الأحيان<sup>(٥)</sup> .

والآخر: إن ( لات ) إنما هي مركبةٌ من ( لا ) النافية وبعض كلمة تحين التي تأتي بعدها<sup>(٦)</sup> .

(١) مختار التذكرة: ١٢٤ .

(٢) يُنظرُ : الأزهيةُ في علم الحروف : ٢٧١ ، و رصف المباني : ٢٤٥ ، والجنى الداني : ٤٨٥ .

(٣) يُنظرُ : التسهيل : ٢٠ .

(٤) يُنظرُ : شرح الرضي على الكافية : ١٩٧/٢ .

(٥) يُنظرُ : الكشاف : ٧١ / ٤ .

(٦) يُنظرُ : رصف المباني : ٢٤٨ ، والجنى الداني : ٤٨٦ .

وقد ذهب أبو حيان الأندلسي ، وتابعه ابن هشام الأنصاري إلى أنها فعل ماضٍ واختلف القائلون بهذا على مذهبين<sup>(١)</sup>:

الأول: إنها في الأصل فعلٌ ماضٍ بمعنى ( نَقَصَ ) كما في قوله تعالى: ﴿ لَا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ فإنه يقال: لَات يَلِيْتُ كما يُقال: أَلتْ يَأَلْتُ.

والآخر: إن أصلها ( لَيْسَ ) بكسر الياء ، ففُلبت أَلْفًا ؛ لتحركها ، وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاءً<sup>(٣)</sup> .

وذكر المرادي أن أصلها ( لَيْسَ ) بسكون الياء ، ففُلبت ياءً أَلْفًا ، وأبدلت سينها تاءً كراهة أن تلتبس بحرف التمني<sup>(٤)</sup> ، (( ويمكن أن يُقالَ في ( لَات ) من (لاتَ مناص) . الأصل: ( لَيْسَ ) فتحركت الياءُ وقبلها فتحة فانقلبت فصارَ ( لَاسَ ) ثم أبدلوا من التاءِ الأخيرة تاءً ، ثم أدغموا التاءَ في الدالِ ))<sup>(٥)</sup> .

وكان سيبويه قد بيّن فيما نقله عن الخليل أنّ ( لَات ) حرف وليست فعلاً ، في ((باب ما يعملُ عملَ الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكُّنه )) ؛ قال: ((وذلك قولك: ما أحسنَ عبد الله. رَعَمَ الخليلُ أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبد الله، ودخله معنى التعجب. و هذا تمثيلٌ ولم يُتكلم به. ولا يجوز أن تُقدِّمَ ( عبد الله )، وتؤخَّرَ ( ما ) ، ولا تُزيل شيئاً عن موضِعِهِ ، ولا تقول فيه ما يُحسِن ولا شيئاً ممّا يكون في الأفعالِ سوى هذا. وبنائوه أبداً من ( فَعَلَ ) و ( فَعِلَ ) و ( أفعَلَ ) ؛ هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرفَ ، فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه فشبهه هذا بما ليس من الفعلِ ، نحو: (لاتَ) و ( ما ) ))<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنظرُ : ارتشاف الضرب : ١٢١٠/٣ ، ومغني اللبيب : ٢٤٨ .

(٢) الحُجرات : ١٤ .

(٣) يُنظرُ : ارتشاف الضرب : ١٢١٠ /٣ ، ومغني اللبيب : ٢٤٨ .

(٤) يُنظرُ : الجنى الداني : ٤٨٥ .

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٧٥٣ /١ .

(٦) الكتاب : ٧٢-٧٣ .



و مما يدلُّ على أن ( لات ) عند سيبويه حرفٌ وليست فعلاً ما ذكره الفارسي في تفسيره قول سيبويه : (( لم يُستعمل ( لات ) إلا مضمراً اسمها الذي هو مُحدَّث عنه في الجملة التي فيها ( لات ) لا في نفس ( لات ) ؛ لأن الحروف لا يُضمَرُ فيها على شريطة التفسير ))<sup>(١)</sup> .

ووافقهُ في ذلك الأعم الشنتمري الذي قال: (( قوله: تُضمَرُ فيها مرفوعاً ، يعني تُضمَرُ في الجملة بعد ( لات ) في قلبك ( الحين ) غير مستكنٍ في ( لات ) ؛ لأن (لات) حرفٌ ، وإنما يستكن الضميرُ في الفعل ؛ لقوته ))<sup>(٢)</sup> .

أما عملها فبين سيبويه أنها تجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصيرُ إلى أصله<sup>(٣)</sup> .

ووافقهُ الزجاجي الذي نقل عن سيبويه قوله: (( لات تشبه ( ليس ) في بعض المواضع ، لأنها ليست كـ ( ليس ) في المخاطبة والإخبار عن غائب ؛ لأنك تقول: لَسْتُ ، وليسوا ، وليس هو ، ولات لا يكون فيها ذلك. قال تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَبَاصٍ﴾<sup>(٤)</sup> ، فرفع ؛ لأنها في منزلة ( لَيْسَ ) ، وهي قليلة ))<sup>(٥)</sup>

وقد نقل المرادي عن سيبويه أنَّ ( لات ) تعمل عمل ( ليس ) ؛ معلقاً على ذلك بقوله: (( وهي على هذا ( لا ) المشبهة بـ ( ليس ) زيدت عليها التاء ))<sup>(٦)</sup> .  
كما نقل عن الأخفش الأوسط رأيين هما<sup>(٧)</sup>:

(١) التعليقة : ٩٣/١ .

(٢) النكت : ٢٨٤/١ .

(٣) يُنظر: الكتاب : ٥٧/١ - ٥٨ .

(٤) ص : ٣ .

(٥) حروف المعاني : ٦٩ .

(٦) الجنى الداني : ٤٨٨ .

(٧)

الأول: ما نقله بعض النحويين عن الأخفش أن ما ينتصب بعد ( لات ) هو منصوب بفعلٍ محذوف تقديره: ولا أرى حين مناصٍ.

و الآخر: إن مذهب الأخفش هو أنها تعملُ عمل ( إن ) وهي عندهُ ( لا ) النافية للجنس زيدت عليها التاءُ و ( حين مناصٍ ) اسمها ، والخبر محذوفٌ أي: لهم ونحوه.

إلا إن رأيت الأخفش في ( لات ) موافقٌ لما ذهب إليه سيبويه بدليل قوله في ﴿وَلَاتَ

حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(١)</sup>: (( فشبهوا ( لات ) ب ( ليس ) ، واضمروا فيها اسم للفاعل، ولا تكون ( لات ) إلا مع ( حين ) ))<sup>(٢)</sup>.

كما أن نقله عن سيبويه بأن ( لات ) تعملُ عمل ( ليس ) بهذه الصيغة ليس صحيحًا ؛ لأن سيبويه حينما شبه لات ب ( ليس ) اشترط في ذلك أن تكون ( لات ) مع منصوبها وهو ( الحين ) بمنزلة ( ليس ) وأن يكون مرفوعًا مضمراً فيها ولم يقل إن ( لات ) وحدها تعمل عمل ليس ؛ بدليل قوله في حديثه عن ( ما ) : (( وأما أهل الحجاز فيشبهوا بها ب ( ليس ) إذا كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها ( لات ) إلا مع ( الحين ) ، تُضمَر فيها مرفوعًا وتنصبُ ( الحين ) ؛ لأنه مفعول به ))<sup>(٣)</sup>.

وقال في موضعٍ آخر: (( وكما أن لات إذا لم تعملها في الأحيان ، لم تعملها فيما سواها ، فهي معها بمنزلة ( ليس ) ، فإذا جاوزتها ، فليس لها عملٌ ))<sup>(٤)</sup>.

ويبدو أن ابن جني قد تنبّه إلى ما ذهب إليه سيبويه ؛ بدليل قوله: (( ﴿وَلَاتَ

حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٥)</sup> حذِفَ المرفوعُ ؛ وإن كان ارتفاعه ارتفاعَ الفاعل ، والفاعل لا يُحذفُ ، ولم يُضمَر في ( لات ) لأنها حرفٌ ، وليست ك ( ليس ) ؛ وذلك أن أصلَ هذا إنما هو

(١) ص : ٣.

(٢) معاني القرآن : ٤٥٣/٢.

(٣) الكتاب : ٥٧/١.

(٤) المصدر نفسه : ٣٧٥/٢.

(٥) ص : ٣.

(٦) مختار التذكرة : ٤٣٦.

الابتداء والخبر ، و لا يُشبه هذا ما يرتفع ب ( كان ) ؛ لأنها فعلٌ متصرفٌ ، فبقي الحال معنى الابتداء ، لما يُزل معنى الابتداء ))<sup>(١)</sup> .

### رابعاً: الجر والنصب والرفع بعد حتى:

إن ( حَتَّى ) هي حرفٌ باتفاقِ النحاةِ العربِ تعملُ مرةً ولا تعملُ أخرى<sup>(٢)</sup> . وهي تتصرفُ على أربعةِ أقسامٍ هي:

أولاً: حرف جرٍ معناها انتهاء الغاية<sup>(٣)</sup> ، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوِ الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقال المرادي: (( ولمجرورها شرطان: الأول: أن يكونَ ظاهراً ، فلا تجرُ الضمير ، وهو مذهب سيبويه ، وجمهور النحويين البصريين ، وأجازهُ الكوفيون والمبرد ، نحو قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

فلا والله لا يُلْفِي أناسٌ      فتى حَتَّاكَ يا ابنَ أبي يزيدِ

وهذا عند البصريين ضرورةً ))<sup>(٦)</sup> .

وما ذهب إليه المرادي هو مذهب سيبويه الذي أوردَهُ في ( بابِ عِدَّة ما يكون عليه الكَلْمُ ) ؛ قال: (( وأما ( إلى ) فمنتَهَى لابتداءِ الغاية. تقولُ: مِنْ كذا إلى كذا. وكذلك ( حَتَّى ) وقد بَيَّنَّ أمرها في بابها ، ولها في الفعلِ نَحْوٌ ليس ( إلى ) ويقولُ الرجلُ: إنما أنا

(١) يُنظرُ: حروف المعاني : ٦٤-٦٥ ، و الأزهية : ٢٢٣-٢٢٥ ، و رصف المباني : ٢٥٧-٢٦١ ، والجنى الداني : ٥٤٢-٥٥٨ .

(٢) يُنظرُ: حروف المعاني : ٦٤-٦٥ ، و الأزهية : ٢٢٣-٢٢٥ ، و رصف المباني : ٢٥٧-٢٦١ ، والجنى الداني : ٥٤٢-٥٥٨ .

(٣) يوسف : ٣٥ .

(٤) قائله مجهولٌ ، يُنظرُ : رصف المباني: ٢١٦ ، والجنى الداني : ٥٤٤ ، و خزانة الأدب : ٤٧٤/٩ .

(٥) الجنى الداني : ٥٤٣-٥٤٤ .

إليك ، أي: إنما أنت غايتي ، ول تكون ( حتّى ) ههنا. فهذا أمرٌ (إلى) وأصله وإن اتسعت. وهي أعمُّ في الكلام من ( حتّى ) ، تقول: قُمتُ إليه فجعلته مُنتهاكً من مكانك ، ولا تقول: حتّاهُ ((<sup>(١)</sup>).

وهذا يعني أن سببويه رأى أن ( إلى ) و ( حتّى ) معناهما واحدٌ ، وهو انتهاء الغاية ، غير أنهما يفترقان في أمرين هما:

الأول: إن ( إلى ) لا تدخل إلا على الأسماء ، أما حتى فتدخل على الأسماء والأفعال. والآخر: إن ( حتى ) ولا تجر إلا الأسماء الظاهرة.

ثانياً: حرف عطفٍ تُشرك في الإعراب والحكم: نحو قولنا: قَدِمَ الحُجَّاجُ حتّى المشاة ، ورأيت الحُجَّاجَ حتّى المشاة ، ومررتُ بالحجّاج حتّى المشاة<sup>(٢)</sup> .

وقد بيّن سببويه ذلك في ( باب يُعملُ فيه الاسمُ على اسمِ بُني عليه الفعلُ مرّةً ويُعملُ مرّةً أخرى على اسمِ مبني على الفعل ) ((

قال: (( ومما يُختار فيه النصبُ لنصبِ الأولِ ويكونُ الحرفُ الذي بين الأولِ والآخر بمنزلةِ ( الواو ) و ( الفاء ) و ( ثمّ ) قولك: لقيتُ القومَ كُلَّهُم حتى عبد الله لقيتهُ وضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُ أباهُ ، وأتيتُ القومَ أجمعينَ حتى زيداً مررتُ به ، ومررتُ بالقومِ حتى زيداً مررتُ به ، ف ( حتّى ) تجري مجرى ( الواو ) و ( ثمّ ) ، وليست بمنزلةِ ( أما ) ؛ لأنها إنما تكونُ على الكلامِ الذي قبلها ، ولا تُبتدأُ ))<sup>(٣)</sup> .

ثالثاً: وتكون حتى ناصبةً للفعلِ المضارع عند الكوفيين وجارةً عند البصريين؛ فالناصب عندهم هو ( أن ) مضمرة بعدها ؛ لأنها من عواملِ الأسماءِ وعواملِ الأسماءِ لا تعملُ في الأفعال<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب : ٢٣١/٤ .

(٢) يُنظرُ : حروف المعاني : ٦٤ ، والأزهية : ٢٢٣ ، ووصف المباني : ٢٥٨ ، والجنى الداني : ٥٤٦ .

(٣) الكتاب : ٩٦/١ .

(٤) يُنظرُ : حروف المعاني : ٦٤ ، والأزهية : ٢٢٤ ، ووصف المباني : ٢٥٩ ، والجنى الداني ، وانتلاف النصرة : ١٥٣-١٥٤ .

وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ جَنِي فِي مَخْتَارِ التَّذَكُّرَةِ إِلَى جَوَازِ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ بَعْدَ حَتَّى دُونَ أَنْ يُعْلَلَ هَذَا الْجَوَازُ ؛ قَالَ : (( وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى كَانَ زَيْدًا فَتَرَكْتُهُ ، وَحَتَّى كَانَ زَيْدًا آخِرَهُمْ فَتَرَكْتُهُ ، وَأَعْطَيْتُهُ مِنَ الْمَالِ حَتَّى حَسَبِهِ ، وَحَتَّى حَسَبُهُ ، وَلَا آتِيكَ حَتَّى يَنْتَصِفَ النَّهَارُ أَوْ صَلَاةَ الْعَصْرِ ، وَ أَوْ صَلَاةَ الْعَصْرِ ، بِالْجَرِّ وَالنَّصْبِ وَلَا آتِيكَ حَتَّى يَتَعَالَى النَّهَارُ أَوْ الظُّهْرَ وَ أَوْ الظُّهْرَ ))<sup>(١)</sup> .

وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ وَافَقَ سَبِيوِيهِ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ أُمَّةِ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ جَوَازِ الْعَطْفِ بِهَا مُخَالَفٌ لِلْكَوْفِيِّينَ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ ( حَتَّى ) لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ مُعَرِّبِنَ مَا بَعْدَهَا عَلَى إِضْمَارٍ عَامِلٍ<sup>(٢)</sup> .

(١) مختار التذكرة : ٤٨٤ .

(٢) يُنظَرُ : رصف المباني : ٢٥٧ ، والجنى الداني : ٥٤٦ ، وائتلاف النصرة : ١٥٥ .

## التوطئة:

الحرف لغةً: يطلقُ الحرف في اللغةِ على الناقَةِ الصلبةِ النجبيةِ الماضيةِ تشبيهاً لها بحرفِ الجبلِ في الصلابَةِ والشدةِ وبعِدِ السيفِ في المضاءِ ، وقيلَ إنهم كانوا يريدون بهِ أي الحرفِ الناقَةِ المهزولةِ التي أنصتَّها الأسفارُ ، وشُبِّهت في هزالها بالحرفِ من حروفِ المعجمِ ، وهو الألفُ لدقتها<sup>(١)</sup> .

ولم يرتضِ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، وابن منظور (ت ٧١١هـ) و آخر بن اطلاقَ وصفِ الحرفِ على الناقَةِ المهزولةِ محتجين بقولِ ذي الرُّمة<sup>(٢)</sup>:

**جُماليَّةُ حَرفٍ يَشُلُّها      و ظيفٌ أزجُ الخطو رِيانٌ سَهوْفُ**

ف (( هذا نقضٌ على مَنْ قال: ناقَة حَرفٌ أي مهزولة كحرفِ كتابةِ لدقتها ، وكان معنى الحرفِ مهزولاً لم يصفها بأنها جماليَّةٌ سنادٌ ، و لا و ظيفها رِيانٌ ))<sup>(٣)</sup>.

فهذه معانٍ أوليةٌ ، أما المستوى الثاني لهذه المعاني هو ما نُقِلَ من أن الحرف هو حرفٌ الشيءِ ناحيتهِ وَ وجهتهِ وفلانٌ على حرفٍ من أمره أي ناحية منه كأنه ينتظرُ ويتوقع ، فإن رأى مِنْ ناحيتهِ ما يجب والآمال إلى غيرها وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾<sup>(٤)</sup> ، أي إذا لم يرَ ما يجب انقلب على وجهه ، قيل هو أن يعبدَهُ على السراءِ دون الضراءِ<sup>(٥)</sup>.

وقال الزجاج (ت ٣١١هـ): (( على حرفٍ أي على شكٍ ))<sup>(٦)</sup>. وَمِنْ هُنَا قِيلَ لِكُلِّ كَلِمَةٍ تُقْرَأُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ وَجْهِ فِي الْقُرْآنِ حَرْفٌ ؛ فَيُقَالُ: يُقْرَأُ هَذَا الْحَرْفُ فِي حَرْفِ ابْنِ

(١) يُنظَرُ: تاج اللغة وصحاح العربية: ٤ / ١٣٤٢ .

(٢) ديوان ذي الرُّمة: ١ / ٤٧ ، ويُنظَرُ: لسان العرب: ٩ / ٤١ (حرف) .

(٣) العين: ٣ / ٢١١ (حرف) ، وينظر: لسان العرب: ٩ / ٤٢٠٤١ (حرف) .

(٤) الحج ١١ .

(٥) يُنظَرُ: لسان العرب: ٩ / ٤٢ .

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

مسعود أي في قراءته<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا المعنى ما يروى عن النبي ( ﷺ ) في شأن نزول القرآن على سبعة أحرف<sup>(٢)</sup>.

أما اصطلاحاً (( فإن غالبية أقوال النحاة تدور في فلك واحدٍ تقريباً هو أن الحرف كلمة تدلُّ على معنى في غيرها ، وإن دورها الوظيفي لا يتعدى ذلك ))<sup>(٣)</sup> .

ومن أوائل النحاة الذين حددوا مفهوم الحرف هو سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، عندما قال: (( فالكلم: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، جاء لمعنى ليس بإسمٍ ولا فعلٍ ، فالاسم: رجلٌ ، و فرسٌ و حائطٌ ، و أما الفعلٌ ، فأمثلةٌ أخذت من لفظ أحداثِ الأسماءِ وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائنٌ لم ينقطع... و أما ما جاء لمعنى و ليس بإسمٍ و لا فعلٌ ، فنحو: ثمَّ و سوف ، و واو القسم ، ولام الإضافةِ ونحوها ))<sup>(٤)</sup> .

أما الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) فذهب إلى تحديد الحرف بالقول وكما نقله عنه ابن السِّيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ): (( و الحرف ما لا يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التنثية ، ولا الجمع ، ولم يجز أن ينصرف ))<sup>(٥)</sup>.

واعترض عليه بأنه خطأ ؛ لأن من الأفعال ما يدخل تحت هذا التحديد ، فمن الأفعال أيضاً ما لا ينصرف<sup>(٦)</sup>.

أما المبرد (ت ٢٨٥هـ) فقد نُقلَ عنه أن (( الحرف ما كان وصلاً لفعلٍ إلى اسمٍ أو عطفًا أو تابعًا لمتحدثٍ به أو كان عاملاً ))<sup>(٧)</sup> .

أما ابن السراج (ت ٣١٦هـ) فحدَّ الحروفَ بأنها (( ما لا يجوز أن يُخبرَ عنها و لا يجوز أن تكونَ خبرًا ))<sup>(٨)</sup> .

(١) يُنظر: مسند أحمد: ٤٣ / ١ .

(٢) تاج العروس: ٦٧ / ٦ .

(٣) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ١١ .

(٤) الكتاب: ١٢ / ١ .

(٥) الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ٧٥ .

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٧) الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ٧٥ .

أما النحاسُ (ت ٣٣٨هـ) فذهب إلى القول إنَّ (( الحرف ما دَلَّ على معنى في غيره وخلا من دليل الاسم والفعل ))<sup>(١)</sup> .

و رَدَّدَ أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) قولَ سيبويه ؛ فقال: (( ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ))<sup>(٢)</sup> .

أما ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فحدَّ الحرف بقوله: (( ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وإنما جاء لمعنى في غيره ))<sup>(٣)</sup> .

وَقَد رَدَّدَ النحاة المتأخرين ما ذهب إليه المتقدمون ؛ فابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ؛ يقول: (( الحرف لفظة يدل على معنى في غيره لا في نفسه ))<sup>(٤)</sup> .

أما ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) فاكتفى بالقول (( سواهما الحرف كهل و في ولم ))<sup>(٥)</sup> ؛ بمعنى أنه لم يحد الحرف ، وإنما قال هو ما سوى الاسم و الفعل ؛ وذلك لانحصار الكلمة في هذه الأنواع الثلاثة ، فلما كان قد بيَّن الاسم والفعل ، فغيرهما الحرف<sup>(٦)</sup> .

وَمِن المحدثين الذين تناولوا أقسام الكلم في العربية مَن اقترح تقسيماً آخر يقوم على الاسم و الضمير و الفعل و الأداة ؛ وما يعيننا هنا هو القسم الرابع أي الأداة ، ففي الوقت الذي انتقد فيه تصرف النحاة القدماء جعل هذا القسم مشتقاً على كل ما بقي من ألفاظ اللغة التي لا تضمها حدود الأقسام الثلاثة ، فهو يتضمن حروف المعاني أو كذلك الظروف الزمانية و المكانية وغير ذلك ؛ فيكون مفهوم الأداة عنده أيضاً غير واضح المعالم ، إذ صارَ عنواناً عاماً يحتوي على أصنافٍ معينة<sup>(٧)</sup> .

(١) الأصول في النحو: ٣٩ / ١ .

(٢) التفاحة في النحو: ١٤ .

(٣) الإيضاح العضدي: ٨ / ١ .

(٤) اللمع في العربية: ٧ .

(٥) المقرب: ٤٦ / ١ .

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٥ / ١ .

(٧) المصدر نفسه: ٢٦ / ١ .

(٨) يُنظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة: ١٢٤ - ١٢٥ .



ومنهم من بيّن أن الكوفيين كانوا يريدون بمصطلح الأداة ما كان يريدُه سيبويه بالحرف ؛ لذا عدلَ عن الحروف إلى الأدوات ، وعَرّف الأداة بأنها ما يدلُّ على معنَى إلا في أثناء الجملة ، و ذُكر أن الأدوات إذا أُخذت مفردة غيرَ مؤلّفةٍ فليس دلالة على معنى ، ولا تدل على معانيها إلا من خلال الجملة على العكس من الأسماء و الأفعال ، فدلالته على معانيها بادية حتى و إن لم تدخل في تركيبه<sup>(١)</sup> .

و منهم الدكتور تَمّام حَسَّان الذي يُعدُّ أهم مَنْ تناول تقسيم الكلم من العلماء المحدثين ، و حدّد الأسس التي رآها صالحة لبناء تقسيم جديدٍ للكلم العربي وهي ((الشكل الإملائي ، و التوزيع الصرفي ، و الأسس السياقية ، و معنى الوظيفة ، و الوظيفة ، و الوظيفة الاجتماعية ))<sup>(٢)</sup> .

و بناءً على هذه الأسس قسّم حَسَّانُ الكلامَ العربي على سبعة أقسام هي ((الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة ))<sup>(٣)</sup> .

و قال عن الأداة بأنها (( مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق ، و العلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة في الجملة ))<sup>(٤)</sup> .

و هي تنقسمُ عندهُ على قسمين<sup>(٥)</sup>:

- ١- الأداة الأصلية و هي ( حروف المعاني ) .
- ٢- الأداة المحوِّلة التي قد تكون ( ظرفية أو اسمية أو فعلية ، أو ضميرية )

(١) يُنظرُ: في النحو العربي قواعد و تطبيق: ٣٧-٣٩.

(٢) مناهج البحث في اللغة: ١٩٦.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٢-١٢٣.

(٥) المصدر نفسه: ١٢٣.

الخاتمة

الحمد لله الذي أعطى فأغدق ، وأنعم فأتمم ، ومنَّ عليَّ حتى وصل البحثُ الى خاتمه بعد رحلة من العمل دأبتُ فيه على إبراز جملةٍ من النتائج نوجزها على النحو الآتي:

أولاً: يُعد كتاب ( مختار التذكرة ) كتاباً غزير الفائدةِ قام فيه ابن جني باختصار تذكرة أبي علي الفارسي والتعليق على مواضع منها ، فضلاً عن انصرافه إلى تنميم النقص في كلام أبي علي وإصلاحه والتنبيه على مواضع ؛ مع أن همه في الكتاب لم يكن التصرف في ترتيب التذكرة ولا حذف المكررات من النصوص والمسائل ؛ لأنه كان يسائرُ الترتيب الأصلي في كتاب التذكرة ، بل تتضح في عرض الموضوعات وتوجيه الآراء وترجيح بعض منها.

ثانياً: أن هذا المؤلف من الأدلة التي تؤكد على أن العلاقة بين الشيخ وتلميذه إنما هي علاقة علمية أساسها تبادل الآراء وتوجيه الشيخ لتلميذه بالموافقة والتأييد والدعم بالشواهد أو المخالفة المبنية على الشواهد أيضاً ، فلكل من الرجلين شخصيته العلمية.

ثالثاً: أن كتاب مختار التذكرة كغيره من كتب النحو الأخرى اتخذ من القرآن الكريم حجةً لآراء صاحبه فقد ضمَّ بين دفتيه ستة وستين ومئتي شاهد قرآني ؛ وكان معتاداً بالقراءات القرآنية ؛ فقد اتخذ منها سنداً وحجةً لتقوية قضية نحوية أو لترجيح قراءةٍ على أخرى.

رابعاً: عوّل كتاب مختار التذكرة على شواهد من الأحاديث النبوية الشريفة ، وأقوال الصحابة والتابعين وإن لم تبلغ كثرتها كثرة احتجائه بالقرآن الكريم والشعر العربي.

خامساً: أما منهج ابن جني في مختار التذكرة فيمتاز بما يأتي:

أ- لم يضع مقدمةً لكتابه يُوضّح فيها أسباب تأليفه له ، أو المنهج الذي اتبعه فيه.  
ب- إنّ السمة البارزة على الكتاب هي سمة التنقل من موضوع لآخر ؛ فضلاً عن سمة الاستطراد التي كانت سمة شائعة عند النحاة الأوائل.

ت- أنّ أسلوب الحوار والمناقشة من السمات الأخرى المميزة لكتابه هذا ؛ وقد اعتمد فيه على نوعين من الحوار ؛ الأول: حوار التلميذ مع شيخه ، والآخر: الحوار الافتراضي الذي يقوم المؤلف فيه بوضع سؤالٍ والإجابة عنه في محاولة منه لإشراك القارئ معه.

ث- يتضح في الكتاب مسائل خلط فيها ابن جني بين النحو و الفقه ؛ والتي كان يناقشها ويرفضها بالدليل والحجة و كأننا أمام عالم نحوي وفقه في الوقت نفسه.

ج- اعتدّ المؤلف بالإحالة إلى مؤلفات النحويين الأخرى ؛ فضلاً عن تأثره بالمنطق، وقد اتسم أسلوبه بالعمق والتمثيل.

ح- من مصادر ابن جني في كتابه هذا هو الأخذ عن الشيوخ أمثال ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، وغيره من أعلام اللغة والنحو ، أمثال سيبويه (ت ١٨٠هـ) و الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) و المبرد (ت ٢٨٥هـ) وغيرهم.

سادساً: عرض البحث لأهم المسائل الواردة في مختار التذكرة ومنها :

أ- وافق أكثر البصريين في جواز إعمال اسم الفاعل عمل الفعل المضارع إذا كان في معنى الحاضر والمستقبل.

ب- خالف ابنُ جني مذهب استاذهِ الفارسي والكوفيين في القول بفعلية ليس ؛ ف (ليس) عنده فعلٌ بدليل مجيئها على مثال الفعل.

ت- تابع سيبويه وأكثر البصريين في أن علة رفع المضارع إنما هي لمشابهته الأسماء.

ث- بيّن أن الجازم لجواب الشرط إنما هو حرفُ الشرطِ والفعل جميعاً.

ج- بين ابن جني أن الفعل الماضي إنما بُني على الضم لأنه أدخل في بابِ الفعلية من الفعل المضارع أو الحال ؛ فبُني على الفتح والفعل المضارع إنما أُعربَ لأنه شابه الاسم المرفوع ، لذا صار الضمُّ أقعد في الفعل لشبهه الاسم.

ح- وافق الكوفيين في أن فعل الأمر إنما هو مجزوم بلا مِ مقدرةٍ مخالفاً سيبويه والبصريين في أن فعل الأمر إنما بُني لأنه لم يضارع الأسماء كالأفعال المضارعة.

خ- انفرد ابن جني في مختار التذكرة ببيانه العلة في ارتفاع الفعل المضارع بعد قد والسين و سوف ؛ لأنها جرت مجرى جزء من الفعل ؛ خاصة أنّ السين وسوف تجريان مجرى حروف المضارعة من الفعل المضارع.

د- وافق الكوفيين في جواز مجيء ( عن ) بمعنى بَعَدَ.

ذ- وافق ابن جنى سيويه في أَنَّ ( إِنْ ) إنما هي حرف جواب وجزاء اتساعاً ، مخالفاً شيخه الذي ذهب إلى أنها تكون حرف جواب في موضع وحرف جزاء في موضع آخر.

ر- وافق سيويه وأكثر البصريين في أن ( أَفْعَل ) التعجب فعلٌ وليس باسم مخالفاً بذلك الكوفيين الذين ذهبوا إلى القول بإسميتها.

ز- وافق سيويه وأكثر البصريين في جواز العطفِ بـ ( حتّى ) مخالفاً الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنها ليست بعاطفةٍ مُعربين ما بعدها على إضمار عامل.

• القرآن الكريم .

• الكتب المطبوعة:

- ١- ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) ، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٢- ابن جني النحوي ، الدكتور فاضل صالح السامرائي (ت ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م) ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ط ٢ ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ٣- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى (ت ١٣٨٢هـ) القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، و مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٥- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، الشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت ١٠٩٦هـ - ١٦٨٥ م) تحقيق د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار للطباعة والنشر ، العراق ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٦- الأزهية في علم الحروف ، للهروي ( علي بن محمد النحوي (ت ١٤١٥هـ) ، تحقيق عبد المعين الملوح ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٧١ م.
- ٧- أساس البلاغة ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ - ١١٤٣ م) ، قراءة وضبط وشرح د. محمد نبيل طريقي ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

- ٨- الاستغناء في الاستثناء ، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القزافي (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٩- أسرار العربية ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، وعاصم بهجة البيطار ، دار البشائر ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- ١٠- الأشباه والنظائر في النحو ، لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر جمال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة ، ١٣٩٥-١٩٧٥م .
- ١١- إصلاح المنطق ، لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) تحقيق أحمد شاکر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط٤ (د.ت) .
- ١٢- اصول التفكير النحوي ، د. علي ابو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٦م .
- ١٣- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ١٤- اصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ، د. بكري عبد الكريم ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، القاهرة ، الكويت ، ط١ ، ١٩٩٩م .
- ١٥- الأصول النحوية والصرفية في ( الحجة ) ، لابي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، صنعه الدكتور محمد عبد الله قاسم ، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط١ ، ١٤٢٩ هـ .
- ١٦- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ( أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ؛ بيروت ، ط٢ ، ١٤٢١هـ .



- ١٧- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الابياري ، دار الكتاب المصري القاهرة ودار الكتاب اللبناني بيروت ، ط٤ ، ١٩٩٩م.
- ١٨- أعلام في النحو العربي ، د. مهدي المخزومي ، منشورات دار الجاحظ - وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٠ .
- ١٩- الاغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي بركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (ت٥٧٧ هـ ) ، قدم له وعني بتحقيقه سعيد الأفغاني ،مطبعة الجامعة السورية ، (١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م ) ، (د.ط).
- ٢٠- الإغفال لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧ هـ )، تحقيق عبد الله بن عمر ، المجمع الثقافي ، دبي ، ٢٠٠٣م (د.ط).
- ٢١- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١ هـ) ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط٣ ، ٢٠١١م.
- ٢٢- ألفية ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢ هـ) ، المكتبة الشعبية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت.ط).
- ٢٣- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١ هـ) ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط٣ ، ٢٠١١م.
- ٢٤- أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت٥٤٢ هـ) دراسة وتحقيق د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط١ ، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- ٢٥- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقہ ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي السهيلي (ت٥٨١ هـ) ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط١ ، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٢٦- الأمثال ، للأصمعي عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦ هـ )، جمع نصوصه وحققتها د. محمد جبار المعبيد ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد ، ط١ ، ٢٠٠٠ م.

٢٧- أمالي المرتضى ، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥ م.

٢٨- أنباه الرواة على أنباه النحاة علي بن يوسف (ت ٦٢٤ هـ )، للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية ، ط ١ ، ١٩٨٦ م.

٢٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة ، (د.ت.ط).

٣٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ م ، (د.ط).

٣١- الإيضاح العَضْدي ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ- ١٩٩٦ م.

٣٢- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) تحقيق د. مازن المبارك ، مطبعة المدني ، مصر ، ط ١ ، ١٣٧٨ هـ- ١٩٥٩ م.

٣٣- البحث اللغوي عند العرب ، الدكتور احمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٦ ، ١٩٨٨ م .

٣٤- البحر الرائق شرح كنز الدقائق (في فروع الحنفية ) للشيخ الإمام أبي البركات عبد الله بن احمد بن محمود المعروف بحافظ النسفي المتوفي سنة ( ٧١٠

هـ). والشرح (البحر الرائق) للإمام العلامة الشيخ زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري الحنفي المتوفى سنة (٩٧٠هـ) منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت \_ لبنان ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريّا عميرات ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧م .

٣٥- البحر المحيط ، لأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٠هـ .

٣٦- بحور الشعر العربي عروض الخليل ، الدكتور غازي يموت ، دار الفكر اللبناني ، ط٢ ، ١٩٩٢م .

٣٧- البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م .

٣٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الإشبيلي (ت٦٨٨هـ) ، تحقيق د. عياد بن عبد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م .

٣٩- بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم صاحب كمال الدين عمر بن احمد بن جرادة ، حققه وقدم له الدكتور سهيل زكار ، دار الفكر بيروت . لبنان (د.ت. ط).

٤٠- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق الدكتور عبد الحميد طه مراجعة مصطفى السقا ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م .

٤١- البيان والتبيين ، لأبي عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٧ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م .

٤٢- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٤ ، (د.ت).

- ٤٣- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ ) ، تحقيق السيد احمد صقر ، دار التراث ، ط٢ ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ٤٤- تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ ) ، تحقيق عبد الكريم العزباوي وراجعه الدكتور احمد مختار عمر والدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، التراث العربي سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، ط١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- ٤٥- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري من نحاة القرن الرابع ، تحقيق فتحي احمد مصطفى عليّ الدين ، دار الفكر العربي ، دمشق ، (د.ط.ت) .
- ٤٦- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري (ت١١٦هـ) ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٤٧- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، حققه وعلق عليه زهير عبد المحسن سلطان ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق - بغداد ، ط١ ، ١٩٩٢م .
- ٤٨- التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة ، للإمام أبي عبد الله محمد بن احمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي (ت٦٧١هـ) ، تحقيق الدكتور الصادق بن محمد بن إبراهيم ، مكتبة دار المناهج ، الرياض - السعودية ، ط١ ، ١٤٢٥هـ .
- ٤٩- التذكرة السعدية في الأشعار العربية ، لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي ( من رجال القرن الثامن الهجري ) ، تحقيق عبد الله الجبوري ، مطابع النعمان ، النجف الأشرف ، ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م ، (د.ط) .

- ٥٠- التذكرة الفخرية ، للصاحب بهاء الدين المنشئ الاربلي (ت ٦٩٢هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار البشائر للطباعة والنشر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ٥١- التذكرة في أصول الفقه ، للإمام الحسن بدر الدين بن عبد الغني المقدمي الحنبلي ، اعتنى به د. ناجي سويد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م .
- ٥٢- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .
- ٥٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- ٥٤- تطور درس النحو ، الدكتور حسن عون ، قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية ، ١٩٧٠ م .
- ٥٥- تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية ، الدكتور عبد الكاظم محسن الياسري ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧ م ، (د.ط).
- ٥٦- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د. عوض القوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .
- ٥٧- تفسير الطبري ، أبو جعفر الطبري محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٩٩ .
- ٥٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك حسن بن قاسم ، لابن أم قاسم المعروف بالمرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط ٢ ، (د.ت).
- ٥٩- التوطئة ، لأبي علي عمر بن محمد الشلوبيني (ت ٦٤٥هـ) ، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع ، الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- ٦٠- تيسير العربية بين القديم والحديث ، للدكتور عبد الكريم خليفة ، مطابع الجمعية الملكية ، عمان-الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- ٦١- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده ، دكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، (د.ط) .
- ٦٢- تيسير النحو وبحوث أخرى ، خديجة الحديثي ، مطبعة المجمع العلمي ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، (د.ط) .
- ٦٣- الجملُ في النحو ، لأبي إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق أبو شنب ، مطبعة جول كربونل ، الجزائر ، ١٩٢٦م .
- ٦٤- جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد القرشي ، حققه د. محمد علي الهاشمي ، دار القلم ، دمشق ، ط ٣ ، ١٩٩٩م .
- ٦٥- جمهرة الأمثال ، أبو هلال العسكري ، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، دار الجيل ودار الفكر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٨م .
- ٦٦- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن أمّ قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٦٧- الجيم ، لأبي عمرو الشيباني ، إبراهيم الابياري ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ ، (د.ط) .
- ٦٨- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، لمحمد بن مصطفى الخضري الدميّاطي (ت١٢٨٧هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر (د.ت.ط) .
- ٦٩- حاشية الصّبّان على شرح الأشموني ، لأحمد بن نحمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر (د.ت.ط) .

- ٧٠- حاشية على شرح بانث سعاد لابن هشام ، لعبد القادر البغدادي، تحقيق  
نظيف محرّم خواجه ، دار النشر فرانتس شتاينر بفسبادن ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ٧١- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق بدر الدين  
القهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٩٣م.
- ٧٢- حروف المعاني ، للزجاجي ( أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ) (ت٣٣٧هـ)  
، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ط٢ ،  
١٩٨٦م.
- ٧٣- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمد عبد الله بن السيد  
البطليوسي (ت٥٢١هـ) ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ،  
بغداد ، ١٩٨٠م.
- ٧٤- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي  
(ت١٠٩٣هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ط٢ ،  
١٩٨١م.
- ٧٥- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي  
النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط٤ ، ١٩٩٠م.
- ٧٦- دراسات في العربية وتاريخها ، لمحمد الخضر حُسين ، مكتبة دار الفتح ،  
دمشق ، ط٢ ، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م .
- ٧٧- ديوان ابن مقبل ، تحقيق د. عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، وحلب  
، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- ٧٨- ديوان أبي الشيص الخزاعي وأخباره ، لعبد الله الجبوري ، المكتب الإسلامي ،  
بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م .
- ٧٩- ديوان الأعشى ، دار صادر - دار بيروت ، بيروت ، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م،  
(د.ط).
- ٨٠- ديوان امرئ القيس ، دار صادر ، بيروت (د.ت.ط).

- ٨١- ديوان أوس بن حُجر ، تحقيق د. محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ٨٢- ديوان تأبط شراً وأخباره ، جمع و تحقيق وشرح علي ذو الفقار شاکر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٩م .
- ٨٣- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، ط٣ ، القاهرة ، (د.ت) .
- ٨٤- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق د. وليد عرفات ، دار صادر ، بيروت ، ط١٩٧٤م (د.ط) .
- ٨٥- ديوان ذي الرمة ، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٣م .
- ٨٦- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ، تحقيق وشرح صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، مصر ، (د.ت.ط) .
- ٨٧- ديوان الطرماح ، تحقيق عزة حسن ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٦٨م (د.ط) .
- ٨٨- ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق د. حسين نصار ، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٩٥٧م .
- ٨٩- ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريش الأصمعي وشرحه ، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، ١٩٧١م ، (د.ط) .
- ٩٠- ديوان العرجي ، رواية أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، شرحه وحققه خضر الطائي ورشيد العبيدي ، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .
- ٩١- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور فايز محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- ٩٢- ديوان الفرزدق ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٦م ، (د.ط) .



- ٩٣- ديوان مسكين الدارمي ، جمعهُ وحققهُ د. عبد الله الجبوري (ت٢٠١٣م) ود. خليل العطية ، مطبعة دار البصري ، بغداد ، ط١ ، ١٩٧٠م.
- ٩٤- ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق د. واضح الصمد ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- ٩٥- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٥م .
- ٩٦- الرُدُّ على النحاة ، لابن مضاءٍ القرطبي (ت٥٩٢هـ) ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٧٤م.
- ٩٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) ، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط٣ ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ٩٨- الزمن واللغة ، د. مالك يوسف المطايع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، (د.ط).
- ٩٩- السبعة في القراءات ، لأحمد بن موسى بن العباس ، أبي بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ.
- ١٠٠- سر صناعة الاعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ١٠١- سر صناعة الاعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق مصطفى السقا و إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين و محمد الزفزاف ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط١ ، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.
- ١٠٢- سمط اللآلي ، لأبي عبيد البكري عبدالله بن عبد العزيز البكري (ت٤٨٧هـ) ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت.ط) .
- ١٠٣- سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة ، د. أسعد خلف العوادي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .

- ١٠٤- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، مطبعة المجمع العلمي ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م ، (د.ط) .
- ١٠٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ١٠٦- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- ١٠٧- شرح أبيات المغني ، للبغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م .
- ١٠٨- شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد السكري ، تحقيق عبد الستار فَرَّاج ، مراجعة محمود شاكر ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة (د.ت.ط)
- ١٠٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لعلي بن محمد بن عيسى أبي الحسن نور الدين الأشموني (ت٩٢٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- ١١٠- شرح التبصرة والتذكرة ، للإمام زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ) ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف الهميم والشيخ ماهر ياسين فحل ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- ١١١- شرح التسهيل ( تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ) ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر وطارق فتحي السيد دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- ١١٢- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

- ١١٣- شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ، العلامة ابن عصفور الأندلسي الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق د. أنس بديوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ١١٤- شرح الحدود في النحو ، لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي (ت٩٧٢هـ) ، تحقيق د.المتولي رمضان أحمد الدميري ، مطبعة وهبة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ١١٥- شرح ديوان الفرزدق ، جمعه وطبعه وعلق عليه عبد الله الصّاوي (د.ت.ط).
- ١١٦- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، المطبعة العصرية (ت٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت (د.ط.ت).
- ١١٧- شرح القوائد التسع المشهورات ، للنحاس ، تحقيق احمد خطاب ، وزارة الاعلام العراقية ، ١٩٧٣ ، (د.ط) .
- ١١٨- شرح قطر الندى وبل الصدى لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ط١١ ، ١٣٨٢هـ.
- ١١٩- شرح الكافية الشافية ، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الشافعي (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق: علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ١٢٠- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ١٢١- شرح اللمع للباقولي (الاصفهاني) ، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقرلي (ت٥٤٣هـ) ، تحقيق إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط١ ، ١٩٩٠م .

- ١٢٢- شرح المفصل ، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت (د.ط.ت).
- ١٢٣- شرح المقدمة المحسبة ؛ لظاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) تحقيق خالد عبد الكريم ، الكويت ، ط١ ، ١٩٧٦م.
- ١٢٤- شعر زياد الاعجم ، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور يوسف حسين بكار ، دار المسيرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ١٢٥- شعر عبد الله بن الزبيري ، تحقيق د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨١ .
- ١٢٦- شعراء إسلاميون ، د.نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٠هـ.
- ١٢٧- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (ت٧٧٠هـ) تحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ١٢٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق د. طه محسن دار آفاق عربية ، بغداد ، ط١ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ١٢٩- الشواهد والاستشهاد في النحو ، عبد الجبار علوان النايلة ، مطبعة الزهراء ، ط١ ، ١٩٧٦م.
- ١٣٠- الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي (ت٣٩٥هـ) ، حققه وظبط نصوصه الدكتور عمر فاروق الطباع ، مكتبة دار المعارف، بيروت- لبنان ، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م ، (د.ط) .

- ١٣١- صحيح مسلم ، للامام ابي الحسين مُسلم بن الحجاج القُشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ط ١ ، ١٤١٢هـ-١٩٩١م .
- ١٣٢- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، خليل احمد عمايرة ، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر -٥- .
- ١٣٣- طبقات الشعراء ، لابن المعتز (ت ٢٩٦هـ) ، تحقيق عبد الستار احمد فراج ، دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٨٦ .
- ١٣٤- طبقات النحويين واللغويين ، لابي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الاندلسي ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف، القاهرة ، ط ٢ ، (د.ت) .
- ١٣٥- العلل في النحو ، لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالوزّاق (ت ٣٨١ هـ) ، تحقيق مها مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٥م .
- ١٣٦- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزديّ (ت ٤٥٦هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت-لبنان ، ط ٥ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ١٣٧- عون المعبود ، شرح سنن أبي داود ، العلامة أبي الطيب العظيم آبادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٥م .
- ١٣٨- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور ابراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٨٣م .
- ١٣٩- غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق حسين محمد شرف ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤م .
- ١٤٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، بيت الأذكار الدولية ، عمّان ، ٢٠٠٦م (د.ط) .

- ١٤١- الفعل زمانه وأبنيته ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٠م .
- ١٤٢- فهرنك فارس امروز ، غلا محسن صدري ابشار ونسرين حكمي ونسرن حكمي ، دار النشر موسوعة نشر كلمة ، طهران ، ١٩٩٦ م ، (د.ط).
- ١٤٣- في اصول النحو ، د. سعيد الافغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .
- ١٤٤- في اصول اللغة والنحو ، الدكتور فؤاد حنا ترزي ، دار الكتب، بيروت ، (د.ت.ط).
- ١٤٥- في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر ( دراسة لغوية في شعر السياب ونازك والبياتي ) ، مالك يوسف المطلبي ، دار الرشيد ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨١م ، (د.ط).
- ١٤٦- في اللهجات العربية ، ابراهيم انيس ، مكتبة الانجلو المصرية، ط٣ ، ٢٠٠٣م .
- ١٤٧- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م .
- ١٤٨- القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروآبادي (ت ٨١٧ هـ) تحقيق نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥م .
- ١٤٩- القياس في اللغة العربية ، الدكتور محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥م .
- ١٥٠- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، محمد عاشور السويح ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، مصراتة- ليبيا ، ط١ ، ١٩٨٦م .
- ١٥١- الكافي في العروض والقافية ، للخطيب التبريزي ، تحقيق الحساني حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٤م-١٤١٥ هـ .

- ١٥٢- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيوييه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٣ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
- ١٥٣- كتاب الألفاظ ، لابن السكيت يعقوب بن اسحاق ، تحقيق فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- ١٥٤- التحدث بنعمة الله ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق اليزابيث ماري ساريتين ، المطبعة العربية الحديثة ، (د.ت.ط) .
- ١٥٥- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي ( الحسن بن احمد بن عبد الغفار ) (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
- ١٥٦- كتاب التفاحة في النحو ، لابي جعفر النحاس النحوي (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق كوركيس عواد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م ، (د.ط) .
- ١٥٧- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- ١٥٨- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون للاديب مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة ، صححه وعلق على حواشيه محمد شرف الدين ورفعت بيلكة الكليسي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، (د.ط.ت).
- ١٥٩- كشف المشكل في النحو لأبي الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي الملقب بحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ) تحقيق د. يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م .
- ١٦٠- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، لجامع العلوم ابي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي(ت٥٤٣هـ) ، تحقيق د. محمد احمد الدالي ، مطبوعات مجمع دمشق ، ١٩٩٥

- ١٦١- اللامات ، لعبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- ١٦٢- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق د. عبد الاله نبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م .
- ١٦٣- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين بن منظور (ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط٣ ، (د.ت).
- ١٦٤- اللغة العربية معناها و مبناها ، د. تمام حَسَّان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٤هـ .
- ١٦٥- اللمحة في شرح الملحة ، لأبي عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) ، تحقيق ابراهيم بن سالم الصاعدي ، المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م .
- ١٦٦- لمع الأدلة في اصول النحو ، أبو البركات الانباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، ١٩٥٧م ، (د.ط) .
- ١٦٧- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت (د.ت.ط).
- ١٦٨- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، الدكتور عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الشاطبي الاسكندرية ، ١٩٩٦م ، (د.ط) .
- ١٦٩- المبسوط ، لشمس الدين السرخسي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦ ، (د.ط) .
- ١٧٠- مجالس ثعلب ، لأحمد بن يحيى بن سيار الشيباني المعروف بثعلب (ت٢٩١هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، ط٥ ، (د.ت) .
- ١٧١- مجمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميداني (ت٥١٥ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٦م ، (د.ط) .



١٧٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق على النجدي ناصف والدكتور عبد الحلیم النجار ، والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٧٣- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق د. حسين أحمد بو عباس ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٣٢هـ-٢٠١٠م. بن اسماعيل المقرئ الأبياري ، تحقيق د. خالد احمد الملة السويدي ، دار كنان للنشر والتوزيع ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٧٤- المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع في اصل مقرئ الامام نافع للشيخ ابي الحسن علي المعروف بابن بري ، شرح الشيخ سيدي عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجعفري، مطبعة الثعالبية ، الجزائر ، ١٣٢٤هـ ، ( د.ط. )

١٧٥- المختار من نوادر الأخبار ، لمحمد بن احمد بن إسماعيل المقرئ الأبياري ، تحقيق د. خالد احمد الملا السويدي ، دار كنان للطباعة والنشر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

١٧٦- المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٧ ، ١٩٨٦م .

١٧٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى الباهلي الحلبي واولاده ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م .

١٧٨- المذكر والمؤنث ، لابي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار الفكر ، دمشق - سوريا ، ط ١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

- ١٧٩- مراعاة المخاطب في النحو العربي ، د. بان الخفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .
- ١٨٠- المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، للعلامة السيوطي (ت ٩١١هـ) ، شرح وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جاد المتولي بك وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م .
- ١٨١- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د. محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، ط ١ ، ١٩٨٥م .
- ١٨٢- المسائل الحلييات ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د. حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م .
- ١٨٣- المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، حققه الشيخ الراشد ، وزارة الثقافة ، دار إحياء التراث العربي ، دمشق ، (د.ط.ت).
- ١٨٤- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق مصطفى الحدي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، (د.ت.ط).
- ١٨٥- المستقصى في امثال العرب ، لابي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحت مراقبة مجيد عبد المعيد خان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ، الهند ، ط ١ ، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م .
- ١٨٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، بيت الأفكار الدولية ، الرياض ، ١٤١٩هـ-١٩٨٨م .
- ١٨٧- مسند الشهاب ، للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ١٨٨- معاني الحروف ، الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) (ت ٣٨٤هـ) تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ٢٠٠٨م (د.ط)

- ١٨٩- معاني القرآن ، الفراء ( أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣م .
- ١٩٠- معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ( أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٨٨م .
- ١٩١- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، نشر جامعة بغداد ، ١٩٨٦-١٩٨٧م .
- ١٩٢- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ياقوت الحموي ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٩٩٣م .
- ١٩٣- معجم التعريفات ، للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٣هـ) ، تحقيق محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، مصر والامارات ، (د.ت.ط) .
- ١٩٤- معجم الشعراء الجاهليين ، د.عزيزة فوال بايتي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- ١٩٥- معجم ما أستعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لابي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ) ، تحقيق مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
- ١٩٦- المعنى والاعراب عند النحويين ونظرية العامل ، الدكتور عبده ابو عبد الله ، منشورات الكتاب والتوزيع والاعلان والمطابع ، طرابلس - ليبيا ، ط١ ، ١٣٩١هـ-١٩٨٢م .
- ١٩٧- المغني في النحو، تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت٦٨٠هـ) ، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط١ ، ١٩٩٩م .

- ١٩٨- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق د.مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط ٦ ، ١٩٨٥م .
- ١٩٩- المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣م .
- ٢٠٠- مقاصد الفلاسفة ( في المنطق والحكمة الالهية والحكمة الطبيعية ) ، للغزالي ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط ١ ، (د.ت) .
- ٢٠١- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، للعيني ، بهامش خزنة الأدب ، المطبعة الميرية ، بولاق ، ط ١ (د.ت) .
- ٢٠٢- مقاييس اللغة ، لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩هـ-١٩٩٧م .
- ٢٠٣- المقتصد في شرح الإيضاح ، للشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق د. كاظم بحر مرجان ، وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد ، بغداد ، ط ٢ ، ١٩٨٢م .
- ٢٠٤- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م .
- ٢٠٥- المقرّب ، لعلي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي الأندلسي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، ط ١ ، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .
- ٢٠٦- مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي ، د. جعفر نايف عبابنة ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- ٢٠٧- من أسرار اللغة ، الدكتور ابراهيم انيس (ت ١٩٧٧م) ، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسان ، القاهرة ، ط ٨ ، ٢٠٠٨م .

- ٢٠٨- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية إدارة إحياء التراث القديم ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٢٠٩- المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم ، الآمدي ( أبو القاسم بن بشر (ت ٣٧٠هـ) ، صححه وعلق عليه الدكتور .و. كرنكر ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ م .
- ٢١٠- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، الدكتورة خديجة الحديثي ، منشورات المجمع العلمي ، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م ، (د.ط) .
- ٢١١- النحو التعليمي في التراث العربي ، محمد إبراهيم عبادة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، (د.ت.ط) .
- ٢١٢- النحو العربي ، العلل النحوية نشأتها وتطورها ، د. مازن المبارك ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٣ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٢١٣- النحو الوافي ، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) ، دار المعارف ، مصر ، ط ٣ ، ١٩٦٦ م .
- ٢١٤- النزعة المنطقية في النحو العربي ، عبد الفتاح الدجني ، وكالة المطبوعات ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
- ٢١٥- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن النباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط ٣ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٢١٦- النشر في القراءات العشر، للحافظ ابي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، اشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (د.ط.ت) .

- ٢١٧- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق رشيد بلحبيب ، مطبعة فضالة ، المغرب ، ١٩٩٩م.
- ٢١٨- النهاية في غريب الحديث والأثر ، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (٥٤٤-٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر احمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، دار الفكر ، بيروت (د.ط.ت).
- ٢١٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ( أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) ، تحقيق د.إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٤م.
- ٢٢٠- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق د.إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت.ط).

### ثالثاً: الرسائل الجامعية:

- ١- أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني ، أطروحة دكتوراه ، رحيم جمعة علي الخزرجي ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥م.
- ٢- أثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية ، أطروحة دكتوراه ، علي عبد الله علي القرني ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، بأشراف د.سليمان بن إبراهيم العايد ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٣- شرح كتاب سيبويه ، لعلي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق محمد إبراهيم يوسف شيبية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، السعودية ، ١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ .

٤- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، سعيد جاسم الزبيدي ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، بأشراف د. فاضل صالح السامرائي ١٩٨٥م.

٥- معاني الأدوات والحروف والإعراب ، المنسوب إلى الحسن بن الحسين البخاري ( ت في القرن الخامس الهجري ) ، تحقيق عبد الله عبد الرحمن أسعد السعدي ، رسالة ماجستير ، بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٦م.

### رابعًا: البحوث:

مسائل الإنصاف بين النسبة والتأصيل ، د. سامي ماضي ، مجلة قبس العربية ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، ع ٤ لسنة ٢٠٠٧م.



## ABSTRACT

Mukhtar Attathkira is a book has composed by the scholar Ibin Jinni (died 392 A H), in this book he picked out a variety of matters from Attathkira which has written by his professor Abo Ali Alfaresi and the most important trait to Al Mukhtar is a digression in most of times ,a texture of the subjects and made a mixture between a doctrine and a grammar and more the referral to different resources and grammatical scholars .

The research ended up to many of results ,such as:-

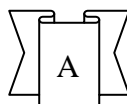
First :- this book is very useful specially that Ibin Jinni shorten the subjects of Abo Ali Alfaresi in attathkira and commented on some of them .

Second:- Ibin Jinni accepted in his book al bassra school , which has represented by sibawayhs opinions and that is so clear from his opinions .

Third:- Ibin Jinni took in his book from the Glorious Quran , Quranian readings and the Arabic poetry as an argument to motive a language matters in it.

Fourth:- The most important featured in his method of his book is that he was not put any introduction to explain the reasons of authoring or the method he used in finding the subjects and the arguments , and more the variety in the subjects in the research .

Fifth:- And in spite of what we said above that he followed Al Basra school ,he didn't hesitate to give a contrary opinion which totally different from both of Al kufa and Al basra school.





**Ministry Of Higher Education  
And Scientific Research  
University of Diyala  
College coneil of Basic**



**Detectives grammatical in Mukhtar Tathkerat Abi Ali Al  
Faresi wa Tahtheebuha by Abi Al Fath Othman Bin Jenni**

**A Thesis Submitted  
by  
Israa Qahtan Khalaf**

**To The Concil of Basic Education College of Diyala  
university . This thesis is apart of the requirement togged  
the master degree in Arabic language and its literatures .**

**supervised by  
Prof.Dr. MOHAMMED ALI GHANNAWI**

2014 A-D

1435 A-H